سنوات و أيام مع

عبد الناصر

كيف حكم مصر ؟

سامي شرف يتحدث ..

الجزء الأول

المكتب المصرى الحديث

الى الأخ والصديق العزيز الاستاذ محمد الشرقاوي

مع أطيب تمنياتي،

١٤ يناير ٢٠١٨

سنوات و أيام مع عبد الناصر

كيف حكم مصر ؟ سامي شرف يتحدث ..

الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م



دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

شرف، سامي، ١٩٢٩-

سنوات وأيام مع عبدالناصر..كيف حكم مصر ؟ : سامي شرف يتحدث إلى عبدالله إمام / سامي شرف .ـ القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠١٧ مج١ ؛ سم

تدمك : ٩٧٨ ٩٧٧ ٢٠٩ ٢٩٨ ٧

١- مصر - تاريخ - العصر الحديث - جمال عبد الناصر (١٩٥٤ - ١٩٧٠م)

٢- مصر الأحوال السياسية

أ - العنوان

٩٦٢,٠٦٣

رقم الايداع ٢٠١٧/٢٧٢٨٤ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٠

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com

القاهرة: ٢ شارع شريف - عمارة اللواء — هاتف: ٢٣٩٣٤١٢٧

الإسكندرية: ٧ شارع نوبار - المنشية — هاتف: ٠٣٤٨٤٦٦٠٢

سنوات وأيام مع



سامي شرف يتحدث الى :

• عبد الله إمام

الجزء الأول

المكتب المصري الحديث

لماذا .. ليست مذكرات .. ولا ذكريات

على امتداد أكثر من خمسة عشر عامًا؛ لم يتغير البرنامج اليومي لـ«سامي شرف» .. فهو في مكتبه منذ الصباح المبكر كل يوم ..

لا فرق بين أجازة أسبوعية أو رسمية .. أو يومًا عاديًا ..

لا فرق بين يوم مشحون بالأحداث .. ويوم آخر روتيني العمل .. والأحداث..

بين الساعة الثامنة والنصف والتاسعة يكون على مكتبه في المبنى المواجه لمنزل الرئيس «جمال عبدالناصر»، ما يفصله عن بيت الرئيس شارع عرضه ستة أمتار.

من خلال نافذة مكتبه؛ يلمح نوافذ غرفة نوم الرئيس، وينتظر مكالمة تليفونية، أحيانًا تجيء هذه المكالمة في الصباح الباكر قبل أن يغادر بيته .. أحيانًا فقط .. عندما تكون هناك أحداثًا ساخنة، أو عندما يكون لدى الرئيس شيء عاجل .. وعاجل جدًا.

التليفون الذي يربط «سامي شرف» بالرئيس خاص .. يرفع الرئيس السماعة، فيرد «سامي شرف» من مكتبه .. أو من بيته.

هو فقط الذي يرد .. ودائمًا يرد .. لأن الرئيس دائمًا يعرف أنه موجود .. ويعرف مكانه.

يستمر «سامي شرف» في مكتبه حتى الثانية أو الثالثة صباحًا، لا يبارحه أبدًا إلا بعد أن تُطفأ أنوار غرفة نوم الرئيس بساعة كاملة.

في البداية .. كان يراقب أضواء غرفة نوم الرئيس من مكتبه؛ عندما تُطفأ .. فالرئيس قد نام. ولكنه لاحظ أكثر من مرة أن الرئيس يُعيد إضاءة النور بعد فترة، ويواصل العمل. فرأى أن ينتظر في مكتبه حتى يتأكد أن الرئيس قد نام تمامًا.

الأجازة الوحيدة .. والراحة الوحيدة .. تكون دائمًا خلال شهر أغسطس من كل عام، عندها يجد «سامي شرف» وقتًا يُمضيه مع أولاده وأسرته، ويزور أقاربه. ففي هذا الشهر يكون نظام العمل مختلفًا .. ومخففًا.

يُسافر الرئيس إلى «الإسكندرية» يوم ٢٥ يوليو، ويُسافر معه «سامي شرف»، وهناك يذهب لمكتبه في العاشرة صباحًا، ويستمر في عمله حتى الثالثة بعد الظهر، ثم تكون أجازته حتى الصباح. في بعض الأيام .. أجازته .. نصف يوم لمدة شهر، تتخلله أحيانًا أحداث تقطع هذه الأجازة، فيعود إلى مكتبه بعد الظهر.

* * *

من النادر أن تمر ورقة على الرئيس إلا من خلاله .. وحتى تلك الأوراق البسيطة التي يتسلمها الرئيس باليد، فإنها تذهب إلى «سامي شرف»، ليضعها في مكانها.

من النادر أن يدور حديث أو لقاء سياسي مع الرئيس لا يعرف تفاصيله الكاملة، فهو موجود في بعض اللقاءات، محتفظ بكل المحاضر ضمن أوراق مكتب الرئيس للمعلومات؛ الذي كان مسئولاً عنه.

فكان ذاكرة الرئيس الذي يحتفظ بكل الأوراق، وكل المعلومات، وكل التفاصيل.

وكان – أيضًا – لسان الرئيس لإبلاغ القرارات، وتوصيلها، والعمل على تنفيذها. ولقد وصلت كل تعليمات الرئيس من خلاله، التأشيرات تُوجه إليه، وكل الأوراق والمعلومات تتجمع عنده، فكان مخزن معلومات عن مصر والعالم العربي، والعالم كله، في القضايا التي تمس منطقتنا.

وكان أيضًا مشاركًا في صنع أحداث، تطلبت أن يكون هو نفسه المسئول عنها، ثقة وإخلاصًا، فانتقل إلى هنا، وهناك، مرة باسمه، ومرات تحت ستار اسم آخر، حتى يقوم بها .. أحداث اقتضت رؤية الرئيس أن يكون مسئولاً عنها رجله الأول، وموضع ثقته «سامي شرف».

* * *

كان «سامي شرف» واحدًا من الذين شاركوا في (صنع) «السادات» رئيسًا، لأسباب عديدة، يتحملها الجميع، بدءًا من «عبدالناصر» .. حتى نحن ..

جلس «السادات» على مقعد «عبدالناصر»، الذي تركه خاليًا في البداية، وقال إن فردًا، مهما كانت عظمته وقوته، لا يستطيع أن يشغل مكان «عبدالناصر» وموقعه، وفيما بعد سوف يقود هو بنفسه حملة شرسة ضارية وظالمة ومخططة؛ ضد «عبدالناصر».

وسوف يعتبر نفسه وارثًا لأرض خراب، واقتصاد مهلهل، وعلاقات عربية ممزقة، وسجون ومعتقلات.

وسوف تشاء إرادة الله – بعد أن يُقْتَل – أن يكون أول أعمال الرئيس الجديد؛ عقد مؤتمر اقتصادي لإنقاذ مصر من الخراب، وألا يسير في جنازته عربي، وأن تكون مصر كلها .. بطوائفها وسياسييها، بكُتَّابها، مسلمين ومسيحيين، رجالاً ونساءً، وشبابًا .. في السجن.

* * *

أصدر الرئيس الجديد «أنور السادات» تعليمات لـ«سامي شرف»، أنه لا اتصال به مهما كان الأمر بعد التاسعة مساءً.

مهما حدث .. ومهما كانت الظروف .. فلا أحد يخطره بأي شيء بعد التاسعة مساءً، فالرئيس يرتاح. حاول «سامي شرف» إقناع «السادات» بأن هناك أحداثًا هامة قد تقع بعد التاسعة لابد أن يكون الرئيس في صورتها، ولكنه أصر على رأيه، وعلى قراره.

حاول «سامي شرف» أن يوضح للرئيس الجديد الصورة– التي لابد أنه كان يعرفها جيدًا– ومنها أن البلاد في حالة حرب مع عدو شرس وجبان وغادر، وإن كانت النيران متوقفة رسميًا.

وقال السادات: لا أريد أن يتصل بي أحد بخصوص أي عمل بعد التاسعة، وأيضًا يومي الخميس والجمعة، فقد أصدرت قرارًا بأجازة في الرياسة يومي الخميس والجمعة.

فالرئيس الجديد يريد أن يستريح، ولا يريد عملاً مهما كان الداعي له.وهو أيضًا لا يميل إلى القراءة، وفي لحظات ربما خيل للبعض أن الرئيس لا يقرأ إطلاقًا .. وهذه حقيقة.

بعدها كان نصيب «سامي شرف» أن يُحكم عليه بالسجن خمسة وعشرين عامًا من محكمة خاصة، هي الأولى من محاكمات الثورة كلها التي تمت سرية، وقضى منها عشرة أعوام كاملة في السجن.

وكان الاتهام العلني الذي قِيل للناس أنه شارك في مؤامرة لقلب نظام الحكم، كان هو أحد قادته، أما التهمة الحقيقية فهي أنه يعرف أكثر من اللازم، وكان من الضروري أن يوجه جانب من الحملة على الزعيم إلى «سامي شرف» الذي يعرف كثيرًا.

* * *

كان أسلوب «جمال عبدالناصر» في العمل مختلفًا عن الأسلوب الأمريكي والسوفيتي .. عن الغرب والشرق .. كما كان موقفه السياسي مختلفًا أيضًا، فقد كان شديد التعصب لأن يكون مستقلاً.

مع الرئيس «جمال عبدالناصر» .. وبتوجيهاته .. وُضِعت خطة مكتبه الذي يشرف عليه «سامي شرف» بحيث يكون مُلِمًا بجميع المسائل الداخلية والخارجية، بتطوراتها المستمرة والدائمة، دقيقة بدقيقة.

داخليًا .. كان يهتم الرئيس بالقطاعات المختلفة التي تقوم عليها حركة الدولة في مجالات الإنتاج، والخدمات، والأمن القومي.. المدني والعسكري، الاقتصاد، والصناعة، والزراعة، والري، والتموين، والتعليم، والصحة.

وفي نفس الوقت – وبنفس القدر – كان نبض الأمة العربية، وأحوالها، وما يدور فيها .. أمامه، على نفس المستويات التي يتابعها بها في الداخل في أغلب الأحيان. وبعدها تأتي قضايا التحرر، وفي مقدمتها طبعًا القضية الفلسطينية. وتتسع الدائرة بعد ذلك لتشمل الأحوال المختلفة في دول آسيا وأفريقيا، ثم العالم كله.

* * *

وكانت مهمة مكتب الرئيس للمعلومات أن يُهيئ الوسائل لوضع الصورة المتكاملة أمام الرئيس، عن طريق الاتصال بكل الجهات التي لديها معلومات، وأغلبها بالطبع جهات داخلية عديدة .. وزارات، وهيئات، وبعضها جهات خارجية. وتصل المعلومات ساعة بساعة، عن طريق التليفون أو البرق، وطبعًا كثيرًا ما تكون مكتوبة.

ويوضع التقرير الذي يصل أحيانًا إلى أكثر من مائة صفحة أمام الرئيس مرة كل يوم، وأحيانًا مرتين وثلاثة .. حسب تدفق الأحداث والمتغيرات فيها.

* * *

من هذه المعلومات كلها تُنسج الحوارات مع «سامي شرف» لتُعطي صورة شاملة لعصر كامل مليء بالعمل والإنجازات، وإن كان لا يخلو من الأخطاء، وهي صورة تنبني على الواقع، وتحمل من الحقائق أكبر مما تحمل من الشرح والتحليل.

* * *

ظل «سامي شرف» صامتًا، فقد تعود في عمله ألا يبوح بالأسرار، وأعطته خبرة الأحداث التي مرت عليه - مراقبًا أو مشاركًا - أنه في النهاية لن يصح إلا الصحيح.

ولقد امتدت علاقتي «بسامي شرف» سنوات، منذ خرج من السجن، لا يمر يوم دون أن نلتقي أو نتحدث، وفي مئات اللقاءات بيننا لم ينقطع الحوار أبدًا، وكنت أسأل دائمًا، ولم يمتنع عن الرد، وإنما اشترط ألا أنشر سطرًا واحدًا على لسانه.

وتابعته، وهو يمسك بالقلم ليسجل مذكراته .. وتابعته أيضًا وهو يكتب عن كثير من الأحداث والأشخاص .. ذكريات لا ترقى إلى مستوى المذكرات السياسية.

وأخيرًا اقتنع تحت ضغط الإلحاح أن يخرج من سجن الصمت الذي فرضه على نفسه، وأن ينشر جانبًا من اللقاءات التي سجلناها - معًا - وكانت المحصلة النهائية هذه الحوارات.

* * *

هي ليست مذكرات متكاملة، وليست ذكريات متكاملة أيضًا..

إنها .. تأخذ من هذا و ذاك.

تُجيب على تساؤلات عديدة ..

حتى مع التحفظات التي وضعها بألا نتناول مسائل شخصية، أو قضايا يمكن أن تسبب متاعب لأي نظام ..

يبقى فيها ما هو جدير بالقراءة ..

وتبقى هي وثيقة هامة ..

وتظل هذه الرؤية .. شهادة للتاريخ ..

عبدالله إمام

١

جمال عبدالناصر

الرحيل





البداية سوف نكون من النهاية .. نهاية عصر «جمال عبدالناصر» الذي عايشه لمدة ١٨ عامًا كاملة.

وكانت النهاية يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، ومازال هذا اليوم الذي شمل فيه الحزن العالم العربي كله يُثير تساؤلات كثيرة حول وقائعه وأحداثه، وحول وفاة«جمال عبدالناصر»،وانتقال السلطة .. حول أمور كثيرة كانت موضع حوارنا في الحلقة الأولى من هذا الحديث الطويل، الذي يفتح خلاله «سامي شرف» قلبه ويتحدث بصراحة، ليست مطلقة، ولكن ما يمكن أن يُقال؛ فمازال لديه الكثير .. ومازال الحوار بيننا وبينه ممتدًا.

وكان سؤالي الأولي في أول بداية لحوار امتد عشرات الساعات.

- **السؤال الأول: حول رحيل الرئيس «جمال عبدالناصر»،وسؤالي محدد، هو: أين كنت في هذه اللحظات، وكيف عرفت بالنبأ؟**

– قبل الإجابة عن هذا السؤال؛ أعود إلى بداية يوم ٢٨ سبتمبر .. منتصف ليل ٢٧ .. أنا أعني عودة الرئيس «جمال عبدالناصر» إلى منزله من فندق «الهيلتون» حيث كان يُقيم أثناء مؤتمر القمة، قد يكون هناك إيحاء قدري للرجل أن يعود إلى المنزل في هذه الليلة ليقوم بالوداع الأخير للأسرة، وكان قد أمضى حوالي ١٢ يومًا لم ير خلالها أسرته الصغيرة، وتصادف أن التقى في هذه الليلة بجميع ابنائه .. بالمصادفة أنهم كانوا متواجدين جميعًا، التقى بهم واحدًا واحدًا، وسألهم في أحوالهم المعيشية، في البيت وفي المدرسة والكلية .. وغيرها.

- **هل تحدد أفراد الأسرة ومواقعهم في هذا الوقت؟**

– كانوا «هدى جمال عبدالناصر» و«حاتم صادق».

- كانا يعملان معك في رئاسة الجمهورية؟

-- عملا معي في فترة سابقة.. كان حاتم في جريدة الأهرام، و«هدى» كانت قد بدأت العمل معي في المكتب، ثم انتقلت للعمل فوق في غرفة المكتب الملحقة بغرفة نوم الرئيس، كسكرتيرة خاصة، و«حاتم صادق» كان في جريدة الأهرام في مركز الدراسات الاستراتيجية.

الأسرة كانت «هدى» و«حاتم» و«منى» وزوجها «أشرف مروان». وكان «أشرف مروان» يعمل معي في سكرتارية الرئيس للمعلومات، وكانت «منى» تعمل في مؤسسة دار المعارف، و«خالد» في كلية الهندسة، و«عبدالحكيم» في المدرسة الثانوية، و«عبدالحميد» في الكلية البحرية.

تصادف أن جلس «جمال عبدالناصر» مع «خالد» في تلك الليلة جلسة طويلة، واستفسر منه عن أحواله في الجامعة، وأحواله في الدراسة، وسأله عن رؤيته المستقبلية، وأذكر أن الرئيس كلمني في هذه الليلة في ساعة متأخرة وسألني: «حتعملوا إيه في «خالد» لما يخلص الكلية .. بالنسبة للتجنيد؟».

لأنه كان مقتنعًا أنه لابد، ومن واجب كل شاب مصري – وبالذات أولاد الرئيس – أن يمروا بمرحلة التجنيد، ويؤدوا واجبهم الوطني في التجنيد العسكري. كان ذلك في حوالي الساعة الواحدة صباحًا، واتفقنا أن «خالد» يُجند – بمجرد الحصول على بكالوريوس الهندسة – في القوات المسلحة كجندي عادي، وتكون وحدته الحرس الجمهوري، وأنهى الرئيس حديثه معي بالنسبة لـ«خالد» بأمر قاطع أن «خالد» يجب أن يُجند، وهذه اعتبرتها فيما بعد انتقال الرئيس إلى رحمة الله وصيته، ولابد أن تُنفَذ.

بدأ يوم ٢٨ سبتمبر مبكرًا، بإصرار الرئيس على أن يكون في توديع جميع الرؤساء الذين يغادرون القاهرة بعد انتهاء مؤتمر القمة. ذهب إلى المطار في هذا اليوم على فترتين: فترة صباحية حتى الظهر حوالي الساعة ١٢ تقريبًا، وفترة ثانية من الساعة ٢ إلى ٢:٣٠، قام في هاتين الفترتين بتوديع الرؤساء والملوك الذين كانوا يغادرون القاهرة عقب انتهاء المؤتمر.

في الفترة التي رجع فيها إلى البيت بعد الساعة ١٢، طلبني في التليفون، وسأل ما هو الموقف بالنسبة للجبهة .. ما هو الموقف في الداخل .. ما هو الموقف بالنسبة لتنفيذ قرارات القمة في عمان. وكُنت أبلغه بالصورة الكاملة حسب آخر البرقيات والاتصالات والمعلومات الموجودة. وتصادف أنه في آخر المكالمة قلت له: سيادة الرئيس .. أنا باستأذن سيادتك إننا سنجهز القطار الخاص لنذهب إلى «الإسكندرية» تمضي يومين أو ثلاثة، وسيادتك تأخذ راحة، وتكمل الأجازة اللي أنت كنت ناوي تأخذها قبل انعقاد مؤتمر القمة. وكان قد وصل في أجازته إلى مرسي مطروح.

رد عليَّ الرئيس قائلاً: «نتكلم في هذا الموضوع بعدين .. لما نودع الرؤساء والملوك».

قلت له: «أنا حاسس إن سيادتك محتاج راحة».

وكنت سخيفًا في إلحاحي عليه، لمعرفتي بالمجهود الضخم الذي بذله، والإرهاق الذي أصابه، وخصوصًا وأنني كنت متابعًا ما يحدث في مؤتمر القمة لحظة بلحظة، وليس على صعيد المناقشات أو الحوارات التي دارت، ولكن على ناحية «جمال عبدالناصر» كشخص وكإنسان. ما كان يُحس به من إرهاق وتعب بطبيعة تكوينه، وأنه كان يرفض الراحة، ويرفض حتى التوصية أو الاقتراح بالراحة، لكنه بالإلحاح كان يسمح لنفسه بشيء من الراحة ولو لفترة قليلة، فعدت أُلح عليه للذهاب إلى **الإسكندرية، وتحضير القطار ليأخذ أجازة. قال لي:**

- نتكلم في الموضوع ده بعد لما أرجع من المطار، ومتعملش الترتيبات لغاية لما أقول لك.

- **قلت له : خلاص.**

ذهب إلى المطار، وعاد حوالي ما بين الساعة ٣:١٥ و ٣:٣٠ تقريبًا، وعندما وصل إلى البيت كلمني. سأل عن الموقف، أعطيته صورة الموقف. قال لي:

- طيب .. أنا استريح شوية ونتكلم بعد الظهر.

فكررت عليه الإلحاح بالسفر إلى الإسكندرية .. قال لي:

- طيب رتب .. وما ناخدش إجراءات تنفيذية .. لكن رتب القطار «ستاند باي» ومتفاش .. على أساس لو لم يُتخذ قرار السفر، لا نكون قد سببنا إرباكًا لأحد.

حوالي الساعة الرابعة إلا ثُلث؛ طلبني في التليفون مرة ثالثة ..

قال لي: انت قاعد في المكتب بتعمل إيه؟!

قلت له: باخلص شغل.

قال لي: عارف مين اللي واقف معايا دلوقتي؟

قلت له: لا.

قال: «جمال» – ابن اشرف مروان ومنى – دخل عليّ بعدما رقدت وبيقولي فين اللبان يا جدي؟ أنا لقيت لبانه اديتها له. عندك لبان؟

كان لدينا دائمًا كمية بالنسبة لمثل هذه الأوقات، حتى يعطيها الرئيس لأحفاده. فقلت له: أيوه.

فقال لي: ابقى ابعتلي شوية.

أرسلت له كمية، وسمعت الرئيس وهو يقول لحفيده «جمال عبدالناصر»: استنى يا «جمال» .. أنكل «سامي» حيبعت لك اللبان اللي انت عاوزه.

بعد ذلك قال لي الرئيس: استريح انت ونتكلم بعد الظهر في موضوع الأجازة أو الراحة اللي بتقترحها.

نزلت من المكتب حوالي الساعة الرابعة إلى البيت، كنت أسكن إلى جوار المكتب في مسافة لا تتعدى الكيلو متر. دخلت البيت وتغديت، والساعة خمسة إلا عشرة بالضبط، التليفون المباشر بيني وبين الرياسة يدق، والمتحدث هو «فؤاد عبدالحي». في هذا اليوم كان الأخ «محمد أحمد» في أجازة يصاحب زوجته إلى المستشفى لتضع مولودها، وعندما طلب أجازة قال له الرئيس: "روح على الله تجيب ولد المرة دي"..

كان القائم بأعمال السكرتير الخاص في هذا اليوم «فؤاد عبدالحي»، وهو سفيرنا الحالي في إحدى دول أمريكا اللاتينية. طلبني «فؤاد عبدالحي» في التليفون، وكانت حالته عصبية وهو يقول: «إلحقني يا افندم .. إلحقني يا افندم .. ».

- إيه يا «فؤاد» .. فيه إيه؟

قال: سيادة الرئيس تعبان .. وتعال حالاً.

طلبت «شعراوي جمعة» في تليفون مباشر بيني وبينه أيضًا، وكان يسكن إلى جوار بيتي. قلت له: يا «شعراوي» .. الريس عاوزنا. لم أقل له الريس تعبان.

ورد عليّ: فيه حاجة؟

قلت له: سأمر عليك ونروح سوا.

مررت على «شعراوي»، وذهبنا إلى «منشية البكري»، وصلنا حوالي الساعة خمسة إلا دقيقتين أو ثلاث دقائق، دخلنا فورًا بيت الرئيس على الدور الثاني حيث غرفة نومه.

رأيت المنظر الآتي: الرئيس نائم على السرير، يرتدي بيجامة،وحول السرير مجموعة من الدكاترة – يستخدمون أجهزة التنفس الصناعي وأنابيب أكسجين وخلافه – حول السرير، والرئيس صامت. طبعًا إحنا مدخلناش أوي بالقرب علشان نرى فيه إيه .. أو مفيش لازمة!!

الدكاترة يعملون، ونحن واقفان على بُعد متر أو مترين من السرير. أحسسنا أن المسألة خطيرة وليست عادية. إنها ليست مجرد أزمة. طبعًا سألنا الأطباء ..

لم نجد إجابة «هو الدكتور ما يقدرش يتكلم» .. أنا لا أقول أن الأطباء أخفوا .. في مثل هذه الحالات يسأل الإنسان سؤالا طبيعيًا .. يستفسر من الأطباء عن الحالة، الأطباء غالبًا لا يُجيبون.

من غرفة ملحقة بغرفة نوم الرئيس اتصلت بمكتبي، وطلبت إليهم أن يبلغوا الفريق محمد فوزي، و«علي صبري»، و«هيكل»، و«أنور السادات»، و«أمين هويدي»، و«حافظ إسماعيل» وكان مديرًا للمخابرات .. أن الرئيس تعبان، حتى يكونوا على علم.

ثم طلبت الفريق «محمد فوزي» شخصيًا، وقلت له تعال يا «فوزي».
طلبت «أمين هويدي» أيضًا، ولكنه لم يكن موجودًا.

جاء «فوزي» حوالي الساعة خمسة وثلث تقريبًا، وجاء «علي صبري» ما بين خمسة وثلث وخمسة ونصف، كل هذا والأطباء حول فراش الرئيس كل يؤدي شيئًا.. قياس ضغط .. أو استخدام سماعة.

لا أستطيع أن أدعي أن الرئيس تحرك منذ وصلنا خمسة إلا دقيقتين. لم يحدث كلام .. ولا حركة .. ولا حسيت أن فيه حياة. وهذا ما جعلني أتوجس، وعقلي يعمل بسرعة. ماذا حدث؟ هل مات الريس؟ هل الريس في غيبوبة؟

طبعًا أنا لست طبيبًا، لا أدعي المعرفة، ولكني أستطيع أن أميز إذا كان فيه نفس أو لا، وأنا لست قريبًا وملاصقًا له، ولا أستطيع التدخل لأنه ليس عملي، إنه عمل الأطباء.

حوالي الساعة الخامسة والنصف؛ أحد الأطباء طلب استدعاء الدكتور «محمد صلاح الدين» من الإسكندرية، وكان «فوزي» قد وصل، وطلب استدعاء «رفاعي كامل» باعتباره كبير أطباء القوات المسلحة، ليس كطبيب مُعالج، بل باعتباره كبير أطباء القوات المسلحة. جاء بعد ذلك «حسين الشافعي»، و«محمد حسنين هيكل»، وأصبح متواجدًا في الغرفة حوالي الساعة ستة إلا ربع أو ستة إلا عشرة، الأطباء و«علي صبري»، و«حسين الشافعي»، و«محمد حسنين هيكل»، والفريق «محمد فوزي»، و«شعراوي جمعة»، و«سامي شرف». هؤلاء هم الذين كانوا موجودين في الغرفة مع الأطباء.

لم يكن أحد من العائلة موجودًا في غرفة نوم الرئيس، وكان هذا عُرفًا سائدًا، عندما يكون هناك أحد مع الرئيس في غرفة النوم من خارج العائلة، لا يدخل أحد من الأسرة.

وعندما وجد الفريق «فوزي» أن المسألة طالت، وليس هناك نفس ولا كلام ولا حركة، شخط في الدكاترة، وقال لهم: «اعملوا حاجة .. انتوا قاعدين كأنكم حاطين إيديكم على خدكم مش شايفين إن فيه أي حاجة .. اعملوا حاجة». فبدأوا يستخدمون جهاز الصدمات الكهربائية.

طبعًا الأطباء أدرى بمناسبة استخدام ومتى لا تُستخدم مثل هذه الأجهزة اليوم في سنة ١٩٩٢ أقول لك إن الدكاترة كانوا يعرفون أن الرئيس توفي، ويحاولون هذه الأمور. طبعًا هذه مسائل إلهية، واستخدموا جهاز صدمات القلب، وهم يعرفون أنه لن يأتي بنتيجة.

حوالي الساعة السادسة والربع تقريبًا جاء الدكتور «رفاعي كامل»، واشترك مع الدكاترة في الوقوف بجانب السرير بجوار الرئيس، والدكتور «منصور فايز» هو الذي قال: «**الرئيس توفي .. وهذا قضاء الله وأمره**».

- **بعد أن انتهيت من سرد التفاصيل كاملة، دعني أقف معك حول عدد من التساؤلات: ألم تر أحدًا من العائلة؟ أولاده أو بناته؟.**

- لا.

- **إذن لم تر أحدًا منهم وأنتم في طريقكم إلى غرفة نوم الرئيس؟**

- كان هناك بعض الأولاد لا أذكرهم، الواحد طالع يكاد يكون أعمى. أنا طالع جري على فوق، كان فيه ناس جالسين في الصالة الكبيرة في الخارج.

- **هل يمكن أن تذكر الحوار الأخير الذي دار بينك وبين الرئيس «جمال عبدالناصر»؟**

- هما حواران يوم ٢٨ سبتمبر. الأول عند عودته لأول مرة بعد توديع بعض الرؤساء والملوك، ودار حوار حول تطورات الموقف في عمان بالنسبة للمقاومة الفلسطينية، وبالنسبة لتنفيذ قرارات القمة. والثاني هو الاقتراح الذي اقترحته عليه أن يُمضي أجازة بعد رجوعه إلا أنه لم يحزم الأمر كما ذكرت لك.

- **تردد أن الرئيس «جمال عبدالناصر» كان ينتظر خبرًا معينًا ولم يسمعه في إذاعة الساعة الخامسة؟**

- نصف السؤال صحيح، ونصفه الأخير غير صحيح. الرئيس كان ينتظر معلومة معينة قبل الساعة خمسة خلال نهار ٢٨ سبتمبر، وجاءت هذه المعلومة فعلاً، قبل وفاته، ولم يكن هناك شيء اسمه الساعة الخامسة، ولا إذاعة الساعة الخامسة، ولا كان منتظرًا أن يسمع خبرًا الساعة الخامسة، لسبب بسيط .. لو أن هذه المعلومة

درجة من الخطورة فلن ننتظر حتى نسمعها من الإذاعة. هذه المعلومة كانت متعلقة بحدث كبير كان منتظرًا أن يتم، ولم يكن هو راغبًا في إتمامه، وبعثنا برسالة بذلك وعدم موافقتنا عليه، أي عدم موافقة «جمال عبدالناصر» عليه، واستجاب الطرف الآخر لرغبة الرئيس «جمال عبدالناصر» وأرسل لنا تأكيدًا أنه لن ينفذه، فلم يكن موضوع إذاعة أو وكالة أنباء أو خبر يُذاع أو يُنفى.

- **هل وصلت الرئيس هذه المعلومة؟**

ما كان يريد أن يطمئن عليه «جمال عبدالناصر» من عدم اتمام العملية تأكد منه قبل وفاته.

- **كيف؟**

- أثناء المكالمة الثانية بعدما عاد من المطار قال لي: إيه أخبار هذه الواقعة. قلت له: جاءتني الآن رسالة حالاً سأقرأها لسيادتك بالنص. وقرأت له رد الرسالة بما يُفيد طمأنته وتأكيد تنفيذ رغبته في عدم إتمام هذه العملية.

- **لو سمحت لي .. المعلومات التي عندي أن هذه العملية كانت حول محاولة المقاومة الفلسطينية إسقاط طائرة الملك حسين أو اغتياله. وأن هذا لا ينفي بأن الرئيس كان طلب عدم إتمام هذه العملية، وأنه كان ينتظر خبر وصول الملك حسين .. لأنه يعني أن العملية لم تتم.**

- خبر وصول الملك حسين كان مُعلنًا لأنه قد وصل فعلاً. جاءني على وجه التحديد تأكيد من العناصر المعنية بأنهم لم ينفذوا هذه العملية احترامًا لرغبة الرئيس.

- **هل يمكن أن نتوسع قليلاً ونلقي الضوء على هذه العملية–وأنا الذي كشفتها ولست أنت – فهل ممكن نتوسع فيها بعض الشيء؟**

- كل ما أستطيع أن أقوله في الوقت الراهن أنه كان هناك مخطط من جهات فلسطينية بعينها مؤداه الانتقام من «أيلول الأسود» بالقيام بعملية ضد الملك «حسين» بشكل من الأشكال .. أخذنا خبر بها وعلمنا.

• **علمتم أو أُبلغتم؟**

– علمنا بها ولم نُبلغ. وكان رد الفعل التلقائي السريع الفوري للرئيس «جمال عبدالناصر» الرفض، وطلب مني وعلى وجه التحديد الاتصال بهذه الجهات التي كانت ستقوم بهذه العملية، وأبلغتهم رغبة الرئيس في رفض التنفيذ، لأنه ليس هذا هو الأسلوب المفروض أن يُتبع في مثل هذه الأحوال، انطلاقًا من مبدأ كان الرئيس دائمًا مؤمنًا به، هو أن «الدم يجر الدم»، وأنه كان ضد فكرة الاغتيالات السياسية.

• **هل يمكن أن أعرف كيف أُبلغت بهذه العملية؟**

– هذا هو نشاطنا!!

• **هل عن طريق الأجهزة الرسمية، أم طريق الأجهزة الشعبية عن طريق المخابرات، أو طريق الاتصالات الشخصية. باختصار .. كيف أُبلغت؟**

هناك شخص جاء أبلغني بهذا الموضوع، وكان على اتصال بالطرف الآخر.

• **أي أنها ليست عملية مخابرات؟**

– لا ليست عملية مخابرات، وهذا الشخص طلب أن أُبلغ الرئيس.

• **نعود إلى غرفة نوم الرئيس، وقد سمعت أن الأطباء عندما أرادوا استخدام جهاز الصدمات الكهربائية وجدوه لا يعمل؟**

– لا .. ليس هذا صحيحًا. جهاز الصدمات الكهربائية عمل أكثر من مرة.

• **سمعت أنه تعطل.**

– لا .. لم يتعطل.

• **تردد أنه لم يكن في البيت أنبوبة أُكسجين؟**

– عندما دخلت غرفة نوم الرئيس كان فيها أنبوبة أكسجين، وأذكر شكلها تمامًا.

• **ألا تشك في شيء غير طبيعي وراء وفاة الرئيس؟**

– في تلك الفترة لم يكن واردًا أي شك في طبيعة وفاة الرئيس «جمال عبدالناصر».



وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا

(سورة آل عمران من الآية ١٤٥)

- **ألم يشكك تقرير الأطباء الشرعيين في هذه الوفاة؟**

- كيف؟!! تقرير الأطباء الشرعيين واضح.

- **لأنه لم يُجر أي تشريح للجثة؟**

- هذا الموضوع إذا حللناه بمنطق ومصداقية وعقلانية سنقول الآتي: رئيس دولة تُوفي، ليس هناك شكوك جنائية حول الوفاة، بل سبقت الوفاة ظروف مرضية قد تؤهل لحدوث الوفاة، وخصوصًا ظروف المرض، يشكل عنصرين رئيسيين وهما مرض السكر والأزمات القلبية؛ لو أنك في موقع المسئولية لنقرر ما يجب أن يُتخذ مع جثمان رئيس دولة سُتوفى - عاطفيًا وعمليًا - لن تقبل فكرة التشريح. ثم أنه لم يكن هناك - كما قلت - في تلك الفترة شكوك حول الوفاة وظروفها. إذن بالتالي لا تُؤيد فكرة التشريح، وهذا ما يتم في أية وفاة عادية في أي بيت، وليس بالنسبة لرئيس دولة .. لا يحدث تشريح. وفي بعض الأحيان يُكتشف بعد سنين أن الوفاة جنائية، فالنيابة تُصدر الأمر باستخراج الجثة وتشريحها أو تحليل ما بقيّ منها لاكتشاف إذا كانت هناك جريمة أم لا. فهذه العناصر لم تكن موجودة للموافقة على إجراء تشريح لجثمان الرئيس «جمال عبدالناصر».

- **سمعت أن الأطباء الشرعيين - أو أحدهم - أصر على التشريح، وأن قرار عدم التشريح اتخذه «أنور السادات» .. هل هذا صحيح؟**

- نعم هذا صحيح .. إذا أذنت أعطيتك خلفية لطلب كبير الأطباء الشرعيين في ذلك الوقت لإجراء تشريح على الجثمان. كانت الأمور تسير سيرًا طبيعيًا في إجراءات الجثمان، والاحتفاظ به إلى يوم الجنازة سليمًا، وسلسلة الإجراءات المفروض أن تُتخذ؛ وعندما عُقد الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا، أحد الناس خارج القاعة - قبل أن يدخل القاعة - كان يتحدث في حضور كبير الأطباء الشرعيين وكبير الأمناء في رياسة الجمهورية، وأثار نقطة التشريح. ولو أنني شخصيًا كنت كبير الأطباء الشرعيين وأسمع هذا الحوار .. أُطالب به، لأنه رجل قانون قبل أن يكون طبيبًا. فكبير الأطباء الشرعيين قاضٍ،

وحتى يومنا هذا لا أدرك هدفا أو وسيلة لتحديد الموقف السليم أو الوصول إلى الحقيقة بقدر الإمكان ما لم يبحث جميع المسائل. عندما سمع كبير الأطباء الشرعيين أحدهم يتحدث عن التشريح .. طالب به.

- **من هو أحدهم؟**

- «حسن التهامي» طالب بتشريح الجثمان،وعندما سمعه كبير الأطباء الشرعيين طالب بالتشريح. لكن لم يطلب مُنذ كُنَّا في منزل الرئيس في البداية أي إجراء خاص بالتشريح. هو طلب عندما سمع الحوار الذي كان يدور بين «حسن التهامي» و«صلاح الشاهد».

- **إلى من تقدم كبير الأطباء الشرعيين بطلبه هذا؟**

كبير الأطباء الشرعيين أبدى هذه الرغبة،ونُقلت إلى «أنور السادات»، وهو يرأس الاجتماع المشترك .. فرفض التشريح.

- قرر الأطباء أن الوفاة وقعت، وكل هذا لم يكن «أنور السادات» قد وصل؟

- نعم .. الأطباء قرروا أن الوفاة حصلت، وبدأوا يجهزون تقريرًا بالحالة والوفاة.

- **أنتم انسحبتم من الغرفة؟**

- كُنَّا مازلنا واقفين في الغرفة حتى هذا الوقت؛ عندما قرر الأطباء أن الوفاة تمت. حدث كلام بيننا وبينهم حول الإجراءات الطبية القانونية التي تترتب على هذه الحالة، وانسحبنا إلى الدور الأسفل.

- **أبلغت الأسرة؟**

- الأسرة أُبلغت ونحن خارجون من حجرة النوم، وكانت الأسرة بدأت تدخل. وقبل أن ننزل كانت قد تمت تغطية الجثمان بالملاية، ونزلنا إلى الدور الأسفل. «أنور السادات» وصل في هذه اللحظة، ومعه السيدة «جيهان». وعقد اجتماعًا في الصالون الرئيسي في منزل الرئيس في منشية البكري.

- **السيد «حسين الشافعي» .. ألم يكن موجودًا؟**
- كان موجودًا معنًا فوق.

- **وكان يُصلي في الغرفة.**
- وأنا كنت أُصلي، وشعراوي كان يُصلي، وكلنا كُنا نصلي. ونزلنا بعد ذلك إلى الدور الأسفل في الصالون الرئيسي في منشية البكري و«أنور السادات» طلع ألقى نظرة على جثمان الرئيس، ونزل وعقد الاجتماع.

- **«محمد حسنين هيكل» كان قد وصل؟**
- «هيكل» كان معنًا فوق.

- **قبل الـوفـــــاة؟**
- قلت إن أول اثنين دخلا .. أنا و«شعراوي»، ثم «فوزي» و«علي صبري»، ثم «هيكل» و«حسين الشافعي»، ثم «أنور السادات» جاء بعد الوفاة.

- **والسيدة «جيهان» أين ذهبت؟**
- السيدة «جيهان» أول لما دخلت قعدت على الباب في الخارج، رفضت تدخل البيت أولاً .. وأصابتها حالة انهيار.

- **هل كانت تعلم أن الوفاة تمت؟**
- نعم .. كانت تعرف.

- **من أين عرفت؟**
- أنا لا أدري من الذي أبلغ .. كانت هناك تبليغات تتم من مكتب الرئيس من السكرتارية الخاصة للمسئولين بأن الريس تعبان، ولما حدثت الوفاة باقي التبليغات بأن الوفاة وقعت لما الأطباء أعلنوا الوفاة، أبلغ المسئولون بأن الوفاة حصلت.

- **هل «أنور السادات» و«جيهان» علموا بالتبليغ الأول .. بأن الرئيس مُتعب وجاءوا .. أم أُبلغا بأن الوفاة قد تمت؟**
- هذه نقطة لا أستطيع أن أحسمها.

• لا .. أنا أقول إنهما جاءا قبل أن يعرفا أن الوفاة قد تمت، بدليل أن جيهان كانت **ترتدي فستانًا أخضر.**

- ممكن .. ويمكن أنهما كانا في زيارة أو شيء من هذا القبيل وعرفا فورًا. أنا لا أستطيع أن أقطع في هذه اللحظة أنهما لما حضرا كانا يعلمان بالوفاة أو المفروض أنهما حضرا لأن الرئيس كان تعبان ومطلوب استدعاء كِبار المسئولين، وهذه **النقطة لا تغير ولا تفيد.**

• لا .. إنها تفيد في البحث .. بمعنى: هل كانا متوقعين عملية الوفاة، وفي **انتظارها، وأنها جاءت طبيعية بالنسبة لهما؟**

- **ماذا تعني «متوقعين»!!**

• هذه التفاصيل مهمة بالنسبة لي .. وسؤالي: هل كانا متوقعين .. أم أنها جاءت طبيعية؟

- أنت تطرح هذا السؤال سنة ٩٢ .. لكن في ٢٨ سبتمبر سنة ٧٠ لا يمكن أن تطرح .. لأنه لم يكن واردًا. لقد عُقد اجتماع في الصالون الرئيسي في «منشية البكري»، وحضره «أنور السادات»، و«حسين الشافعي»، و«علي صبري»، و«شعراوي جمعة»، والفريق «فوزي»، و«هيكل»، وأنا. وكان على الباب «الليثي ناصف»، فهو متواجد ولكنه غير مشارك، بحثت على وجه السرعة الإجراءات الواجب اتباعها، ودارت مناقشات لم تكن من طرف واحد، وإنما شارك فيها جميع الحاضرين، حول الرؤية المستقبلية السريعة، وكيف يُعلن الخبر. ما هي الإجراءات التي تُتخذ .. ومتى .. وكيف .. تشييع الجنازة .. ومن .. وكيف. الحقيقة أنه وضع إطار و منهج لبحث هذا الموضوع يتلخص في التمسك باستمرار الشرعية، ووافق عليه جميع الحاضرين، ثم تأكد، وبناء على تقرير أُعد عقب اجتماع فوري مشترك من مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا برئاسة «أنور السادات» باعتباره نائب رئيس الجمهورية لبحث هذه المسائل. أغلب الوزراء في هذا اليوم بالذات كانوا في زيارة للجبهة، فتم استدعائهم، فبدأوا يتوافدون على القصر الجمهوري في «القبة» مكان الاجتماع، حتى أن أغلبهم جاء بملابس الميدان «الأوفرول».

- **استُدعِي الوزراء دون أن يعلموا أن هناك وفاة؟**

- الاستدعاء بالنسبة للوزراء بعد إعلان الوفاة .. بعد أن عرفنا بأن الوفاة تمت.

- **لكنهم لم يُخطروا بها؟**

- قلنا كل الوزراء يحضرون إلى القاهرة لاجتماع عاجل لمجلس الوزراء، لم نصدر إخطارًا بإعلان الوفاة، وعُقد الاجتماع المشترك حتى دون أن يكتمل بكل هيئته، لأن بعضهم حضر؛ وبعضهم مازال يجري استدعاؤه .. وهكذا. عندما استُكمل الشكل القانوني للاجتماع؛ بدأت الجلسة، وأعلن «أنور السادات» وفاة الرئيس «جمال عبدالناصر»، وطلب من الدكتور «منصور فايز» أن يحضر اجتماع المجلس بصفة شخصية باعتباره كبير الأطباء المعالجين، وأن يُعلن هو التقرير الطبي للوفاة. وفعلاً قرأ التقرير الطبي الذي وقع عليه جميع الأطباء.

- **إذا سمحت لي .. قبل هذا الاجتماع، وانتم في بيت الرئيس «جمال عبدالناصر» لإعداد بيان الوفاة الذي أُعد في بيت الرئيس في «منشية البكري»، كتبه «محمد حسنين هيكل»؟**

- لا .. الذي كتبه الدكاترة.

- **البيان الذي سيذاع؟**

- البيان الذي سيُذاع أُعد في الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء واللجنة العليا.

- **لم يُعد في «منشية البكري»؟**

- بدأ «هيكل» في إعداده من «منشية البكري» .. كان يجهز النقاط، وأتم إعداده في الاجتماع المشترك، وخرج هو و«أنور السادات» إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون ليلقيه السادات على الشعب.

- **في هذه الفترة صدر أمر للإذاعات أن تقتصر على بث القرآن الكريم فقط؟**

- بعد الوفاة بحوالي نصف ساعة، وبعد انتهاء اجتماع الصالون في «منشية البكري» .. «هيكل» باعتباره وزير الإعلام أعطى تعليمات بإذاعة القرآن الكريم في كل الإذاعات والتليفزيون.

- **جثمان الرئيس ما زال في «منشية البكري»؟**

- نعم .. ما زال في «منشية البكري».

- **وأنتم انتقلتم إلى الاجتماع في «قصر القبة»، وتركتم الجثمان في «منشية البكري»؟**

- لا .. «فوزي»، و«شعراوي»، و«أمين هويدي»، وأنا ظللنا في «منشية البكري» حتى أحضرنا سيرة الإسعاف الخاصة بالرئيس من الجراج، وتم نقل الجثمان في عربة الإسعاف إلى القصر الجمهوري في القبة لبوضع في ثلاجة القصر.

- **لماذا نُقل الجثمان إلى قصر القبة؟ ومن الذي اتخذ هذا القرار؟**

- قرار المجتمعين لأنه لا يمكن أن تُشيع الجنازة في وقت قريب .. سيستغرق الأمر يومين أو ثلاثة، ولابد من الاحتفاظ بالجثمان في ثلاجة.

- **لماذا ليس في بيت الرئيس؟**

- أين هي الثلاجة التي في البيت .. ليس هناك ثلاثة في المنزل تستوعب جثمانًا.

- **هل كان «حسن التهامي» متواجدًا في هذه اللحظات؟**

- «حسن التهامي» كان يرأس اجتماعًا للعاملين في رئاسة الجمهورية في هذا الوقت في «قصر القبة»، وجاء بعد «أنور السادات» حوالي الساعة السابعة والنصف.

- **هذا الاجتماع – وأنا أذكر أنه كان بمناسبة الإسراء والمعراج – وكان اجتماعًا للعاملين برئاسة الجمهورية، وكان يرأسه «حسن التهامي»، والشيخ «أحمد حسن الباقوري»، ولم يكونا يعلمان بالوفاة، حتى أنه – ولعلها مفارقة غريبة – عندما دخل الجثمان «قصر القبة» كان الناس يصفقون استحسانًا لبلاغة الشيخ «الباقوري» في شرحه قصة الإسراء والمعراج؟**

- «حسن التهامي» جاء إلى «منشية البكري» وكأن جثمان الرئيس موجودًا هناك، ودخل وراءه «حافظ إسماعيل» - رئيس المخابرات في ذلك الوقت – وكان جثمان الرئيس مازال موجودًا في «منشية البكري».

• هل اجتمع «حسن التهامي» بـ«أنور السادات» في تلك الفترة في «منشية البكري» .. أو التقى به لقاءً منفردًا؟

لا .. لقاء منفرد لا .. الذي حدث أنه ساعة استدعاء الإسعاف لنقل الجثمان؛ كان «شعراوي»، وأنا، والفريق «محمد صادق» – رئيس الأركان – بنتمشى قبل حضور «أنور السادات»، و«أنور السادات» جاء ونحن بنتمشى في الحديقة. نعم وصل «أنور السادات» و«جيهان» منشية البكري، وكنت أنا و «شعراوي» و«محمدصادق» بنتمشى في الحديقة.

• إذن «أنور السادات» لم يحضر الاجتماع؟

– لا حضر .. إحنا دخلنا بعد ذلك الاجتماع.

• الاجتماع بعد أن نُقل الجثمان؟

– لا .. الجثمان كان موجودًا. الاجتماع حصل في «منشية البكري»، و جثمان الرئيس ما يزال في غرفة نومه فوق، منتظرين سيارة الإسعاف، بتجهز وبتيجي، وحصل الاجتماع. هذا الاجتماع لم يستغرق ثلث ساعة، إحنا بنتمشى في الجنينة «رايح جاي»، وأنا و«شعراوي» و«محمد صادق»، وصل «أنور السادات» و«جيهان». «جيهان السادات» قعدت على السلم في مدخل باب «منشية البكري» ولطمت، وعملت حزن و.. و.. وخلافه. «أنور السادات» دخل طلع، وأطل على الرئيس، ونزل وجلس في الصالون، هو و«حسين الشافعي» و«علي صبري».

• انتم شاركتم في حمل الجثمان على أكتافكم من البيت إلى سيارة الإسعاف؟

– شاركنا فيها، «شعراوي جمعة»، والفريق «فوزي»، وأنا.

• وانتقل الجثمان من «منشية البكري» دون أن يعلم الشارع المصري؟

– الشارع المصري لم يعرف أن سيارة الإسعاف فيها الجثمان، ونحن وراءها في سيارة أخرى.

- ثم صعد الجثمان إلى «قصر القبة»، وجاء «حسن التهامي» وأحضر من عمل «قناع» على وجه الرئيس؟

- «حسن التهامي» أحضر «صلاح هدايت» - كان وزيرًا سابقًا للبحث العلمي - وكان مديرًا لمكتب الرئيس للشئون العلمية، وطلب منه عمل قناع على وجه الرئيس.

- **وما هي قيمته؟**

- يُسأل من قام بعمله. أرجو أن يوجه هذا السؤال لمن قام بعمل القناع، لأنه لم يُعمل بناء على قرار .. فلم يُتخذ قرار بذلك.

- **قناع من الجبس؟**

- لا أعرف .. التفاصيل ليست لدي، كنا في إيه ولا في إيه. كُنَّا في ذلك الوقت مهمومين حزانى،وكُنَّا نرتب لإجراءات و جنازة ومسئوليات، وأمن البلد، وأمن القوات المسلحة، والجبهة .. فيه عمليات أخرى أكبر بكثير جدًا من أن أفكر في ذلك؛ أو أن نتابع مثل هذا الموضوع.

- **ثم وُضع الجثمان في ثلاجة قصر القبة»، وعُقد الاجتماع المشترك، وأُذيع بيان، ثم دار التفكير في جنازة الرئيس .. كيف تكون جنازة الرئيس؟**

- دار التفكير في موضوعين .. الأول كيف سيستمر النظام؟ ما هو الشكل الذي سيُتبع؟ كانت هناك فكرتان مطروحتان، انطلاقًا من مبدأ الشرعية المتفق عليه، ويترتب عليه «أ» و«ب» و«جـ». هل يستمر «أنور السادات» نائبًا لرئيس الجمهورية، ويُنهي المدة المتبقية على رياسة الرئيس «جمال عبدالناصر»، أو يبقى «أنور السادات» رئيسًا حتى إزالة آثار العدوان، ثم يجري انتخابات أخرى. وشُكلت لجنة حول هذا الموضوع من القانونيين، والعناصر التي تفهم في القانون الدستوري من أعضاء مجلس الوزراء، وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وصلت إلى قرار أن تجري وترشح للجمهورية «أنور السادات» رئيسًا للجمهورية لمدة مستقلة، وليس حتى إزالة آثار العدوان. هذا ما انتهت إليه اللجنة القانونية.

• **أنا أتصور أن هذا البحث كان لاحقًا لهذا الاجتماع الأول؟**

- هو اجتماع واحد مشترك، لما حُسمت نقطة الشرعية، ذهب «أنور السادات» مع «هيكل» لإذاعة البيان.

• **لكن لم تُحسم قضية الخلافة في هذا الاجتماع الأول؟**

- اتُفِقَ على المبدأ، ثُمَّ أُقِرَّ هذا المبدأ في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا. تكونت لجنة من «لبيب شقير»، و«ضياء داود»، و«وزير العدل»، وهذه اللجنة كُلفت بأن تبحث هذه النقطة، واجتمعوا في مكتبي، بعد أن تركوا قاعة الاجتماع لبحث الموضوع، ووصلوا إلى توصية أو إلى تقنين الوضع بالشكل الآتي: «رفض فكرة استمرار أنور السادات في القيام بأعمال رئيس الجمهورية حتى تزول آثار العدوان، وأوصوا بأن تُجرى انتخابات جديدة بعد ترشيح أنور السادات ليكون رئيسًا للجمهورية».

• **المعلومات التي لدي غير ذلك .. لكن على أي حال .. كيف ومتى اعترض «حسين الشافعي» على ترشيح السادات رئيسًا؟**

- بداية اعتراض «حسين الشافعي» على فكرة «أنور السادات» عمومًا بعد قرار اللجنة، ومن هنا ظهر التناقض بين ما وافق عليه في منشية البكري من ضرورة استمرار الشرعية، وبين الاعتراض على «أنور السادات»، ولا أعرف السبب.

• **كيف اختِير مكان الضريح؟ أنا أذكر أنه كانت هناك اقتراحات من مواطنين وكُتَّاب، نُشرت في الصحف في تلك الفترة، أنه لابد أن يُقام لـ«جمال عبدالناصر» ضريحًا عظيمًا، وكانت المسألة هل يُقام في مدينة نصر، تلك المدينة التي أقامها، أم يكون إلى جانب الهرم، ولم تكن واردة نهائيًا فكرة هذا المسجد؟**

- فكرة اختيار مكان الضريح الحالي نبعت من السيدة الفاضلة حرمه، فهي التي اقترحت أن يكون المكان الذي انطلقت منه ثورة ٢٣ يوليو، والذي كان يقف فيه جمال عبدالناصر ساعة الثورة، والذي شيد فيه المسجد وتبناه ورعاه، وبدأ التنفيذ باستدعاء وزير الإسكان ومحافظ القاهرة، وشاركهما الأخ «محمد أحمد» في إتمام الضريح في هذا المكان.

- هل نُقِل إلى هذا الضريح بعض الرخام من مقابر الأسرة الملكية؟

- كُلِّف كل من المرحوم «علي السيد» وزير الإسكان، و«وجيه أباظة» محافظ القاهرة في ذلك الوقت، بإنشاء الضريح، ولا أعرف أن رخامًا نُقِلَ إلى الضريح. هذه سذاجة وقول لا أخلاقي أن أنزع رخامًا من على ضريح إنسان متوفى وأضعه على ضريح «جمال عبدالناصر». ثم هل هذا يُصدق .. هل كانت هناك أزمة رخام إلى هذا الحد، وعجزت الدولة عن إيجاده؟

لقد نُشر ذلك ضمن الحملة على «جمال عبدالناصر» والهدف واضح.

ولكن يجب أن أُضيف بالنسبة لاختيار مكان الضريح أن الفريق طيار «سعد الدين شريف» – كبير الياوران في تلك الفترة – اقترح في نفس الوقت أن يكون مكان الضريح هو نفس المكان الذي اختارته حرم الزعيم الخالد.

- **ماذا كان مكان المسجد والضريح قبل أن يُقام؟**

- كانت أرضًا فضاء، تُقابل مبنى الكلية الحربية القديمة الذي أصبح الآن مبنى الكلية الفنية العسكرية. هذه الأرض كانت أرضًا فضاء تجري فيها دراسات بالنسبة لطلبة الكلية الحربية في علم الطبوغرافيا، وهو علم رسم طبيعة الأرض.

- **هذه الأرض كانت مملوكة لمن؟**

- الأرض مملوكة للدولة. هذا المثلث الذي ينتهي بالمنطقة التي بها مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وكان بجوارها مبنى المخابرات الحربية القديم، يمتد بمثلث ينتهي عند الكوبري الذي يوصل إلى القصر الجمهوري بالقبة. مثلث مساحته حوالي خمسة أفدنة. هذا المثلث كان أرضًا فضاء مملوكة للدولة، وتابعة لمحافظة القاهرة. وبعد الثورة طرحت إحدى الجمعيات الخيرية فكرة إنشاء مسجد بها، وكانت الجمعية تهتم بإقامة المساجد ودور العبادة، وكان يرأسها أحد ضباط الشرطة – المرحوم اللواء «مصطفى شعراوي» – ويشاركه الفريق طيار – «سعد الدين شريف – الطيار الخاص للرئيس «جمال عبدالناصر» – وقد وافق الرئيس على المسجد، ودعمه، سواء من مصاريف التبرعات أو من جيبه الخاص.

- **مصاريف التبرعات التي كانت تصل إلى الرياسة؟**

- نعم .. التبرعات التي كانت تصل إلى الرياسة. وفي أحيان أخرى كان الرئيس يتبرع من جيبه الخاص، وأذكر أن الرئيس كلفني في فترة من الفترات بأن أكون على اتصال باللواء «مصطفى شعراوي» لمتابعة عملية بناء هذا المسجد، وتذليل كافة الصِعَاب التي كانت تقابله لإقامة هذا المسجد. أما إدارة هذا المسجد فكانت مسئولية الجمعية الخاصة، ومازالت تديره حتى اليوم، ولم يحدث في يوم من الأيام نوع من أنواع استيلاء على أرض، أو فرض أمر واقع، فقد كان الأمر يتعلق بإنشاء دار للعبادة، كانت أحد الأشياء التي يهتم بها «جمال عبدالناصر» جدًا، ويتبنى فكرة إنشائها.

ثم تقرر أن تقوم الجنازة من مجلس قيادة الثورة على أساس الترتيبات التي أُعدت. وتم فعلاً تأمين الرؤساء القادمين .. إلى آخر ما حدث.

- **في تلك الفترة جاء الرئيس «جعفر النميري» وطلب لقاء السيد «عبداللطيف البغدادي»، وكان لقاءً منفردًا؟**

- كان قد جاء ليحضر الجنازة، ثم فجأة تأجل هذا اللقاء. أعضاء مجلس قيادة الثورة الباقون قد اجتمعوا وأرادوا تقديم مذكرة إلى «أنور السادات» حول رؤيتهم للمستقبل بتكوين لجنة، ووضع دستور جديد، وإعادة ما يُسمى بمجلس قيادة الثورة إلى فترة مؤقتة، وأرسلوا هذه المذكرة إلى «أنور السادات»، وأن «أنور السادات» رفض أن يُقابلهم مجتمعين، ثم التقى بـ«عبداللطيف البغدادي» منفردًا، وقال له إن هذا الأمر انتهى، وأن الرئيس استفتى عليه في ٩ و١٠ يونيو أكبر استفتاء. ما حقيقة هذه التحركات؟

في ليلة تشييع الجنازة كان قد حضر إلى القاهرة عدد كبير من رؤساء الدول والوفود المصاحبة لهم، وتلقيت مكالمة هاتفية من أحد وزراء خارجية هذه الدول.

- «فاروق أبو عيسى» وزير خارجية السودان؟

- نعم السيد «علي وجيه» الصحفي، وقال لي هناك مجموعة سورية في فندق «الهيلتون». واقترح أن نلتقي لبحث هذا الموضوع، وكان في صحبتي في هذا الوقت الفريق «فوزي» والأخوة «السودانيون» و«شعراوي جمعة». الفريق فوزي ذهب إلى مكتبه، واتجهت أنا و«أمين هويدي» و«شعراوي جمعة» إلى فندق «الهيلتون»، والتقينا بالأخ «فاروق أبو عيسى» وكان وزير خارجية السودان، وأبلغونا أن هناك بعض السودانيين من بعض المجموعات السياسية وأن المجموعات بدأت تتصل ببعض الوفود لأن هذا موضوع استمرارية الحكم [illegible] من وجهة نظر من بيده هذا الأمر، كيف يجب أن تسير الأمور.

سألنا عن من موقع هذا الشخص، قال أنه علي وجيه الصحفي «أمين هويدي» - يرحمه - موجود في السلطة - وإن [illegible] اتصالاً بالوفد السوداني وبالرئيس «هواري بومدين» وطرح عليه [illegible] «أنور السادات» [illegible] الأول بعد الرئيس. وطرح الأمر [illegible] موضوع - [illegible] بشكل صريح - [illegible] هذه الثورة التي [illegible] في السلطة. فلو الصالح أن [illegible] الوفد الجزائري.

بعد أن حضروا [illegible] الوفد الجزائري [illegible] الثلاثة - ذهبنا إلى أنور السادات في القصر الجمهوري بالقبة في ذلك الوقت.

- الرئيس «هواري بومدين» كان موجودًا، وكان يرأس وفد الجزائر؟

- نعم. بعد ذلك قابلنا «أنور السادات»، وكان موجودًا معه في هذا الوقت «حسين الشافعي» و«علي صبري»، وقلنا له إننا كنا في فندق «الهيلتون»، وقابلنا الوفد السوداني، وحدث كذا وكذا، وأننا اتفقنا مع الوفد السوداني بأن لا يفتحوا باب الكلام في هذه الأمور، وإلا سندخل في مشاكل لا داعي لها، لأننا مجلس وزراء - لجنة تنفيذية عليا - اتفقنا على خط معين، وهذه هي المؤسسات الرسمية الشرعية التي لها حق اتخاذ القرار، واقتنع الإخوة السودانيون، وبلغنا ذلك لـ«أنور السادات».

أما فيما يتعلق بمقابلة «جعفر النميري» لـ«عبداللطيف بُغدادي» فلا أعرف ماذا دار فيها.

أما المذكرة التي قدمها أعضاء مجلس قيادة الثورة القُدامى، فقد كُنَّا مجتمعين مع «أنورالسادات» في قصر العروبة بمصر الجديدة، ونحن جالسون دخل السكرتير ومعه مظروف باسم «أنور السادات» .. فتحه .. وجد به مذكرة مكتوبة على الآلة الكاتبة .. حوالي أربع صفحات أو أكثر .. مؤداها المطالبة بالعودة لنظام مجلس قيادة الثورة، والقيادة الجماعية من خلال أعضاء مجلس قيادة الثورة. حدثت مناقشة حول هذا الموضوع. كُنَّا بعد أن انتقلنا من الصالون إلى قاعة الاجتماعات، واتُفِقَ على رفض المقابلة الجماعية لأعضاء مجلس قيادة الثورة، و«أنور السادات» قال: إذا كُنت سأقابل أحدًا فسيكون السيد «عبداللطيف البُغدادي» منفردًا. هذا هو القرار الذي اتُخِذ. وأذكر بمناسبة هذه الواقعة أن الدكتور «عزيز صدقي» كان موجودًا بالصدفة في قصر العروبة لأسباب أخرى متعلقة بعمل، ولما عَلِمَ بهذا الموضوع خرج من هذا اللقاء وأصدر بيانًا عنيفًا ضد هذه المذكرة.

- **الذي طلب تحديد موعد لـ«عبداللطيف البُغدادي» مع «جعفر نميري» هو وزير الإعلام السوداني، وقد ترك القاهرة وعاد إلى الخرطوم في اليوم التالي قبل الجنازة، ولم يتم اللقاء. أنا في تصوري —وأرجو أن تصحح لي هذه المعلومة— أن هذه المذكرة التي قدمها أعضاء مجلس قيادة الثورة كانت هي الدافع وراء الإسراع بتعيين «أنور السادات» رئيسًا للجمهورية، خلفًا للرئيس «جمال عبدالناصر»، حيث أن «أنور السادات» كان هو نفسه يرفض أن يتولى أمر الرياسة، وكان يُصر على أن يكون رئيسًا مؤقتًا إلى أن تنتهي فترة «عبدالناصر» .. أو إزالة آثار العدوان .. أي أنكم أسرعتم بتعيينه رئيسًا لمواجهة هذه المذكرة؟**

- أنور السادات في يوم الوفاة كان من رأيه أن يكون رئيسًا مؤقتًا، أو رئيسًا إلى إزالة آثار العدوان. ولكن الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا فيما عدا حسين الشافعي كان رأيهم محددًا، حدث هذا يوم ٢٨ سبتمبر.

التحركات التي تمت وأيضًا الوفود التي جاءت قبل ترشيح الجماهير أو التحركات التي تمت من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى، لم تكن لتغير وجهة نظر مؤسسة دستورية، وهي اللجنة التنفيذية العليا، ولا مجلس الوزراء .. لسبب بسيط جدًا، أن إصرار المؤسسات الدستورية على «أنور السادات» ليكون رئيسًا للجمهورية نبع من فكرة استمرار الشرعية، وهذا يجرنا إلى «١٥ مايو» بعد ذلك، وهو التمسك بالمبدأ .. مبدأ طُرِحَ ونُوقِشَ، وتمت الموافقة عليه بالإجماع .. نتمسك به .. وهو استمرار الشرعية.

يوم ٢٨ سبتمبر كان «أنور السادات» هو نائب رئيس الجمهورية، ولذلك اتفقنا على الاستمرار لنضرب مثلاً من مصر للجميع، وبالنسبة للأمة العربية، وللعالم أجمع، وهو أن هناك مبادئ تحتم استمرارية النظام، وليست أهواء شخصية، ولا عملية انقلابات ولا .. ولا .. إلخ.

أي تحركات تمت في الفترة ما بين ٢٨ سبتمبر إلى ترشيح «أنور السادات» رئيسًا للجمهورية، ثم انتخابه رئيسًا للجمهورية، كانت –في رأيي– إرهاصات لمحاولة لوي ذراع أو لمحاولة فرض نفسها نتيجة تطلعات أو إرضاء إلى تطلعات، ولكنها لم تكن لتؤثر في قرار صدر فعلاً من المؤسسات الدستورية. ربما تصادف أن هذه التحركات سارت بالتوازي مع الخطوات التي تُتخذ، لكن من وجهة نظري لا أربط بين هذا وذاك. هناك مبدأ اتُفِقَ عليه، ونحن نسير في إجراءات تنفيذه، وتصادف وجود هذه التحركات مع التنفيذ، ولكنها لم تكن لتؤثر في تغيير القرار أو الرجوع فيه، ولم تكن هي السبب في التمسك والإصرار على ترشيح «أنور السادات» وتعيينه رئيسًا للجمهورية، لأن هذا القرار اتُخِذَ يوم ٢٨ سبتمبر ليلاً، بغض النظر عما إذا كان هذا القرار خطأ أو صوابًا.

- إذا سمحت لي بسؤال .. قال الرئيس «السادات»: إن الذي اعترض على وجوده رئيسًا هو «حسين الشافعي» زميله عضو مجلس قيادة الثورة، وقال لي السيد «حسين الشافعي» إنه اعترض وقدم أسبابًا موضوعية لهذا الاعتراض، ولكنكم جميعًا كنتم مُصرين على استمرار «أنور السادات»، وبالفعل فرضتموه رئيسًا؟

- الإجابة عن هذا السؤال تنطلق من مبدأ، وهو إقرار الشرعية الدستورية. «أنور السادات» كان نائبًا لرئيس الجمهورية يوم وفاة «جمال عبدالناصر». انطلاقًا من هذه النقطة كمسألة مبدئية باستمرار الشرعية .. الوضع الطبيعي والمنطقي أن «أنور السادات» يكون المرشح لرئاسة الجمهورية.

• **في جنازة الرئيس «جمال عبدالناصر» تم التركيز في التليفزيون على السيد «زكريا محيي الدين» .. هل كان لهذا التركيز هدف؟**

- يُسأل في هذا من رَكَّز على «زكريا محيي الدين»، إنما من وجهة نظري لا أعتقد أنها تدل على شيء، قد يكون – وأرجو ألا أكون متجنيًا في هذا – إظهارًا لرغبات شخصية، ولكن ليس تنفيذًا لقرار اتُّخِذَ في المؤسسات الدستورية.

• **أُجري تحقيق في التليفزيون حول القضية، وكان «محمد حسنين هيكل» وزيرًا للإعلام، ولم يُسفر التحقيق عن شيء موضوعي .. هل تذكر ذلك؟**

- وهذا يؤيد وجهة نظري .. قد تكون عملية فردية ليست تعبيرًا عن تيار أو عن اتجاه .. قد يكون أحد المصورين .. أو أحد المخرجين الذي من حقه أن يبرز الصورة هنا أو هناك – في الجريدة أو التليفزيون – اسْتَنْتَجَ أو فَضَّلَ أو رأى رؤيَة شخصية عَبَّرَ عنها بإمكانياته .. نتج عنها ذلك. لكن لم يكن هذا اتجاهًا، لأن هناك قرارًا واضحًا قاطعًا صدر في الاجتماع المشترك.

• **في تلك الفترة جاءت وفود من كل أنحاء العالم .. وجاء الوفد السوفيتي على وجه التحديد. وأنا أُريد أن أركز على الوفد السوفيتي لأنه حدثت تداعيات في الموقف بين مصر والاتحاد السوفيتي بتوقيع معاهدة،وقعها «السادات» أو غير ذلك. هل أبدى الوفد السوفيتي ثمة تحفظات على وجود «أنور السادات» كرئيس؟**

- لا .. لم يحدث .. إذا كنت تريد أن تقول أنه كان هناك استنتاج بالتحفظات، فقد يكون تابعًا مما نُشر في هذه الفترة بالتركيز على القيادة الجماعية، وهذه كانت نظرية عالمية، بترك الفردية، وقد أبداها «جمال عبدالناصر» من سنة ٦٨، عندما أعلن أنه لا يعتمد على الفرد ونرفض حكم الفرد .. و.. وخلافه .. وكان هذا تيارًا عالميًا موجودًا بألا ينفرد شخص بالحكم.

وفي اللقاء الذي تم في قصر القبة بين الوفد المصري والوفد السوفيتي، أُثيرت نقطة القيادة الجماعية بالنسبة للمستقبل، وهذا ما أعطى للبعض فكرة أنه كان هناك اعتراض على «أنور السادات»، لا أعتقد أن أحدًا في مصر في موقع المسئولية يقبل من أي إنسان، أو أية دولة، أو آية قوة، أن تتدخل في شئوننا الداخلية، وتُملي علينا القرار بشكل أو بآخر، بطريق مباشر أو غير مباشر.

- **يبدو أن سؤالي لم يُفهم على المعنى الذي أقصده. أنا أقصد أنه من حق أي واحد أن يُبدي رأيه أو يشكك .. هذه غير مسألة فرض الإرادة .. فهل كان من بين المشاركين في الاحتفالات بجنازة «عبدالناصر» .. أو وصلتكم معلومات حول بعض الناس – سواء قيادات داخلية أو من الوفود – من يشكك في نوايا «أنور السادات» على ضوء دراسة شخصيته ومعرفته به، أو على ضوء معلومات لديه؟**

– لا .. لقد ظهر هذا في المقالات، والإذاعات، والإعلام الذي تناول هذه النقطة. الكثير والكثير لا يشك، ولكنه يقارن ويقول إن الزعامة العظيمة الضخمة الكبيرة لـ«جمال عبدالناصر» يتركها المسرح السياسي سواء المصري أو العربي، ستخلق فراغًا كبيرًا جدًا، فمن الذي سيستطيع أن يملأه. إن «أنور السادات» بمفرده لن يستطيع أن يملأ هذا الفراغ. وهذه الرؤية شاركت فيها وسائل الإعلام في العالم كله.

- **من هنا كانت القيادة الجماعية .. ولكني أسأل عن أشخاص حذروا من «أنور السادات»، أو شككوا في «أنور السادات»!!**

– التشكيك في «أنور السادات» أو التحذير منه نبع من الداخل، وليس من الخارج، وعلى وجه التحديد نسبة كبيرة من قيادات الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي؛ كانت تحتك بـ«أنور السادات» من خلال العمل منذ بداية تكوين الاتحاد الاشتراكي إلى سنة ١٩٧٠، ومن خلال احتكاكهم هذا يستطيعون أن يقارنوا بين قيادة «جمال عبدالناصر» وقيادة «أنور السادات».

- **لا أقصد مقارنة .. هم يستطيعون أن يكتشفوا شخصية «أنور السادات» من خلال التعامل معه؟**

- بالتالي .. فكانت هناك نقطة اعتراض على مقدرة وإمكانية «أنور السادات» في أن يتولى قيادة مصر خلفًا لـ«جمال عبدالناصر».

- **أم انهم اعترضوا على توجهاته السياسية؟**

- التوجهات السياسية لم تظهر في هذه الفترة بالذات، إنما العنصر الحاسم ربما كان أسلوب التعامل اليومي في معالجة المشاكل، وفي معالجة الأمور، وفي المناقشات. كان الكثيرون من قيادات الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي لهم اعتراض على «أنور السادات» كشخص وكقائد سياسي، لكن عندما تحاورهم انطلاقًا من نقطة الشرعية الدستورية، لا تجد إجابة، أو انطلاقًا من نقطة «البديل» .. لا تجد إجابة، وذلك بالرغم من قناعتنا جميعًا. لكن الواقع كان يفرض علينا انطلاقًا من مبدأ الشرعية أن نسير وفقًا لما حدث، ولو تسألني اليوم عما إذا كنت راضيًا من داخلي، أقول لك بصراحة: لم أكن راضيًا، ولم يكن «أنور السادات» قد ظهر على حقيقته، لأنه ليس هو الذي كان يمكن أن يحل مكان «عبدالناصر».

لا أحد كان يستطيع أن يملأ مكان «جمال عبدالناصر»، أو يقترب منه، وكانت لي مقولة في هذا الموضوع: «واحد جمال عبدالناصر، ومن واحد إلى مائة بعده .. والتسعة وتسعين فاضية».

- **أليس هذا مأزقًا للنظام؟**

- هو فعلاً مأزق.

- **أنا أنطلق في سؤالي حول أن بعض الجهات، أو بعض الأفراد، أو بعض الذين شاركوا في تشييع الجنازة، حتى من الخارج، اعترضوا على وجود «أنور السادات». لم يكن في حسابي أن دُولاً تتدخل في شئون مصر. أعرف أنكم سترفضون أي تدخل، وهذا مبدأ وضعه «جمال عبدالناصر»، ولكنه كانت في ذهني مقولة سمعتها أن «ديالوتللي» سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية التقى مع «عبدالناصر» وأنه اعترض على تعيين «أنور السادات» نائبًا للرئيس؟**

سوف أوضح حدث ذلك في شهر أغسطس ١٩٧٠. ذهب الرئيس إلى «الإسكندرية» لفترة قصيرة، وكنت معه في استراحته بالمعمورة، وقال لي: عاوز نرتب لي جلسات بين اثنين بالذات، «سامي الدروبي» و«ديالوتللي». ندعي «سامي الدروبي» هو وحرمه إلى الإسكندرية لأجازة .. لما يستريحوا يومين ثلاثة، وبعدين نبتدي سلسلة لقاءات معاه. نفس الشيء بالنسبة لـ«ديالوتللي» لما تخلص لقاءاتي مع «سامي الدروبي».

- **كانا موجودان في القاهرة؟**

– نعم كانا في القاهرة.

- **إقامة أم زيارة؟**

– «سامي الدروبي» كان سفير سوريه في مصر.

- **و«ديالوتللي»؟**

– «ديالوتللي» كان أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، وكان يتردد على القاهرة كثيرًا، وكان موجودًا في هذه الفترة بالذات.

دعيت فعلا «سامي الدروبي»، والتقى بالرئيس أربع لقاءات طويلة، والتقى «ديالوتللي» بالرئيس لقائين مع «سامي الدروبي» وقد حضرت لقاءين. بدأ «جمال عبدالناصر» يتحدث عن تاريخ ثورة يوليو من سنة ١٩٤٤ حتى يوم اللقاء .. تفاصيل التفاصيل، وأبدى وجهة نظره وآرائه في إيجابيات وسلبيات التجربة، بمنتهى الصراحة، ومنتهى الوضوح، وللأسف الشديد – وهذا أحد أخطائي، إذا كنت تسمح لي أني أعترف بهذا – هذه الجلسات لم تُسجل.

وربما كانت من الجلسات الخطيرة والعظيمة لـ«جمال عبدالناصر» التي لم تُسجل، لأننا لم نكن نتبع أسلوب التسجيل في الإسكندرية إلا بتعليمات محددة، باعتبار أن استراحة الإسكندرية مكان خاص جدًا. الرئيس قال لـ«سامي الدروبي» و«ديالوتللي» رأيه في جميع من عملوا معه – سواء رسميين أو غير رسميين وشخصيات عامة –

وتصوره بالنسبة للوضع الراهن، وتصوره بالنسبة للمستقبل، وتصوره لما ستكون عليه مصر والأمة العربية والعالم الإسلامي والأفريقي، وشرح علاقته مع جميع من نعامل معه في الخارج بصراحة ووضوح.

أقول اليوم أنه كان يودع وصيته في هاتين المقابلتين، لدى «ديالوتللي» ولدى «سامي الدروبي». أنا عندي نقاط عن مقابلتين لـ«سامي الدروبي»، وأول مقابلة لـ«ديالوتللي»، لكن المقابلتين الأخيرتين لـ«سامي الدروبي» والمقابلة الثانية لـ«ديالوتللي» ليس عندي نقاط بها.

وفي يوم ٢٠ أو ٢١ أبريل سنة ٧١ حدث لقاء بيني وبين «سامي الدروبي»، صدفة في مطار القاهرة، كان في توديع أحد المسئولين واتفقنا على أن نجلس معًا، ونضع هذه النقاط على الورق، وجاءت أحداث «مايو»، ووفاة «سامي الدروبي» بعد ذلك، ولم يحدث أن سجلنا هذه النقاط، كما حالت ظروف «١٥ مايو» دون أن ألتقي بـ«ديالوتللي»، وقد أُعدم «ديالوتللي» في إحدى المؤامرات في «غينيا»، فقد كان غيني الجنسية.

- **وماذا كان يهدف الرئيس من هذه اللقاءات؟**

– الهدف الأساسي كان تقييم كامل لتجربة «جمال عبدالناصر».

- **لماذا هما بالذات؟**

– كان يثق فيهما، وكان عندما يتعرض لمثل هذه الأمور، مع الشخصيات العامة المصرية ينتابه شيء داخلي – وإن لم يكن يُعبر عنه، إنما إحساس داخلي – أنه يُحدث نوعًا من أنواع المسايرة والموافقة على ما يقول، ولا يحدث حوار أخذ ورد.

الشيء الثاني الذي كان يسعى إليه، كان دائمًا يقول إنه لما اثنين بيلعبوا، اللي بيلعب بره أحسن من اللي بيلعب جوه. فهؤلاء من خارج الملعب، خارج التجربة المصرية، وفي نفس الوقت يعايشان التجربة المصرية، ويثق فيهما، وهما يبادلانه هذه الثقة وبإخلاص. هناك فرق كبير جدًا بين أن أوافقك على التجربة أو على ما تقول بقناعة، أو أن تكون

[illegible] «عبدالناصر» والجماهير، لكن «عبدالناصر» لم يكن يستطيع أن يجلس مع الجماهير كلها، ويحكي تفاصيل التفاصيل، كان يريد إنسانًا له صفات معينة، ومقومات معينة، وتاريخ معين. تاريخ نضالي وسياسي، وتعامل على المستوى الشخصي والمستوى العام بينه وبين «جمال عبدالناصر».

- **هذه الإجابة الطويلة لم تتعرض إلى سؤالي المحدد، وهو أن «ديالوتللي» اعترض على «أنور السادات»، وقال رأيه بصراحة في «السادات» لـ«جمال عبدالناصر»، كانت كلماته فيما أعرف: «نحن نثق فيك يا سيادة الرئيس، ولكن كيف تعين «أنور السادات» نائبًا؟!**

هذا صحيح .. السؤال جاء من الاثنين «سامي الدروبي» ومن «ديالوتللي»، ولم يلتق «ديالوتللي» بـ«سامي الدروبي»، واللقاءات بينهما وبين الرئيس كل على انفراد، لم يعرف أحدهما بأمر لقاءات الآخر، ولكنهما أبديا تحفظات على تعيين «أنور السادات» نائبًا لرئيس الجمهورية! «ديالوتللي» أبدى اعتراضًا صريحًا، ولكنه أمام الأسباب التي أبداها الرئيس «جمال عبدالناصر» لم يكن أمامه إلا أن يقبل منطق «جمال عبدالناصر». لقد كان الاعتراض على أساس سياسي، وعلى أساس شخصي أيضًا.

... ومازال الحوار بيننا مستمرًا .. إلى لقاء آخر ..



٢

جمال عبدالناصر

المرض



في مرحلة النقاهة في مصحة روسية



ورحل «جمال عبدالناصر» .. ووقعت تداعيات كثيرة .. وقد تحدثنا عن الرحيل المفاجئ للرئيس، وإذا كانت هذه الوفاة المفاجئة تطرح كثيرًا من التساؤلات حول سببها وطبيعتها، فإنه تبقى حقيقة أن الرئيس «جمال عبدالناصر» كان مريضًا. وفي هذا الجزء من الحوار مع «سامي شرف»، نتناول بسرعة رحلة الرئيس مع المرض، منذ بدايته، ثم نتعرض لعلاقته بزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة:

- **هل يمكن أن نبدأ هذا الجزء من الحوار بأن تلقي لنا ضوءًا – ولو خاطفًا – حول رحلة «جمال عبدالناصر» مع المرض؟**

- أول معرفة الرئيس «جمال عبدالناصر» بالمرض في أواخر ١٩٥٩، وتم اكتشاف ذلك بمحض الصدفة خلال الكشف الصحي الدوري الذي يُجرى بواسطة أطباء كبار – كالمرحوم «أنور المفتي»، والدكتور «ناصح أمين» – وكان يقوم بالتحاليل الطبية بالاشتراك مع أحد أطباء القوات المسلحة – الدكتور «فؤاد حته» – وقد اكْتُشِفَ أن الرئيس عنده نسبة سكر في الدم وفي البول أزيد من المعدل الطبيعي، ووضع كونسولتو من الدكتور «أنور المفتي» والدكتور «علي البدري»، أسلوب علاج طبي، بعده استقرت الحالة، وتمت السيطرة على المرض.

وهناك نقطة لا نفصلها عن موضوع المرض، وهي أسلوب عمل «جمال عبدالناصر»، والمسئوليات التي تقع على كتفيه، والطريقة التي كان يعمل بها. فقد كان لا يرحم نفسه، وكانت التحديات التي يواجهها غير محدودة، ولم تكن على الصعيد الداخلي فقط، من أجل التنمية أو تطوير المجتمع أو بناء مجتمع جديد، أو شيء من هذا القبيل .. كان هناك نوع آخر من التحديات الخارجية، بدأت على وجه التحديد بعد الثورة بفترة بسيطة جدًا. وهذه التحديات كانت من الضخامة بحيث تُشكل عبئًا نفسيًا عصبيًا جسمانيًا على الرجل.

ومن هنا يمكن أن نقول إن «عبدالناصر» تحمل الكثير والكثير، ولكن النتيجة حسب معلوماتنا الطبية المحدودة . المرض. فأي إنسان تُفرض عليه ضغوط عصبية ونفسية وجسمانية، يكون مردودها نوعًا من المرض، سواء كان جسيمًا أو مرضًا عاديًا.

فالفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠، والمعارك الضخمة التي خاضها «جمال عبدالناصر»، والتحديات التي قابلها، كان من نتيجتها ظهور مرض السكر. ثم بعد ذلك، لو عُدنا بالذاكرة إلى المرحلة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٠، واستعرضنا بسرعة المعارك التي خاضها «جمال عبدالناصر»، يمكن أن نقول بلا مبالغة أنها معارك لا يتحملها جبل، بدءًا من الانفصال، ثم معركة التحول الاجتماعي، وصدور القرارات الاشتراكية، ثم قانون الإصلاح الزراعي الثاني، ثم الإصرار على التصنيع، مع التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة، والإعداد لميثاق العمل الوطني، وبدء تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي، والتفكير في التعددية الحزبية على مراحل، بإنشاء طليعة الاشتراكيين من خلال الاتحاد الاشتراكي، وفق ما جاء بالميثاق، واعتبار أن هذه الطليعة تُشكل النواة لإنشاء تعددية حزبية.

المهم أنه بعد تكوين الاتحاد الاشتراكي؛ دخلنا في مرحلة لجنة تصفية الإقطاع سنة ٦٥، وكانت عملية قاسية، من ناحية حجم العمل والمسئولية والحساسية المفرطة - لدى «جمال عبدالناصر» - الذي لم يكن من داخله راضيًا عن الأسلوب الذي اتخذته اللجنة في بعض التصرفات.

- على كل حال، فإننا سنعود إلى هذه المعارك بالتفصيل، وحتى لا نخرج عن رحلة المرض، لأن كل معركة من هذه المعارك تحتاج لمناقشة مستقلة.

- أردت في الحقيقة أن أضع عناوين هذه المعارك فقط، حتى نتخيل حجم العمل والضغوط التي كانت واقعة على الرجل. فإذا اكتفينا بالعناوين التي ذكرتها نستطيع أن نقول أن لكل هذا ثمنًا يعود على صحة الرجل.

في نهاية ١٩٦٦ وأوائل ١٩٦٧، بدأ «جمال عبدالناصر» يشعر بآلام برجليه، وكان تشخيص الأطباء أنه نوع من الدوالي في السيقان، ترتبت على مرض السكر، فمرض السكر دائمًا تقابله أعراضًا جانبية. وبدأ الأطباء يتجهون إلى العلاج الطبيعي والمسكنات. وكان الرئيس مريضًا مطيعًا، وغير مطيع في نفس الوقت. بمعنى أنه كان يسمع كلام الأطباء، وأهم نصائحهم.. الراحة .. وهي الشيء الوحيد الذي لم يكن يقبله، وهذه أحد أسباب المضاعفات خلال السنوات الثلاث التي تلت هذه الفترة، فهو لم يُعط لنفسه حق الراحة، ومن هنا فلم يكن مطيعًا. فلم يسمع كلام الأطباء، أما عن تعاطي الأدوية، فقد كان مريضًا مطيعًا في هذه الناحية.

في سنة ١٩٦٧، وبعد هزيمة يونيو، أي مواطن عادي في مصر وقع مدمرًا، فما بالك بالرجل الذي كان يتحمل المسئولية الأولى، وهو الذي رفض أن يساوم في تحمله للمسئولية، بل أصر على تحملها بما تحمله هذه الكلمة من معاني، ومع تقبله لأي إجراء يتخذه شعبه.

وهنا نقطة قد تكون متعلقة بالمرض، ولكنها تدلك على ما كان بداخل «جمال عبدالناصر» في هذه الفترة، كان مصرًا إصرارًا لا مناقشة فيه على التنحي، وعلى تحمل المسئولية كاملة عما حدث في ٥ يونيو. ولكن إزاء الرفض الشعبي، والهبة الداخلية التي قامت هنا، والجماهير العربية أعلنت رفض الشارع العربي، وكانت واضحة الدلالة ولا تقبل اللبس في أن يستمر في تحمل المسئولية. وهذه النقطة بالذات أضافت أعباءً صحية على «جمال عبدالناصر»، فكان ما أغناه أن يستمر. لو كان قد استراح ربما لم يكن قد مات – الله أعلم – طبعًا الأعمار بيد الله.

لكن .. لقد تحمل عبء «٥ يونيو»، وأُضيف إلى ذلك عبء البناء الجديد، فأصبح الثقل مضاعفًا بمسئوليات أخرى. كل هذا على حساب صحته. فنتيجة للضغوط العصبية، والضغوط النفسية، وتقبله لهذه المسئولية، وتحمله لها، بدأ الجسم يتداعى، وظهر أول رد الفعل أو التداعي في سبتمبر سنة ٦٩، حيث أُصيب بأول أزمة قلبية.

- **إذا سمحت لي أن أسأل حول أول أزمة قلبية والأحداث التي صاحبتها والتي يمكن أن تكون السبب المباشر لها؟**

- لقد صاحبت أول أزمة حادثة «**الزعفرانة**». نزول القوات الإسرائيلية على الساحل الغربي للبحر الأحمر، واستيلائهم على محطة رادار، بالرغم من تحذير الرئيس للمسئولين، وبالذات لرئيس الأركان المشير «أحمد إسماعيل» - اللواء «أحمد إسماعيل» في هذا الوقت - ثلاث مرات للانتباه إلى اختراقات الطيران الإسرائيلي لسماء الجمهورية العربية. وبالنسبة لمحاولات القوات الإسرائيلية القيام بأعمال تخريبية داخل أرض مصر، وقد وجه إليه ثلاث تحذيرات في هذا الشأن.

- **هذه التحذيرات وجهها الرئيس «جمال عبدالناصر» إلى (اللواء) «أحمد إسماعيل» بنفسه؟**

- وجهها إليه شخصيًا باعتباره رئيسًا للأركان، وقد حضرت بنفسي أحد هذه التحذيرات، وسمعته بأذني يقول له: يا «أحمد» لو حدث أي نوع من أنواع الاختراق أو عمليات التخريب الإسرائيلية على أرض مصر حيكون لي معك كلام ثاني .. وحذره.

- **قبل أن نعود إلى رحلة المرض، نُلقي ضوءًا على حادث «الزعفرانة»، كيف وصلت تفاصيل هذا الحادث للرئيس؟ هل عن طريقك؟**

- يوم حادثة «**الزعفرانة**» كان الرئيس مع الفريق «محمد فوزي» في أحد المعسكرات، يتابع التدريب على استخدام مدافع المياه التي ابتكرها مهندسو القوات المسلحة المصرية، بمعاونة علماء الكلية الفنية العسكرية المصرية، لاستخدامها في معركة التحرير لإزالة التحصينات الخاصة بخط «بارليف». وفي هذا الوقت جاءني بلاغ من المخابرات الحربية، ومن محافظ البحر الأحمر المرحوم «حسن كامل» - أن هناك نشاطًا للعدو على أرض مصر في منطقة البحر الأحمر. وبعد ذلك جاء بلاغ آخر أن وحدة عسكرية إسرائيلية أنزلت طائرة هيلوكوبتر فوق موقع محطة الرادار ومحطة الصواريخ، بمنطقة «الزعفرانة» المجاورة للسويس، وأنه جاري التعامل معها.

هذا هو البلاغ الذي جاء، ثم بدأت وكالات الأنباء تُلقي أخبارًا من الخارج أن القوات الإسرائيلية قامت بعملية، ووصفوا نتائجها بينما تقوم بها إسرائيل، مما يُفيد أنها خرجت من «تل أبيب»، وأُبلغت للوكالات بوقوع أنها ستتم وفقًا للمخطط الإسرائيلي. وقد قمت بتبليغ الرئيس في الموقع الذي كان فيه، فعاد إلى القاهرة بعد أن أكمل المناورة، وكانت هناك متابعة للعملية، وبدأت البلاغات تتوالى: أن اليهود نزلوا وقتلوا بعض الجنود، وفكوا الأجهزة.

وتصادف قبلها بيومين أن محافظ البحر الأحمر المرحوم «حسن كامل» كان ينوي الحضور إلى القاهرة لمقابلتي لمطالب خاصة بمنطقة الغردقة والميناء – مثل محطة المياه والمستودعات التي كانت تُقام هناك – وكانت له مطالب أمنية لم يستطع حلها مع الأجهزة المعنية، فقال لي: أجيلك؟، فقلت له: لا .. خليك عندك وسوف نرسل لك أحد المستشارين العسكريين يناقش معك طلباتك. المهم .. المرحوم «حسن كامل» لما بلغه أن هناك عمليات موجودة في المنطقة، أخذ سيارته وخرج ليستطلع كيف تسير العمليات، أملاً في أن يُكمل إلى القاهرة بعد ذلك، ويُجري اللقاء الذي يريده، ويحقق المسائل المتاحة، فاستشهد وهو في الطريق.

وعندما عاد الرئيس كانت الصورة قد اتضحت، وأن العملية تمت تقريبًا بلا مقاومة، وأُجريت دراسة، وحُددت الأخطاء، وشكل مجلس عسكري عالٍ، حوكم فيه بعض قادة الدفاع الجوي، وصدر قرار بإحالة اللواء «أحمد إسماعيل» إلى المعاش.

- **قبل أن نستمر في مسيرتنا مع رحلة المرض، لي تساؤلان .. لقد قلت أن الرئيس عندما أُصيب بدوالي في الساقين بدأ العلاج، وكان من بين العلاج عملية العلاج الطبيعي، وقد نُشر فيما بعد أن الذي كان يقوم بالعلاج الطبيعي للرئيس هو جاسوس إسرائيلي يُدعى «علي العطيفي» .. هل هذا صحيح؟**

– هذا غير صحيح .. لأن العلاج الطبيعي كان يتم بواسطة أطباء ضباط من القوات المسلحة، تحت إشراف الإدارة الطبية لرئاسة الجمهورية، وبحضور الدكتور «أحمد

زويل»، أو الدكتور «الصاوي حبيب»، أو الدكتور «منصور فايز»، أو أحد الأطباء الذين كانوا يتولون في الرئاسة الإشراف على علاج الرئيس.

أما القصة التي رُويت عن موضوع «علي العطيفي» فهي مختلقة من الألف إلى الياء، ولم أسمع عن اسم «علي العطيفي» إلا وأنا في السجن، وربما سنة ٧٥، وفوجئنا بأنه موجود بجانبنا في سجن مزرعة «طرة»، وقيل كلام كثير جدًا ونحن في السجن عن أنه كان يقوم بعلاج طبيعي للرئيس، وأنه وضع له السم، والقصص والروايات التي نُشرت.

وقد سألني زملائي - ونحن في السجن - ونفيت ذلك نفيًا باتًا، وبعد أن خرجت من السجن سألت الأخ «محمد أحمد» عما إذا كان قد دخل منزل الرئيس - فربما خانتني ذاكرتي - فأكد «محمد أحمد» أن هذا الموضوع مختلق من أساسه، وأن هذا «العلي العطيفي» لم يدخل «منشية البكري»، ولم نسمع عنه مطلقًا، وقد علمت بعد ذلك أن «علي العُطيفي» استطاع تكوين شبكة واسعة من العلاقات، وكان من بين أصدقائه «أنور السادات»، و«جيهان السادات» و«جمال السادات»، و«كمال حسن علي»، و«طلعت حسن علي»، و«سيد مرعي»، و«عبدالمحسن مرتجي»، و«عثمان أحمد عثمان»، و«عبده صالح الوحش».

- **إن هذا يُثير سؤالاً - ونحن في رحلة مرض الرئيس - حول علاقة الرئيس «جمال عبدالناصر» بالدكتور «أنور المفتي»؟**

- كانت علاقة حب وود واحترام لهذا العالم الفاضل، ولم تشب هذه العلاقة أية شائبة منذ أن تولى «أنور المفتي» علاج الرئيس، وما رُوي فيما بعد على ألسنة البعض من أن الدكتور «أنور المفتي» قال كذا على الرئيس، ورد عليه فلان بكذا .. وآخرون حاولوا تصوير «أنور المفتي» بأنه كان عدوًا لـ«جمال عبدالناصر» أو العكس، فهي وقائع مختلقة ولا أساس لها، وأعتقد بأن الفيصل في هذا الموضوع هي تحقيقات النيابة. لقد تمت تحقيقات في هذا الموضوع في بلاغ تقدمت به السيدة حرم «أنور المفتي»، وحُقق فيه وانتهى إلى الحفظ، فلم يُثبت أي شيء، كما أن «أنور المفتي» كان يعالجني أنا شخصيًا، وكنت أتردد عليه في العيادة،وكان فاضلاً وعف اللسان،

[illegible] شكى لي أنه يجري بعض التجارب العلمية في قرية بمحافظة البحيرة، وأن بعض الأجهزة لا تعاونه، وأبلغت الرئيس فأمر بأن تُذلل كل الصعوبات بالنسبة لأبحاث الدكتور «أنور المفتي».

• هل كان لديكم في الرياسة تقارير حول اللقاءات والكلام الذي يقوله د. «أنور المفتي»؟

- لا ..

• نهائيـــًا؟

- نهائيًا .. والأرشيف موجود، وليس فيه أي شيء يمس «أنور المفتي»، ولم يُرَاقَب «أنور المفتي» إطلاقًا.

• الملاحظ في قضة «أنور المفتي» أن الذي أثار هذه القضية هو «مصطفى أمين» بعد خروجه من السجن، فقد كتب أنه قُتل بالسُم، وتقدمت زوجته ببلاغ للنيابة تطلب التحقيق في مقتله كما قالت، وتبنت «أخبار اليوم» — وكان يرأسها «مصطفى أمين» — القضية في عناوين ضخمة ومثيرة، وقد حفظت النيابة البلاغ، واستدعت أقاربه وأشقاءه، وله أخ طبيب، نفى تمامًا ذلك، وأشاد بعلاقته مع «جمال عبدالناصر». حتى أن أحد هؤلاء الأقارب قال في التحقيق رسميًا أنه لا يحب «جمال عبدالناصر» وليس متعاطفًا مع الثورة، ولكنه يقول حقيقة في محضر النيابة — وأظن أن هذا التحقيق لدي واحتفظ به — قال في التحقيق أن «أنور المفتي» لم يمت مسمومًا. وقد حفظت النيابة التحقيق الذي دار في قمة صعود الأزمة ضد «جمال عبدالناصر»، وكان ذلك مقصودًا.

- الذي شهد بذلك هو الدكتور «علي المفتي»، و كان أيضًا طبيبًا للرئيس في الأنف والأذن والحنجرة.

- نعود إلى رحلة المرض، وأول إصابة للرئيس بأزمة قلبية بعد حادث الزعفرانة.

- في منتصف سبتمبر سنة ٦٩، كان هناك ما يُسمى بـ«لجنة تسيير العمل اليومي» مشكلة بأمر من الرئيس «جمال عبدالناصر» قبل الإصابة بالمرض، للمعاونة في بحث المسائل الداخلية والخارجية، لأنه كان متفرغًا تفرغًا كاملاً للناحية العسكرية، وإعادة بناء القوات المسلحة، ومتابعة العمليات، فكانت اللجنة مُشكلة برئاسة «أنور السادات»، وأعضاؤها الزملاء «شعراوي جمعة» و«أمين هويدي» وأنا، وكان يحضرها في بعض الأحيان الأخ «محمد حسنين هيكل».

- **باعتباره وزير إعلام، أم قبل أن يتولى مسئولية وزارة الإعلام؟**

- قبل أن يكون وزيرًا للإعلام، لأن «هيكل» جاء وزيرًا للإعلام في أبريل سنة ١٩٧٠. كان يحضر اجتماعات عندما تكون هناك مسائل يرى الرئيس أن يكون معنا. كانت هذه اللجنة دائمة، تجتمع يوميًا، غالبًا بمكتبي في «منشية البكري»، فكُنَّا مجتمعين في مكتبي، وكان مفروضًا أن يجيء «أنورالسادات»، و لكنه تأخر عن الاجتماع، واتضح أنه دخل للرئيس يستشيره في بعض المسائل قبل أن يحضر الاجتماع، ففوجئنا بـ«أنور السادات» يدخل علينا في مكتبي قائلاً: «إن الرئيس عاوزكم». حقيقة أصابنا شيء من الوجوم، فليست هناك مقدمات لهذا الطلب. والرئيس لم يتصل بي، هي مجرد صدفة لا أكثر ولا أقل. كُنَّا مشغولين في أعقاب حادثة الزعفرانة، وصعدنا إلى غرفة نوم الرئيس مع «أنور السادات»، و«شعراوي»، و«أمين»، و«هيكل».

وكان الرئيس يرتدي بيجامة، وجالسًا على كرسي بجوار السرير. كنا مشدودين، ولما وجدناه مبتسمًا استرحنا. قال لنا: إيه انتم اتخضيتم عليّ؟ أنا كويس .. اجلسوا. حتى لم يكن بالغرفة كراسي كافية، فالبعض جلس على السرير، وأنا جلست على الأرض، يعني «ربعت» على الأرض.

وتكلم الرئيس: قال لنا إنه تعب ساعتين ثلاثة، وقبل أن يستدعينا، جاء الأطباء وقرروا أن هناك أزمة قلبية، وأن تعليماتهم: رقم واحد العلاج، رقم اثنين الامتناع عن

التدخين، رقم ثلاثة راحة على الأقل من ٣ - ٥ أسابيع. وضحك وقال. طيب انتم كنتوا بتشتغلوا كذا ساعة، إلا أن الشغل تضاعف عليكم، والمسئولية تضاعفت، ثم طرح سؤالاً: ماذا نقول؟

الحقيقة .. كلنا بدون ترتيب مسبق قلنا: لو أُعلن على الشعب وعلى الأمة العربية، أن «جمال عبدالناصر» أصيب بأزمة قلبية، قد يكون للإعلان مردودات سياسية وعسكرية، ليست في صالحنا، وفي نفس الوقت، كُنَّا أمام ضرورة الإعلان، لأنه تصادف وجود شخصيات هامة ومسئولة، عربية وأجنبية، طلبت مواعيد لمقابلة الرئيس، فكيف نعتذر لهم، ومن سيقابلونه بدلاً منه .. وأين؟ ومسائل كثيرة طُرحت للبحث، وكان أكثر من موعد مُلِح، وزير خارجية الأردن كان موجودًا ويحمل رسالة هامة للرئيس، واتفق أن يكون الإعلان أن الرئيس أُصيب بنوبة برد.

كلنا - بدون استثناء - من داخلنا نعلم أن «جمال عبدالناصر» لن يرضخ لنصيحة الأطباء، بالراحة لخمسة أسابيع،وتفاديًا لردود الفعل، أعلنَّا أنها أزمة برد، إيمانًا بأن «عبدالناصر» سيباشر عمله خلال يومين ثلاثة، وقد حدث أنه لم يرضخ لنصيحة الأطباء. الشيئان الوحيدان اللذان نفذهما «جمال عبدالناصر» أنه أقلع عن التدخين، واستمر في تناول الدواء.

والذي يؤكد لك أن «عبدالناصر» لم يرضخ للراحة، واقعة محددة حدثت ثاني يوم الإصابة بالأزمة القلبية، كنا قد طلبنا من «الاتحاد السوفيتي» قطع غيار هامة جدًا للقوات الجوية بالذات، وقُدم الطلب قبل الإصابة بالأزمة، ودار حوار بيننا إصرارًا على ضرورة إحضار قطع الغيار لأهميتها في التدريب، وضغطنا على السفير السوفيتي في «القاهرة» لإرسال هذه القطع، فجاء رد «موسكو» للسفير ولكبير الخبراء العسكريين السوفيت بالموافقة، وطلبا أن يلتقيا بالرئيس «جمال عبدالناصر» لإبلاغه بالقرار.

وأذكر أني اقترحت على الرئيس أن يقابلهما - نيابة عنه -إما اللجنة مجتمعة برئاسة «أنورالسادات»، أو أقابلهما أنا أو الفريق «محمد فوزي»، ولكنهما أصرا على إبلاغ الرئيس شخصيًا بهذا الموضوع.

فقال لي الرئيس: هات السفير وكبير الخبراء والمترجم الساعة ٩ مساءً. وعندما وصلا؛ صعدنا إلى حجرة نوم الرئيس، وأبلغا الرئيس بالموافقة، وأن قطع الغيار وصلت فعلاً إلى مطار ألماظة، وتحدث معهما الرئيس قائلاً: أنا مصاب بأزمة قلبية، وبالنسبة للصديق لما يعرف لها مردود معين، فعرضا خدماتهما، وما يساهمان به، فلم يمانع الرئيس قائلاً: شوفوا انتم حتعملوا إيه، وبلغوا «سامي» أو «أنور السادات». ومن هنا حضر الدكتور «شازوف» نائب وزير الصحة للاتحاد السوفيتي، وفحص الرئيس مرتين في ١٩٦٩ و ١٩٧٠. ولم يمر أسبوع حتى عقد الرئيس «جمال» اجتماعًا لمجلس الوزراء، وكان من عادته أن يُعطي فرصة للوزراء يلتقون ببعض ساعة أو أقل قبل الجلسات، ليحلوا مشاكلهم جانبيًا، قبل أن يحضر الجلسة. فاتفقنا كلنا، ونحن في القاعة أن نمنع التدخين، مجاملة للرئيس الذي امتنع عن التدخين. وبعد أن جلس الرئيس بعشر دقائق، لاحظ أن أحدًا لم يشعل سيجارة، فقال لهم: انتم مبطلين السجائر؟ انتم مابتشربوش سجاير ليه؟ فلم يرد أحد. قال: لا، أنا مبطل سجاير، لكن انتم اللي بيشرب سجاير منكم يشرب.

ولم يخرج تقرير «شازوف» بعد أن كشف على الرئيس عن تقرير الأطباء المصريين الذين شخصوا الحالة، وهما الدكتور «منصور فايز» والدكتور «محمود صلاح الدين».

- **هل استُدعى طبيبًا أمريكيًا من الولايات المتحدة الأمريكية لعلاج الرئيس؟**

- نعم .. استُدعى طبيب من نيويورك بواسطة الدكتور «أحمد ثروت»، وتفاصيل هذا الموضوع عند الأخ «محمد أحمد»، لأن الناحية العلاجية كانت تقع في اختصاصه، لكن الواقعة حصلت، وأيضًا استُدعي طبيبًا دينماركيًا متخصص في السكر، جاء وشارك في علاج الرئيس. من الغرب استدعى طبيبًا أمريكيًا، وطبيبًا دينماركيًا، وطبيبًا إنجليزيًا أيضًا.

- **هل هناك تفاصيل حول رحلات «عبدالناصر» العلاجية للاتحاد السوفيتي؟**

- لم تخرج هذه الرحلات عن العلاج بالمياه الطبيعية، فعندهم أحد وسائل العلاج الطبيعي بالمياه على جسم المريض، أو أن يجلس في بانيو به ماء بدرجة حرارة معينة بقوة دفع معينة، كانت هذه هي عملية العلاج الطبيعي.

• لا نريد أن نطيل في هذه الرحلة مع المرض أكثر من ذلك، فهل ننتقل إلى موضوع آخر. فقد عُقد مؤتمر قمة في الرباط سنة ١٩٦٩ بعد إصابة الرئيس بالمرض مباشرة، ألم تكن هناك فكرة ألا يحضر الرئيس هذا المؤتمر، باعتبار أن **الأطباء نصحوه بالراحة؟**

- حصلت اقتراحات، ولكن الرئيس رفضها، وأصر على أن يحضر المؤتمر، ثم عاد أول زيارة له إلى ليبيا بعد الثورة بالاتفاق مع العقيد «معمر القذافي»، وعقد اجتماعًا حضره «أحمد حسن البكر»، و«جعفر نميري»، و«نور الدين الأتاسي»، والعقيد «معمر القذافي». وتم لقاء في «بنغازي»، أُثيرت فيه نتائج اجتماعات مؤتمر المغرب، وكان محور النقاش هو وسائل دعم المعركة،والترتيب لها.

• الحقيقة .. أن لدي محضر هذه الجلسات، ولي ملاحظتان حول هذا الموضوع وفقًا لما جاء في الاجتماع. الملاحظة الأولى: هي الحوار الذي دار بين الرئيس «جمال عبدالناصر» و«أحمد حسن البكر» حول دور العراق في المعركة. والمسألة الثانية: أن الذي طرح فكرة قومية المعركة هو العقيد «معمر القذافي»، وكانت هذه جديدة بالنسبة لي، لكننا لا نريد الآن أن ندخل في التفاصيل السياسية ..

هذا أولاً .. وثانيًا ونحن نتحدث حول صحة الرئيس؛ فهناك واقعة أخرى حول الجهد الذي بذله الرئيس «جمال عبدالناصر»، واقفًا في سيارة لساعات تحية للجماهير التي احتشدت بشكل لم يسبق له مثيل لتكون في استقبال الرئيس في أول زيارة له لليبيا، وأنه من شدة نفاق «أنور السادات» عندما رأى الجماهير وهي ملتفة حول الرئيس، والجهد الذي يبذله، أرسل برقية إلى «جمال عبدالناصر» يقول فيها: صحتك يا ريس، وأن السوفييت انزعجوا جدًا على صحة الرئيس من هذا الجهد الذي بذله، عندما رأوا الاستقبال في التليفزيون. فهل من توضيح لهذه المعلومات، أو تصحيح لها؟

- الحقيقة أن الجهد الذي كان يبذله «جمال عبدالناصر» كان يؤرقنا كلنا- دون استثناء - وأصدق القول أنه لم يكن يرد في ذهن أي من المحيطين أنه سيكون عمر الرجل بهذا

القصر، ربما كانت هذه رؤية عاطفية أو آمال شخصية. كُنّا نتمنى ونرجو أن يحفظ «عبدالناصر» بصحته وبطاقته وجده، إلى أن يحرر الأرض العربية من الاحتلال، وكان هذا أمله وحلمه الذي يسعى إليه، الحوار الذي دار بين الرئيس «جمال عبدالناصر» وبين «أحمد حسن البكر» كان واضحًا وصريحًا من «جمال عبدالناصر» لخلق جبهة عسكرية شرقية فعّالة وفاعلة، بمعنى أن القوات المسلحة السورية والأردنية يجب أن يكون لها عمق ودعم.

- **الملك «حسين» كان حاضرًا هذا الاجتماع .. وأنه تحدث فيه أيضًا؟**

- لقد كانت وجهة نظر الرئيس «جمال عبدالناصر» أن العراق يجب أن يُساهم مساهمة إيجابية من الناحية العسكرية، وليس بالكلام ولا بالاقتراحات، ولا بالشعارات، فيما يتعلق بالحرب. لأن العراق يشكل العمق الطبيعي والدعم للجبهة الشرقية. ومما سبب مرارة لـ«جمال عبدالناصر» تعميم عراقي وزع على نطاق ضيق في القاهرة في أوائل سنة ١٩٧٠ من صفحة واحدةمكتوبًا بخط اليد، كان ملخصه أن: «الساحة العربية أصبحت خالية، وهناك فراغ بخروج مصر منها، ولا يملأ هذا الفراغ إلا البعث العراقي». وجاء فيه أن المحصلة المباشرة لتعامل النظام المصري خلال عشرين سنة الماضية مع المحيط القومي والقضايا القومية هو الإخفاق والخسائر .. إلخ.

في نهاية هذه المرحلة مع المرض؛ أخذ «جمال عبدالناصر» أجازة، بعد ضغوط شديدة مِنّا جميعًا بدون استثناء، سواء أطباء أو عاملين، فقال أنه سيأخذ أجازة ٤ أو ٥ أيام في «مرسى مطروح» للاستجمام والراحة. وصحبه في هذه الرحلة الفريق «فوزي» ليعرض عليه مدى التقدم في الناحية العسكرية، والاستعدادات التي وصلت إليها القوات المسلحة المصرية، وقدراتها على العمليات وغيرها من المسائل العسكرية. وطلب «حسين الشافعي» أن يصاحب الرئيس، فلم يمانع الرئيس. وعندما وصل إلى «مرسى مطروح» وكانت الرحلة بالقطار، بدأت أحداث «أيلول الأسود» في عمان ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٠، واضطر إلى العودة دون أن يُكمل الراحة.

• هل كان الفريق فوزي في هذه الزيارة سيعرض على الرئيس خطة العمليات، أم تقدم السير في بناء القوات المسلحة؟ وهل كان المعروض هو الخطة النهائية لبدء العمليات القتالية مع العدو الصهيوني، وتحديد موعد بدء معركة التحرير؟

- مشروع خطة العمليات عندما يُعرض على القائد الأعلى والقيادة السياسية، ويُعرض مبدئيًا في شكل إطار عام وتوجيه يصدره القائد الأعلى.

• في رواية للفريق أول محمد فوزي لي أن الخطة كانت موضوعة وجاهزة، وأنه كان ينتظر توقيع الرئيس عليها، وأن ظروفًا حالت دون ذلك؟

- هو يعرض المشروع أو الإطار العام للخطة، لكن التصور العام موجود.

• **أنا أتكلم عن خطة العبور على وجه التحديد ..**

- يُسأل في هذا الفريق «فوزي»، فهذه نقطة فنية، لا أدعي أنني رأيتها.

• وعاد الرئيس «جمال عبدالناصر» من «مرسى مطروح» إلى «الإسكندرية»، ثم التقى بالسيد «عبداللطيف البغدادي»، وكان هذا اللقاء في مدينة «الإسكندرية»، وهو لقاء في تصوري هام بالنسبة للأحداث التي تلت بعد ذلك؟

- لا أذكر هذه الواقعة.

• **كانت العلاقات قد عادت بين الرئيس و«البغدادي» بشكل طبيعي، وبدأت اللقاءات بينهما.**

- كانت لهذه اللقاءات خلفية. بدأت عندما مرض المرحوم «جمال سالم»، ونُقل إلى «مستشفى المعادي»، وبعد أن اجتاز خطورة المرض، حضر إلى «منشية البكري» ليشكر الرئيس في البيت، ودار حوار بينه وبين الرئيس حول العلاقات الإنسانية، وكيف أن «جمال سالم» بالرغم من الفترة الطويلة للانقطاع بينه وبين الرئيس؛ تأثر جدًا من زيارة الرئيس له في المستشفى. وهُنا عرض «جمال سالم» على الرئيس نوع اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي مع أعضاء مجلس الثورة الباقين على قيد الحياة، ومما قاله «جمال سالم» — وأنا كنت حاضرًا الحديث — «إحنا اللي فاضلين لبعض، وليس أقل ياريس من إننا نشوف بعض كل فترة». وكانت هناك مشكلة خاصة بابن السيد «عبداللطيف البغدادي» عندما رفضت الجامعة الأمريكية قيده، وقد كلفني الرئيس أن أكلم الدكتور «نزيه ضيف»، وكان هو الحارس على الجامعة الأمريكية لقبول ابن «البغدادي».

- كان هناك توجيه ما بعدم قبول ابن السيد «عبداللطيف البغدادي» في الجامعة الأمريكية، هكذا قال لي «البغدادي» بنفسه، وأنه كتب بذلك إلى الرئيس.

- الرئيس كلفني بأن أكلم الدكتور «نزيه ضيف» لإنهاء هذه المشكلة، ولا يُعقل أساسًا أن يُعطي «جمال عبدالناصر» توجيهًا بعدم قبول ابن «البغدادي».

- **هو كلفك بإنهاء هذه المشكلة بعد أن شكى له «عبداللطيف البغدادي»، وارسل له رسالة مكتوبة؟**

- أرسل الرسالة، وجاء وقابله، وقد كلفني الرئيس بهذا الموضوع، وكلمت «نزيه ضيف» بناء على تكليف من الرئيس، قلت له انهي هذه المشكلة، والأمور تبقى طبيعية.

- **ما هي المشكلة؟ ولماذا لم يُقبل في الجامعة؟**

- لا أذكر تفاصيلها، ولكنها كانت تعليمية، ولا تخرج عن اللوائح أو شيء من هذا القبيل.

- مشكلة متعلقة بقبول ابنه مثلاً خاصة بنظام الجامعة ولوائحها؟

- نظم الجامعة الأمريكية تنطبق على الجميع، وطلبنا من الحارس العام - وكان الدكتور «نزيه ضيف» - أن يتجاوز عن هذا الموضوع بما لديه من سلطات، فالرئيس تدخل لحل مشكلة خلقتها لوائح الجامعة.

- **وبعد ذلك حضر الرئيس «جمال عبدالناصر» حفل زواج ابنة السيد «عبد اللطيف البغدادي»؟**

- نعم .. وكلنا كُنَّا مدعووين ، وحالت ظروف عملية لم نستطع أنا و«شعراوي جمعة» الحضور، ليس رفضًا، ولكنها ظروف عمل. واستأذنا الرئيس، وقال لنا: خلاص انتم ماتجوش. أي أن الرئيس كان على علم أننا اعتذرنا، والعلاقة بين الرئيس والسيد «عبداللطيف البغدادي» لم تخرج في عمقها وإطارها العام في هذه الفترة عن العلاقات الاجتماعية الصرفة، وإذا كان هناك من قال إنه كلف الدكتور «مراد غالب» أن يرتب زيارة للسيد «عبداللطيف البغدادي» للاتحاد السوفيتي فإن لذلك خلفية. فقد كان السيد «عبداللطيف البغدادي» في هذه الفترة له رأي مختلف في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.

- بداية .. أنا الذي عرفت ذلك نقلاً عن السيد «مراد غالب» سفير مصر في «موسكو» في تلك الفترة، و«البغدادي» معاديا للاتحاد السوفيتي؟

- كان يرى أن العلاقات تجاوزت حدود التوازن الدولي، ويرى إحداث التوازن في العلاقات. إنه لم يكن يعلم – وله العذر – مدى وحجم العلاقة بين مصر وبين الاتحاد السوفيتي في هذا الوقت، وأنه المورد الأساسي والوحيد للسلاح لقواتنا المسلحة، ومن هنا جاء تكليف الرئيس للدكتور «مراد غالب» بترتيب زيارة له للقاء المسئولين السوفيت والقيادة السوفيتية، لغرض واحد فقط، هو تنوير وإضاءة الرؤية بالنسبة له عن حجم وعمق العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي وأسبابها.

- **ألم تكن هناك فكرة لإعداد السيد «عبداللطيف البغدادي» للعودة لكي يلعب دورًا سياسيًا؟**

- لم يكن ذلك واردًا إطلاقًا، بل العكس هو الصحيح. كان «جمال عبدالناصر» – في هذه المرحلة – مُصرًا إصرارًا كاملاً وبعنف و«بنشفية دماغ»، سميها كما تسميها، لتنفيذ بيان ٣٠ مارس في إحداث التغيير الكامل الشامل لنظام العمل في مصر، وتغيير الأشخاص.

- **تغيير الأشخاص بوجوه جديدة؟**

- نعم .. بوجوه شابة. و«عبدالناصر» كان يعني فعلاً أن جيلاً آخر، هو المفروض أن يحمل العلم ويقود المسيرة، وهو ترجمة لما ورد في بيان ٣٠ مارس.

- **بما أننا تحدثنا عن السيد «عبداللطيف البغدادي» فإن هذا يطرح تساؤلاً حول علاقة الرئيس «جمال عبدالناصر» ببقية أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا على قيد الحياة، وربما يحضر في ذهني الآن «حسن إبراهيم». والحقيقة السيد «حسن إبراهيم» ظل صامتًا، لأنه كان يعمل في التجارة أو غيرها، وابتعد عن السياسة وظل في موقفه، حتى تصورنا أنه أصبح من الطبقة الجديدة، المعادية للثورة إلى أن التقيت به، قبل وفاته فوجدته لم يتغير في فكره، وفي موقفه من الثورة. بالعكس كان نموذجًا لعضو مجلس الثورة الحريص على استمرار الثورة وبقائها، ولدي حوار مسجل معه. هل كانت تربطه علاقة ما بالرئيس «جمال عبدالناصر» قبل وفاته، أم أنه انقطع تمامًا.**

- العلاقة بين «جمال عبدالناصر» والسيد «حسن إبراهيم» لم تصطدم لأنه خالفه، وأنت سألت وأجبت في نفس الوقت. لقد كان لـ«جمال عبدالناصر» مقولة يرددها دائمًا عندما يرد ذكر «حسن إبراهيم»، يمكن تختلف في بعض الألفاظ مرة عن أخرى، لكن المعنى العام أن «حسن إبراهيم» من القلائل الثوريين الوطنيين الذين يعملون، ويعرفون حدودهم، فيقول لك: لا تكلفني أكثر من ذلك، أنا أستطيع أن أفيد حتى هذا الحد، وأكثر من هذا الحد يكون عبئًا عليّ. وهذه رجولة «كان يضع نفسه في المربع الذي يتساوى مع قدرته الحقيقية على الأداء والإنجاز. كان هذا هو «حسن إبراهيم»، لا أذكر أنه أخطأ على الصعيد الشخصي في حق قيادة «جمال عبدالناصر».

- **اختلف مع «جمال عبدالناصر» .. ما هي أسباب هذا الاختلاف؟**

«حسن إبراهيم» كانت لديه الشجاعة الأدبية أن يجيء ويطلب مقابلة الرئيس، ويقابله، ويقول للرئيس: أنا سأجلس في بيتي لأنني غير قادر على العمل. وكان الرئيس في بعض الأحيان يحاول أن يضغط عليه ليبقى، فيقول له: ياريس أنا مش قادر، وصديقك من صدقك .. أنا مش قادر .. إعفيني.

- **لأنه غير مقتنع؟ أم لأن طاقاته على العمل العام كانت قد ضعفت؟ أم أنه يريد أن يستريح؟**

- الطاقات والاهتمامات، الاثنين معًا، لكن ليس خروجًا على المبادئ، أو على خط الثورة، أو قيادة «جمال عبدالناصر» .. أو الخلافات.

- **الاهتمامات تغيرت؟**

- ربما تقول ذلك .. تغيرت الاهتمامات مع مضي الوقت، ورأى أن اهتماماته بالأعمال الحرة ليس فيها تعارض مع الخدمة العامة.

- **السؤال التالي .. حول السيد «كمال الدين حسين»، وقد قال لي السيد «كمال الدين حسين» أنه اختلف مع الرئيس «جمال عبدالناصر» حول عدد من القضايا، أذكر أن أبرزها قضية الديمقراطية، وقضية الاشتراكية وقضية اليمن.**

- لا داعي لأن نتكلم في هذه الأمور، لأن كل شخص من حقه أن يُبدي رأيه من ناحية التطبيق، أو من ناحية شكل المجتمع، أو التغيرات المفروض إحداثها حسب قناعاته الشخصية.

• نحن لا نصادر حقًا في أن يختلف أو يتفق، أو أنه يريد أن يعتكف. ولكن أن تُحدد إقامته أو أن يُسجن أو يُمنع من تشييع جنازة زوجته، هذا يحتاج إلى إيضاح.

- هو لم يُسجن. ما حدث هو تحديد إقامته، وربما لأول مرة يُروى السبب الحقيقي لتحديد الإقامة فكان قد رُصِدَ في الإسكندرية نشاط لأحد أبنائه الضابط بالقوات المسلحة، وفي وقت حرج، وأظن أنه لا يُسمح باللعب داخل القوات المسلحة، ومن بين الروايات أو الشهادات التي أُبديت حول نشاط ابن السيد «كمال الدين حسين» محاولة الوصول إلى إحداث تغيير في القوات المسلحة، وأن هناك صلة بينه وبين ابنه وآخرين من أحد أصدقائه وأقاربه ومعارفه، وقد أُجري تحقيق في هذا الأمر، ويمكن أن نرجع لمحضر التحقيق، ولنقرأ ما جاء به، وأنا أعتقد أن تحديد الإقامة كان لحمايته درءًا لخطر اتخاذ إجراء مع «كمال الدين حسين».

• في تلك الفترة هل جرت محاولة لاغتيال «كمال الدين حسين»؟

- صور بعض المحيطين بالسيد «كمال الدين حسين» حادثًا فرديًا يقع في كل شارع، وفي كل وقت، على هذا النحو. ولكنه لم يكن هناك لا تخطيط ولا تدبير لمثل هذا الشيء إطلاقًا، ولم يكن ذلك من طبيعة «جمال عبدالناصر»، والأعداء قبل الأصدقاء يعرفون عنه هذا.

• **هل أُجري التحقيق في هذا الحادث الفردي؟**

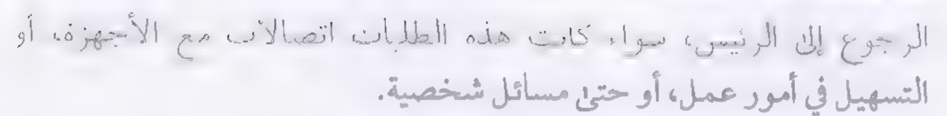
- أُجري التحقيق في هذا الحادث الفردي بواسطة وزارة الداخلية.

• **وعرف السيد «كمال الدين حسين» بنتيجة هذا التحقيق؟**

- عرف بالنتيجة .. وأُبلغ بها.

• **ونحن نتحدث عن أعضاء مجلس الثورة، لابد أن نتحدث عن علاقة الرئيس «جمال عبدالناصر» بـ«خالد محيي الدين».**

- كان الرئيس «جمال» يحترم «خالد محيي الدين»، فـ«خالد» ميزته إبداء الرأي الذي يقتنع به وعدم إخفائه. وفي السنوات الأخيرة من حياة الرئيس «جمال عبدالناصر»، كانت العلاقات طيبة جدًا بينه وبين «خالد محيي الدين»، فقد جعله مسئولاً عن مؤسسة «أخبار اليوم»، ثم تولى مسئولية مجلس «السلم العالمي»، وكانت التعليمات التي لدي أن يُنفذ أي طلب للسيد «خالد محيي الدين» دون



الرجوع إلى الرئيس، سواء كانت هذه الطلبات اتصالات مع الأجهزة، أو التسهيل في أمور عمل، أو حتى مسائل شخصية.

- **هل كانت هذه التعليمات خاصة بـ«خالد محيي الدين» بالذات، أم بأعضاء مجلس الثورة جميعًا؟**

- كمبدأ عام .. أي طلب لأي عضو من أعضاء مجلس الثورة كان ينال اهتمامًا خاصًا، وعندما كانت تصل للرئيس أية رغبة أو معلومة أو طلب يتصل بأحدهم، كان له اهتمام خاص، ولابد أن تصل إلى الرئيس فورًا.

- **لعل آخر شخص من أعضاء مجلس الثورة، نتحدث عنه هي علاقة الرئيس «جمال عبدالناصر» بالسيد «زكريا محيي الدين»،وخاصة أنه عندما أعلن أنه سوف يتنحى رأى أن يُسلم المسئولية لـ«زكريا محيي الدين»؟**

- علاقة الرئيس مع السيد «زكريا محيي الدين» كان فيها احترام متبادل من كلا الطرفين، و«زكريا محيي الدين» ربما هو الوحيد من أعضاء مجلس الثورة الذي لم يصطدم مع «جمال عبدالناصر»، ليس لأنه رجل نعم، وإنما إيمانًا منه حسب علمي بأن التوجه العام لـ«جمال عبدالناصر» قائدًا لهذه الثورة، ورئيسًا لهذا النظام، كان توجيهًا سليمًا. الاختلافات كانت في بعض أساليب التنفيذ، وهذا ليس مبررًا للاصطدام، لأن التوجه العام واحد ومتفق عليه، وهو مؤمن به.

- **أما خطاب التنحي، وترشيح السيد «زكريا محيي الدين» لتولي المسئولية، هل كانت فكرة الرئيس أنه يستطيع أن يتفاهم مع الأمريكان؟**

- السيد «زكريا محيي الدين» – وهو رجل وطني لأبعد الحدود، وثوري لأبعد الحدود – قد يكون وجهًا مقبولاً لدى الإدارة الأمريكية، ولكن ليس هذا هو السبب. فقد رأى «عبدالناصر» أنه أصلح أعضاء مجلس الثورة لتولي القيادة الوطنية من بعده في تلك المرحلة.

- **هل حدث خلاف بين «جمال عبدالناصر» و«زكريا محيي الدين» بعد ذلك؟**

- لم يحدث خلاف .. بالعكس .. فإنه وفق معايشتي للعلاقات، ازداد «زكريا محيي الدين» ارتباطًا بـ«جمال عبدالناصر» على الصعيد العاطفي والعام والشخصي بعد خطاب التنحي.

- **ولم يحدث أي خلاف شخصي؟**

– بصدق.. أقول لقد ارتبطت الـ ٨ شهور بعلمنا أنه أثناء أمر هزيمة المشير «عبدالحكيم عامر» بعد يونيه ٦٧ وحدث الرجل حرج السلطة التي أحيط علمها بالخطة التي كانت تتم لصالح الراحل «زكريا محيي الدين»، فأننا الرئيس أنه «شعراوي جمعة»، و«أمين هويدي»، وعرفت طبيعة الخطة.. فهل أنت بدل ذلك؟

- **قبل ٥ يونيه .. ماذا كان يشغل «زكريا محيي الدين»؟**

– كان نائب رئيس الجمهورية.

- **بلا اختصاصات؟**

– ليس هناك نائب رئيس جمهورية بلا اختصاصات.

- **بعد يونيه ٦٧ تم تعيين نواب رئيس الجمهورية.. هنا تم تعيين أنشطة على النوبة.. الوحدة الذي.. قد رفض، فتم.. «حسين الشافعي» الذي.. نائب الرئيس الجمهورية.. إنما هل تستطيع أن تقول.. على ذلك.. واختيار «زكريا محيي الدين» بالذات لأن يسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتفاهم مع جونسون يوم ٥ يونيو، هل نستطيع أن نقول أن «زكريا محيي الدين» كان رجل الغرب.. كما يقول البعض؟**

– لا.. اعتقد أنني لا أحب كلمة رجل الشرق ورجل الغرب ليس هناك مصري على الإطلاق يرضى على نفسه ذلك. المصري بطبيعته عروبي، لا يقبل أن يسيره أحد، ولا أن يكون ذيلاً لأحد، إلا أن يكون جاسوسًا. أما أن فلان رجل شرق، وفلان رجل غرب، فهذا أسلوب لا أقره، ولا أوافق عليه، وبالنسبة لأي شخص، فما بالك بالنسبة «زكريا محيي الدين»، ولا أحد ينكر دوره أو وطنيته.

- **ربما أُعدل السؤال.. هل كانت – كما يُشاع عنه – ميوله غربية؟ أي أن ميوله مع الغرب، وعواطفه مع الغرب، وتفكيره مع الغرب؟**

– لا أستطيع أن أقول أنه مع الغرب وضد الشرق، وتوجهاته مصرية، ولكنه يرى أن تلبية وتنفيذ الاحتياجات المصرية تكون بوجود نافذة على الغرب.

- هل كان معاديا للاشتراكية وقوانين الاشتراكية؟

- «زكريا محيي الدين» ساهم في إصدار القوانين الاشتراكية، ولم يعترض عليها، بل إنه أيضًا ساهم في تطبيق هذه القوانين ودفعها إلى الأمام.

- **هل أُخذ رأيه في هذه القوانين؟**

- كل أعضاء مجلس الثورة دون استثناء أُخذ رأيهم في القرارات الاشتراكية، ولم يعترض أحد، وربما الذي اعترض على تعديل الحد الأعلى للملكية الزراعية هو «كمال الدين حسين»، فيما عدا ذلك، فإن بقية القوانين لم يعترض أحد عليها، وكان هناك إجماع في الموافقة عليها.

- **هل كنت العلاقات بين الرئيس «جمال عبدالناصر» و«صلاح سالم» – رحمه الله – قبل أن يموت سيئة أو مقطوعة.**

- كانت العلاقات عادية، لم تكن هناك قطيعة.

- **كان هناك شرخ في هذه العلاقات، وخلافات حادة؟**

- لا .. ربما حدث شرخ بسيط، ولكنها ليست خلافات حادة.

- **والسبب؟**

- أرجو أن تعفيني من ذكر السبب، ولكنني أقول الخلاصة بالنسبة لهذه العلاقة حتى نكون قد انتهينا من الحديث عن جميع مجلس الثورة، فعلاقة الرئيس «جمال عبدالناصر» بالمرحوم «صلاح سالم»؛ أنه بعد أن تولى وزارة الإرشاد القومي في أول الثورة، أنشأ جريدة الشعب، وتولى مسئولية مؤسسة دار التحرير والنشر– التي تُصدر جريدة الجمهورية – وهي جريدة الثورة، وهو الذي آثر أن يبتعد عن العمل العام. كانت علاقته مع «جمال عبدالناصر» عادية جدًا، ولم تكن هناك خلافات خلال هذه الرحلة التي بدأ معها المرض.

- **و .. نعود إلى البداية .. بداية علاقة سامي شرف» بالرئيس .. وهو ما كان مفروضًا أن نبدأ به هذا الكتاب.**

٣

جمال عبد الناصر

ورجل الرئيس





في هذا الجزء من الحوار .. نعود مع «سامي شرف» إلى البداية .. بداية لقائه بالرئيس «جمال عبدالناصر».

فيروي كيف تم اللقاء الأول، ثم كيف تطورت العلاقة، حتى أصبح رجل الرئيس.. وذاكرته. وسوف نرى من خلال رواية «سامي شرف»، حجم المعلومات، والموضوعات، والقضايا التي كان يتابعها الرئيس يوميًا، فقد كان يُعرض عليه كل صباح تقارير عن كل ما يمس قضايا ومشاكل ومطالب وأمن وسلامة الوطن والمواطن، معلومات من جهات مختلفة، متنوعة، متباينة، ومتعددة. كلٌ يضع رؤيته كل يوم، ويتولى مكتب الرئيس تبويبها ووضعها أمام «جمال عبدالناصر».

ولم يكن الأمر بالنسبة لقضايا الوطن العربي، والقضايا العالمية مختلفًا، كما لم يكن الرئيس يعتمد فقط على مكتبه للمعلومات كمصدر وحيد، فمن خلال اتصاله، ولقاءاته، ومعارفه، ومن خلال تليفوناته لكل المسئولين، كان يعرف أخبارًا، ويحصل على معلومات أخرى.

قلت للسيد «سامي شرف» في أول هذا الجزء الجديد من الحوار:

- **ليكن حوارنا هذه المرة عن البداية .. بداية لقائك بالزعيم الراحل، ومعرفتك به، وهل كانت قبل الثورة أم أنها نشأت بعدها؟ ثم ما هو دورك؟ ولماذا أنت بالذات أختُرت لهذا الموقع الهام الذي كان موضع غيرة وحسد الكثيرين؟**

- بداية علاقتي به في شهر يناير سنة ١٩٥١، كنت في فرقة عسكرية تؤهل للترقي لرتبة اليوزباشى «نقيب»، دخل «جمال عبدالناصر» الفصل الدراسي وقال: فين الملازم أول «شرف»، وقفت قائلاً: أفندم.

قال: تعال إلى مكتبي بعد انتهاء اليوم الدراسي .. وخرج.

توجهت إلى مكتبه – وكان مدرسًا لمادة [illegible] والمخابرات العسكرية بهذا المعهد – أجلسني إلى جواره وقدم لي سيجارة «كرافن» من علبة حمراء مرسوم عليها رأس قط أسود، وناقشني في مذكراتي التي أكتبها عن المواد التي يقوم بتدريسها لنا،وأبدى إعجابه وشجعني قائلاً:

«إذا استمريت بهذا الأسلوب فسيكن لك مستقبل يبشر بالخير». شكرته، وبدأت العلاقة بين الأستاذ والتلميذ، في قالب أبوي وعسكري في آن واحد، حتى أنه في أحد الأيام لامني لومًا شديدًا لأني نسبت نقطة واحدة من مجموع ثلاث وثلاثين نقطة في إحدى الإجابات عن مشروع ما، وقال لي: لم أكن أتصور أنك ستغفل هذه النقطة بالذات، وكان هذا درسًا لم أنسه.

هكذا .. كانت البداية، ولم أكن أدري ما يخبئه لي القدر، كما لا أدعي أني فوتحت من جانب «جمال عبدالناصر» في هذا الوقت بشيء يتعلق بالمستقبل.

انتهت الفرقة، وعُدت إلى وحدتي في سلاح المدفعية، حيث بدأت علاقة جديدة من نوع آخر، تتركز في إمداد الفدائيين بالذخائر، عن طريق ضباط كانوا يتصلون بي باسم «جمال عبدالناصر»، ويطلبون مني تجهيز فائض من الذخيرة نتيجة اختصار تمارين ضرب النار في وحدتي، وكنت أركان حرب – ما يُعادل «لواء» تقريبًا الآن – وذلك بتوفير كمية من الذخيرة تُجنب في مكان خاص، وتُسلم لهؤلاء الضباط، ونفس الشيء بالنسبة للوقود، ولورق الكتابة على ماكينة «الجستنر»، وكان المندوبون الأساسيون هما الزميلان «محمد المصري» و«أحمد شهيب».

وقد عمل الأول بعد ذلك في سفارتنا في بغداد، ثم سفارتنا في ليبيا، وله أعمال وطنية مجيدة، كما قام الثاني بأدوار وطنية وسياسية، وكان آخرها عضويته في مجلس الأمة حتى مايو ١٩٧١، كما كان معاوني في قيادة منطقة شرق القاهرة في التنظيم الطليعي.

- **ماذا كان دورك في بداية الثورة؟**

– كُلفت بتأمين طريق «مصر السويس» عند الكيلو ٤ر٥ ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، لأن وحدتي كانت آخر وحدة تُعسكر على هذا الطريق.

وفي يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢، وكان قد أصدر أمرًا بنقلي كمدرس للرادار بمدرسة المدفعية، إلا أنه وردت إشارة عاجلة بضرورة تقديم نفسي لإدارة المخابرات الحربية في نفس اليوم، حيث كُلفت بالتوجه إلى مبنى مصلحة التليفونات والتلغرافات في شارع الملكة «نازلي» – رمسيس الآن – للإشراف ومتابعة البرقيات الصادرة والواردة من الخارج باعتبار أنني أجيد الإنجليزية والفرنسية.

وبعد أيام قليلة انتهى عملي هناك، وكُلفت بالانضمام مع مجموعة منتقاة من الضباط الأحرار – كان عددنا عشرين – لتكوين ما سُمي بهيئة مراقبة الإدارة الحكومية، وكان يرأسها الزميل «محمد فهمي حمد» – السفير بالخارجية بعد ذلك – وكانت هذه الهيئة بمثابة «الرقابة الإدارية» الآن، وكانت تتبع رئيس مجلس قيادة الثورة، وكان يقوم الرئيس «جمال عبدالناصر» والسيد «زكريا محيي الدين» باعتباره مديرًا للمخابرات الحربية في ذلك الوقت (فيما بعد) بالإشراف الفعلي عليها.

ومنذ اليوم الأول طُلبت للتوجه إلى مجلس قيادة الثورة في الجزيرة، وقابلت الرئيس «جمال عبدالناصر»، الذي كلفني بمتابعة موضوعات بعينها، وأمر أن يكون الاتصال به مباشرًا وشخصيًا فيما يكلفني به من مواضيع.

وفي أوائل سنة ١٩٥٢ نُقلت للعمل في مكتب شديد الحساسية، وبالرغم من أنه كان جزءًا من تنظيم المخابرات الحربية، إلا أنه كان فعليًا يُدار بأوامر وتعليمات من «جمال عبدالناصر» شخصيًا، أو من خلال السيد «زكريا محيي الدين» بتكليف من الرئيس. كان اسمه «القسم الخاص»، وكان يعمل به خمسة ضباط: «محيي الدين أبو العز»، «محمد السقا»، «وفاء حجازي»، «زغلول عبدالرحمن»، «سامي شرف».

- **في تلك الفترة أُلقي القبض عليك،ووضعت في السجن لمدة عشرة أيام، لعلها كانت «بروفة» لسجن عشر سنوات كاملة فيما بعد .. فهل فاتك الحديث عنها؟**

– أبدًا .. كنت سأعود إليها .. كان مقر عملنا في «القسم الخاص» بمبنى «المجمع» بميدان التحرير،وكان يزور هذا المكتب يوميًا مرة أو مرتين عدد من الضباط الأحرار الذين كانت لهم أدوارًا في تأمين الثورة، وللأسف فإن هذا العدد من الضباط أخذ يتقلص لتبقى في النهاية شلة معينة أبت أن يكون فيها عنصر آخر، وبالذات من

«سلاح المدفعية»، أو [illegible] لا [illegible] سهرات خاصة، و[illegible] لطابع [illegible] لأني من «سلاح المدفعية»، ولأني لم أكن أهوى القعدات الخاصة.

تزعَّم هذه الشلة أحد الزملاء – سامحه الله – كان يحاول بأدب مع كل من يدخل هذا المكتب، سواء للعمل أو للزيارة ليضمه إلى شلته.

كانت هناك أخبارًا تتردد في هذه الفترة عن إنشاء «مكتب خاص» مستقل لـ«جمال عبدالناصر» خارج الإطار التنظيمي للمخابرات، وخطط هذا الزميل ليتولى هو وأحد رجاله مسئولية هذا المكتب، وكانت المواصفات المطلوبة لا تنطبق عليه، وعَلِمَ بحكم موقعه وقربه من الدائرة العليا الضيقة أن الاختيار قد وقع على شخصي لتولي هذا المكتب، نتيجة جهد وعمل أعلن عن نفسه.

ولم يكن لي واسطة أو شلة أو شفيع سوى جهدي الخاص الذي كان يتم بتكليف من «جمال عبدالناصر» شخصيًا، ويرفع نتيجته إليه شخصيًا أيضًا، وللأمانة فقد قام السيد «زكريا محيي الدين» – وكان مديرًا للمخابرات – بالتصدي لمحاولات فرض شلة معينة، وسعى لإبراز كفاءات لا تنتمي لأشخاص، ولكن لمثل ومبادئ، وقد وضع معايير عملية لكل من يُرشح لشغل منصب في المخابرات، وعندما نتعرض لأسماء من كانوا مسئولين عن أدق الأعمال وأكثرها خطورة وحساسية سيتأكد هذا الكلام.

تصادف أن بدأت في هذه الفترة قضية ضباط المدفعية، وكانت فرصة للزميل أن يدس اسمي، ظلمًا وافتراءً على قائمة الضباط الذين كانوا يقومون بتحركات تحرضهم ضد الثورة لأسباب أغلبها شخصي. وجدت نفسي في ليلة نزيلاً بإحدى زنزانات سجن الأجانب، ولمدة أسبوعين تقريبًا، لم أقابل خلالها مسئولاً.

وفي نهاية شهر يناير؛ اصطحبني الأخ والزميل المرحوم «محمد أبو نار» إلى مبنى ثكنات قصر النيل، وقابلني هناك السيد «زكريا محيي الدين» الذي بدا عليه التأثر من لقائنا في هذا الوضع، ولم يوجه لي أي اتهام من قريب أو بعيد، والحقيقة أني فوجئت بهذا اللقاء لأني كنت طوال فترة الاعتقال أظن بأنه وقع انقلاب ضد الثورة، وأن المعتقلين هم أبناء ثورة يوليو. وبعد قليل حضر «جمال سالم» و«صلاح سالم»، اللذين لم ينطقا بكلمة سوى «إزيك يا سامي .. شد حيلك».

وبعد فترة انتظار – حوالي الساعة – في غرفة أخرى كان يجلس فيها الزملاء «كمال رفعت»، و«محمد أبو نار»، و«جمال ثابت» – السفير فيما بعد – دخل السيد «زكريا محيي الدين» وقال لي: «انت حاتروح دلوقت»، واصطحبني الزميل «محمد أبونار» في سيارة السيد «زكريا محيي الدين» إلى منزلي في مصر الجديدة.

في صباح اليوم التالي ارتديت ملابسي الرسمية، وتوجهت إلى مبنى المخابرات في «منشية البكري»، وقابلت السيد «زكريا محيي الدين»، حيث طلبت إعفائي من العمل في المخابرات، منعًا لإحراج أحد، أو إحراج نفسي بعدما حدث، ورجوته أن يوافق على إلغاء نقلي وعودتي لسلاح المدفعية، وكنت بالمناسبة قد نقلت على الورق مدرسًا لمادة الرادار بمدرسة المدفعية في ذلك الوقت مع استمرار إلحاقي بالمخابرات،ورفض السيد «زكريا محيي الدين»، وقال لي أنه مُصِّر على بقائي في المخابرات في القسم الخاص بالذات، وأمر بعدم مناقشة هذا الموضوع، وطلب أن أتوجه في الحال إلى مكتبي بالقسم الخاص بمبنى المجمع بميدان التحرير،وهذا ما تم.

وقد أتاحت لي ظروف عملي فيما بعد أن أطلع على أوراق هذه القضية – وهي موجودة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكري -- كما أن الرئيس «جمال عبدالناصر» قد أبلغني بالتفاصيل فيما بعد.

ولهذا الموضوع ذيول أخرى امتدت على مدار خمسة عشر عامًا بعد ذلك، ولا أجد داعيًا للخوض فيها، حيث أنها كلها قصص فردية وشخصية من هذا الزميل، وكانت كلها في إطار غيرة، انتقلت منه إلى دائرته أو المستفيدين منه.

- كيف تطورت العلاقة مع الرئيس ووصلت إلى حد أن تكون مديرًا لمكتبه؟

- في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٥٥ قال لي المرحوم «محيي الدين أبو العز» أننا سنلتقي صباح اليوم التالي في منزل «زكريا محيي الدين» مدير المخابرات في منشية البكري لبحث موضوع هام، والتقينا فعلا مع السيد «زكريا محيي الدين» الذي بادرني بهدوئه و رزانته وابتسامته الرقيقة قائلاً:

«[illegible] يا «سامي»، ونحن [illegible] لذلك، [illegible] بناءً على تكليف من الرئيس «جمال عبدالناصر»، وعليك أن تنزل الآن من هنا لتتوجه إلى منزل الرئيس – في مقابل منزل السيد «زكريا محيي الدين» – لتتلقى التعليمات الجديدة».

وتمنى لي التوفيق، كما أبدى استعداده لبذل كل المعونة من جانبه ومن جانب باقي الإخوة في المخابرات لنجاح مهمتي الجديدة.

توجهت إلى منزل «جمال عبدالناصر» سائرًا على قدمي، ودخلت إلى مكتبه، حيث بادرني الزعيم الخالد قائلاً:

«إزيك يا أستاذ .. سأحملك حملاً ثقيلاً حيث نجحت في الامتحان الذي استمر سنوات. عليك أن تُنشىء سكرتارية للمعلومات، وعندك حوالي شهر تبدأ فيه دراسة الموقف، وتضع التنظيم والمقترحات إلى أن أعود من «باندونج». كل الأجهزة والإمكانيات ستكون تحت تصرفك بلا قيود. عليك أن تختار بنفسك من سيعاونك في مهمتك، وأن تختار المكان المناسب. أنت الذي ستحدد أسلوب عمل المكتب وواجباته، وأنصح بأن تبدأ على نطاق ضيق ثم تتسع بالتدريج على ضوء تقدم وتطور التجربة، حتى لا تضع نفسك في قالب جامد منذ البداية».

اطلعت على أساليب العمل في عدة دول غربية وشرقية، ودرست آلياتها، ونظمها، واختصاصات و واجبات مكاتب رؤساء الدول، واشتركت مع خبراء في «التنظيم والإدارة»، و«وزارة الخارجية»، و«المخابرات»، و«المباحث العامة»، وجهازي «التنظيم والإدارة»، و«التعبئة العامة والإحصاء»، وحتى توصلنا لتصور يكون بداية إنشاء مكتب يخدم رئيس الدولة، ويضع تحت أنظاره، بأسلوب علمي، المعلومات التي تغطي الأرضية التي تساعد على اتخاذ القرار. ودرس أيضًا اختيار المكان والأفراد والمعدات ووسائل الاتصال الداخلي والخارجي، وهكذا بدأ أول نظام لسكرتارية الرئيس للمعلومات بالأسلوب العلمي.

- قال لي المرحوم الدكتور «حسن صبري الخولي»، أنه سافر إلى الولايات المتحدة وأمضى بها شهورًا، درس خلالها أسلوب تعامل الرئيس في مختلف المجالات، ووجد أن كل شيء بالنسبة للرئيس الأمريكي محدد سلفًا، فهو مثلاً إذا حضر مأدبة عشاء

لأحد الضيوف، يُكتب له ما يقوله عقب تناول الشوربة، ووقت الابتسامة، والنكتة التي يرويها، وموعدها .. وهكذا .. وعندما عاد كتب تقريرا ووضعه أمام الرئيس، إلا أن الرئيس رفضه قائلاً: «انت عاوزني أبقى يوسف وهبي يا حسن».

- ربما كان أمرا يتعلق بالبروتوكول، ولم يكن يدخل في اختصاص مكتب الرئيس للمعلومات.

- **هل سار العمل مع الرئيس في خط واحد، أم أنه حدث تطور له، وكيف أمكن تنظيم مكتب الرئيس للمعلومات؟**

- **لقد مر العمل مع الرئيس «جمال عبدالناصر» بأربعة مراحل:**

الأولى: بداية إنشاء سكرتارية الرئيس للمعلومات، وكان مقرها في مبنى مجلس الوزراء بشارع القصر العيني.

الثانية: من سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٠، انتقلت السكرتارية إلى مبنى الحكومة المركزية «فندق هليوبوليس».

الثالثة: من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦١ القصر الجمهوري بالقبة، حتى يوم الانفصال ٢٨ ديسمبر ١٩٦١.

الرابعة: من سنة ١٩٦١ حتى سنة ١٩٧٠ منشية البكري في مواجهة منزل الرئيس.

هذا من ناحية التوقيتات والمكان، أما من ناحية الاختصاص وأسلوب العمل، فقد كان باختصار هو تلقي المعلومات التي ترسلها المؤسسات والوزارات وأجهزة الدولة، وتُبوب وتُلخص وتُنسق لتُعرض على الرئيس، وفي نفس الوقت تبلغ السكرتارية قرارات وتعليمات وتوجيهات الرئيس للجهات المعنية،وتتابع التنفيذ. ولم يتغير جوهر عمل السكرتارية إلا في حجم المعلومات، وفي توفير وسائل سبل سبوله تدفق المعلومات والتنسيق فيما بينها، وكذا في أسلوب المتابعة التي كانت تُشكل عنصرا هامًا في ضبط إيقاع العمل، وفي ضبط آليات عملية الثواب والعقاب.

- **بعد تنظيم مكتب الرئيس للمعلومات .. ما هي التقارير والمعلومات التي يعدها هذا المكتب؟ وكيف سار العمل فيه؟**

- كان هناك تنظيم في الرئاسة يضم مكاتب سياسية، مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، ومستشار الرئيس للشئون السياسية، يتبعه مكاتب أفريقية وعربية وأوروبية، وعدم انحياز، و.. و.. إلخ.

صباح كل يوم يُعقد مؤتمر. وتُعرض عليهم المعلومات التي وصلت من السفارات في الخارج، ومن وزارة الخارجية، و من وكالات الأنباء، ومن الصحف المحلية والعربية والعالمية، وتقارير المخابرات التي تخصهم طبعًا .. يدرسونها، ويقومون «بتقدير موقف»، ثم يضعون توصيات بالنسبة للأحداث، تُرفع مع تقرير الموقف للعرض على الرئيس.

وفي فترة سابقة على هذا الأسلوب، كانت تتم اجتماعات يومية يحضرها نائب وزير الخارجية، ومندوبون عن المخابرات العامة (نائب المدير للمعلومات وهيئة التقديرات)، ومدير مصلحة الاستعلامات، ومندوبون عن هذه المكاتب — أحيانًا - وزير شئون رئاسة الجمهورية، وكانت هذه الهيئة الاستشارية تدرس الموضوعات التي يرى الرئيس أن نبحثها، ثم ترفع توصياتها بما تحمل من بدائل.

وبعد نكسة ١٩٦٧، تشكلت لجنة من السادة «شعراوي جمعة»، و«أمين هويدي»، والفريق «محمد فوزي»، و«سامي شرف»، وكان ينضم إليها أحيانًا الأستاذ «محمد هيكل»، والسيد «محمد فايق»، والسيد «عبدالمحسن أبو النور» الأمين العام للاتحاد الاشتراكي، أو بعض السادة الوزراء الآخرين إذا استدعى الأمر ذلك.

وكان السيد «أنور السادات» نائب الرئيس في نهاية ١٩٦٩، وعند سفر الرئيس «عبدالناصر» للخارج، كان يرأس هذه اللجنة ويبت في المسائل التي تُعرض عليها، والتي عليها إجماع، ويؤجل مالا يُتفق عليه لحين عودة الرئيس من الخارج، فلا يُتخذ فيها قرار. أما إذا كانت مسألة هامة وعاجلة، فيُخطر بها الرئيس برقيًا ويرد علينا بقراره. هذه باختصار ودون الدخول إلى التفاصيل، الأشكال التنظيمية التي كانت في الرئاسة، إلى جوار الرئيس «عبدالناصر». عملية التنسيق مع باقي الجهات المعنية فيما يتعلق بأعمال هذه اللجنة تتم بواسطة سكرتارية الرئيس للمعلومات، وأعني بذلك وزارة الخارجية، والمخابرات العامة، والوزارات، والتنظيم السياسي، والقوات المسلحة .. إلخ.

وكانت التوصيات أو البدائل لا تُعرض على الرئيس إلا إذا تمت عملية التنسيق العرضي، وتكون هناك موافقة تامة على التوصيات من جميع الجهات المعنية. وإذا كانت هناك نقاط خلاف؛ توضع ورقة منفصلة ليكون الرئيس على علم بهذه الاعتراضات والتحفظات. ولقاءات الرئيس كلها -- ما لم يأمر بغير ذلك -- كانت تُسجل بواسطة سكرتارية الرئيس للمعلومات، وجميع أشرطة التسجيل يتم تفريغها، وتُحفظ في السكرتارية في «منشية البكري» كسجلات تاريخية لهذه اللقاءات. كما كانت تُدرج المسائل التي تحتاج لمتابعة في نموذج خاص يوضع فيه الموضوع والقرار أو التوصية، وتاريخ صدوره، وما يتم تنفيذه من خطوات، ثم المعوقات وأسبابها، وكيفية تذليلها.

والخلاصة فإن قرار «عبدالناصر» كان يعتمد بالدرجة الأولى على تقديرات جهات أربع رسمية ممثلة في «رئاسة الجمهورية» و«وزارة الخارجية» و«وزارة الحربية» و«المخابرات العامة»، علاوه على تقدير الخبراء والمسئولين الذين يكون اختصاصهم متصلاً بموضوع القرار.

وكان «جمال عبدالناصر» يطلب تقارير مكتوبة وبالتفصيل دون حجر على ما يريده صاحب التقرير، وإذا أراد أن يستهدفه كما كان يطلب مِنّا أن نضع كافة المعلومات المتيسرة، علاوة على طلب أي مراجع أو أبحاث خارجية قد تفيد في الموضوع، وذلك للمساعدة في وضع التقريرات بواسطة هؤلاء المسئولين.

- **وبالنسبة للشئون العربية .. هل اختلف النظام عن متابعة الأمور في الداخل؟**
- في بداية الثورة كانت الشئون العربية تُعالج بواسطة الرئيس شخصيًا، وكانت مصادر معلوماته متعددة وكثيرة: الاتصالات الشخصية مع شخصيات عربية، ووزارة الخارجية، والسفراء العرب والأجانب، والمخابرات، والصحافة المحلية والعالمية، ووكالات الأنباء.

وكان يخصص في بعض الأحيان للقضايا الساخنة على الساحة العربية أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، يتولى بحث مسألة ما من كافة جوانبها. «القضية الفلسطينية» كانت مختصة بها إدارة فلسطين التابعة لوزارة الخارجية، ومن يعمل فيها من كافة الأطراف العربية، وخصوصًا الأطراف ذات التوجيه القومي، وكان «محمود رياض» مديرًا للإدارة الفلسطينية في بداية الثورة، حتى عين سفيرًا في دمشق.

ثم بدء تنظيم الرئاسة، وأُنشئت المكاتب السياسية، ومن بينها مكتب الشئون العربية، وكان من المكاتب ذات الثقل وذات الاتصال المباشر والفوري بالرئيس «جمال عبدالناصر»، الذي كان يحرص في نفس الوقت على متابعة أعمال هذا المكتب بالتفصيل، بالتوجيهات المباشرة الشخصية.

وبصراحة يمكن أن نعتبر أنه كان يدير بنفسه هذا المكتب، وقد تولى مسئولية هذا المكتب على فترات، الإخوة «فتحي الديب»، و«عبدالمجيد فريد»، كما كان المرحوم «حسن صبري الخولي» يُكلف ببعض الاتصالات العربية في إطار ردود ضيقة كممثل شخصي للرئيس في مؤتمرات القمة ابتداء من عام ١٩٦٤.

وفي نفس الوقت – ومتوازيًا تقريبًا مع مكتب «الشئون العربية» – كان مكتب «الشئون الأفريقية» الذي باشره منذالبداية حتى ١٩٧١ الأخ والزميل «محمد فائق». والحديث السريع عن هذا المكتب في هذا المجال لن يكون منصفًا لأن ما قام به من إنجازات ونشاط ظاهر للعيان حتى يومنا هذا. و إذا كانت هناك علاقات مصرية أفريقية باقية حتى اليوم؛ فأساسها ما قام به مكتب الشئون الأفريقية في الرئاسة، ودعم أعماله، وتلك العلاقات الشخصية التي قامت وتمت وتثبتت بين الرئيس «جمال عبدالناصر» وقادة التحرر الأفريقي في جميع أنحاء القارة.

- **ما هي التقارير التي يعدها مكتب الرئيس للمعلومات، وتُعرض على الرئيس يوميًا؟**

– يوميًا الساعة التاسعة صباحًا يُعرض على الرئيس التقارير الخارجية التي تتضمن: أهم برقيات السفراء المصريين في الخارج، وموجز لأهم الأحداث الخارجية التي تشملها تقارير وزارة الخارجية «يومية وأسبوعية»، والصحافة العالمية والعربية.

وبالنسبة للداخل فقد كان يُعرض على الرئيس يوميًا حالة التموين،وحجم المخزون من السلع الأساسية والمحروقات،وتقارير وزارة الداخلية عن أهم الأحداث الداخلية – سياسي وأمن عام – وأهم الشخصيات المغادرة للبلاد والوافدة إلى مصر «مصريين – عرب – أجانب»، والحالة الصحية، إحصائيات مركزة بالأمراض، المواليد، الوفيات، المتابعة، تقارير المخابرات العامة يطلب فيها التوجيه على مستوى الرئيس، والنقد الأجنبي، والزراعة، والصناعة .. إلخ.

كانت هذه المسائل - ليست على سبيل الحصر - تُبوب حسب أهميتها بترتيب خاص متعارف عليه، ومميز بحيث أنه عندما يُلقي الرئيس نظرة على ما هو معروض عليه يسهل انتقاء المسائل الهامة والعاجلة، أو ما يريد أن يطلع عليه أولاً. وبخلاف هذا فإن سيل البلاغات والتقارير والمسائل التي تُستجد طوال اليوم لا ينقطع عرضه على الرئيس، إما تليفونيًا أو شفويًا أو كتابة، دون ملل منه من ناحية، ودون انقطاع من جانبنا من ناحية أخرى، حتى ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي.

- **وما يحدث في مصر وفي العالم العربي والخارجي؟**

- نعم .. وما يحدث في مصر والعالم، بالإضافة إلى هذا .. فكان الرئيس يستيقظ **مبكرًا جدًا ويستمع للإذاعات، وبالذات إذاعة لندن.**

وكان يتابع برامجها الصباحية من السادسة صباحًا حتى الثامنة، نشرة الأخبار، والسياسة بين السائل والمُجيب، وتعليقات الإذاعة .. إلخ. كما كان يتابع إذاعة مصر، وصوت العرب، وبالذات نشرة الساعة الخامسة بعد الظهر في البرنامج العام، وكثيرًا ما أمر بإبلاغ وزير الإعلام بملاحظات حول بعض البرامج ونشرات الأخبار، والتعليقات السياسية للإذاعة، وكان يُتابع برنامج «على الناصية» لأنه يعكس نبض الجماهير.

أما الصحافة المحلية والعربية والأجنبية فقد كان يُحب أن يمسك بالصحيفة ويقرأها كما هي دون تلخيص. وكان حريصًا جدًا يوميًا على قراءة الصحف العربية وخاصة اللبنانية، لأنه كان يعتبر أن بيروت تمثل نافذة على العالم كله، وما يصدر عنها يمثل حقيقة الاتجاهات والتيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، أو بمعنى أصح، يمثل رأي القوى المؤثرة على الأحداث العالمية.

- **هذه التقارير هل كانت تصل إلى الرئيس وحده؟**

المسائل الحيوية والهامة كان أغلبها كما يقولون في علم الإدارة «تحت أنظار الرئيس فقط»، أما المسائل الأخرى، فقد كان هناك أسلوب ونظام - خضع للتجربة والخطأ - بمعنى حسب تقديري، ونتيجة خبرة اكتسبتها، أرى أن موضوعًا ما إذا عُرض على الرئيس فسيطلب فيه رأي «س» من الناس حسب الاختصاص أو

الخبره، فكنت أقوم بإرسال صورة من الموضوع إلى هذا الـ«س» أو أبلغه به تليفونيًا، حتى إذا ما طلب الرئيس أن يناقشه يكون لديه علم به، ويكون قد درسه، أو كون فكرة عنه، وهكذا.

وبالتالي أصبحت لدينا – بعد فترة وممارسة يومية – القدرة على وضع ما يُسمى بمعدلات التوزيع للمسائل المعروضة. فمثلاً الموضوع الفلاني يكون معدل توزيعه (أ) و(ب) و(جـ)، و(أ) يُعرض على فلان، وهكذا لأعضاء مجلس قيادة الثورة أو نواب الرئيس، رئيس الوزراء، وزير أو وزراء معنيين، أو لإدارة معينة .. وهكذا.

• هل كانت تصل الرئيس معلومات عن غير طريق «سامي شرف»؟

– نعـــم.

• كيف؟

– بطرق وأساليب مختلفة، وعلى سبيل المثال، كان يرفع سماعة التليفون ويتصل بمن يريد، سواء كان مسئولاً أو غير مسئول، ويطلب منه معلومات عن موضوع أو مشكلة ما. ومن ناحية أخرى، فإن أي مسئول في الدولة من حقه الاتصال بالرئيس، عن طريقي أو مباشرة، أو عن طريق السكرتارية الخاصة.

وكان الرئيس يحث المسئولين– والوزراء بالذات – أن يكون اتصالهم به مباشرًا بقدر الإمكان، خصوصًا في المسائل الحيوية والهامة.

وقد حدث– في أكثر من مناسبة– عتاب منه لبعض الوزراء لعدم اتصالهم به مباشرة في مسائل كانوا يعيدون طرحها في اجتماع مجلس الوزراء، ويكونون في نفس الوقت قد بعثوا بها في شكل مذكرة، ويتصادف أن تكون هذه المسألة هامة، أو تحتاج إلى تقرير عاجل، ولكنهم كانوا يكتفون بالعرض للمكتب دون الاتصال بالرئيس.

ومن ناحية ثالثة، فإن كم الرسائل الخاصة والشكاوى التي كانت تصل للرئيس يوميًا – من مصر ومن خارج مصر – أضعاف أضعاف البريد الرسمي العادي الذي يصل للمكتب من مواطنين مصريين وعرب وأجانب، من أفريقيا، ومن أوروبا، ومن أمريكا، وأمريكا اللاتينية، ومن آسيا، ومن استراليا.

الحقيقة أن هذا البريد كان يُشكل عبئًا من العمل الكبير، والجهد في تجميعه وتبويبه وتلخيصه.

وكان الرئيس «جمال عبدالناصر» يهتم بهذه الرسائل اهتمامًا كبيرًا لما تشكله من نبض حقيقي للناس، سواء في الداخل أو في الخارج، كما كانت هذه الرسائل تحمل كمًّا لا يُستهان به من المعلومات، والآراء، والنقد، والتقييم، خارج النطاق الرسمي، وبلا زيف أو رياء أو نفاق.

ومن ناحية رابعة .. فإن مقابلات «جمال عبدالناصر» العديدة لمسئولين وغير مسئولين، أهل رأي، وأهل خبرة، سياسيين، واقتصاديين، وعلماء، ونقابيين، وأدباء، وصحافيين، .. إلخ، مصريين وعرب وأجانب، من مختلف جنسيات العالم، ومن مختلف المستويات والقطاعات، كل هؤلاء كانوا مصادر معلومات واستشارة ومشورة ورأي، أفادت الرجل. ولعلمك فإن «جمال عبدالناصر» كان مستمعًا جيدًا، كما كان قارئًا نهمًا.

- **من كان يفتح هذه الرسائل التي تُرسل للرئيس؟**

- منذ بداية الثورة كان يوجد مكتب متخصص ومتفرغ لهذه العملية. هذا المكتب طُور على مدى ثمانية عشر عامًا، وتوسع، وحُددت له اختصاصات على ضوء هذا التوسع.

وفي خلال الستينيات؛ قُسم هذا المكتب، أُنشيء مكتب للشئون العامة، ومكتب للشئون الداخلية، ومكتب للشكاوى، لكل مكتب من هذه المكاتب اختصاصات محددة، تُفتح الرسائل وتُبوب موضوعيًا وجغرافيًا، وتُجمع ما تحويه في شكل تقرير مرفق به الرسائل الهامة.

وفي بعض الأحيان كان الرئيس «عبدالناصر» يطلب رسائل بعينها ليقرأها بنفسه، ويعرض التقرير على الرئيس يوميًا أو أسبوعيًا حسب أهمية المسائل والمواضيع التي تحتويها هذه الرسائل.

- هل لو طلب شخص صورة من الرئيس، كانت تُرسل إليه بدون أن يعرف الرئيس؟

- نعم .. إلا إذا كان طالب الصورة شخصا عامًا، أو له وزنه على الصعيد المصري أو العربي أو الدولي، فهذه كانت لها إجراءات أخرى، حيث كان الرئيس يوقع له عليها مع كلمة إهداء مناسبة.

- **لنفرض أن شخصًا ما يحتاج إلى معونة؟**

- لها إجراءات، فيجري بحث اجتماعي بواسطة وزارة الشئون الاجتماعية، كما يتم في نفس الوقت بحث حالته الجنائية. كانت هناك ضوابط تحكم عملية الإعانات لطالبيها من أصحاب الرسائل الشخصية، حتى لا تخرج العملية الإنسانية عن حدودها المتعارف عليها.

- **أنا أتحدث عن الحالات الإنسانية؟**

- الناحية الإنسانية كانت شغله الشاغل باستمرار، وكثيرًا ما كان بعض ذوي الحاجات من الفقراء يفدون إلى منشية البكري يطلبون، ويشرحون ظروفهم المعيشية والأسرية، و كان هؤلاء – سواء عن طريق الكتابة أو عن طريق شرحهم لحالاتهم – يخاطبون الرجل بتلقائية ومصداقية، يبثون إليه متاعبهم وشكاواهم وهمومهم.

وكما قلت لك من قبل، كثيرًا ما طلب الرئيس أن يطلع على أصول رسائل أو شكاوى الناس كما وردت من أصحابها، فإذا ما أحس أن موضوع الشكوى يمس شريحة من المواطنين، يطلب بحث الحالة، ويُصدر قراراته بحلها إن أمكن إداريًا، أو يطلب صدور قرار جمهوري، أو إصدار تشريع لحل هذه المشكلة.

وهناك الكثير من المسائل الإنسانية كانت تُحل فورًا، خصوصًا إذا كانت واضحة المعالم، والأخرى كانت تُبحث بواسطة الجهات المعنية، ومن يثبت أحقيته، كان يصدر التوجيهات باستدعاء صاحب الشكوى، ويناقش طريقة حلها، مع المتابعة التي تشكل جزءًا هامًا من أسلوب تعامله، سواء على مستوى الدولة، أو على مستوى الأفراد.

و[illegible] كانت «[illegible]» التي يسجل فيها ملاحظاته تحوي ملخصات بمواضيع وتواريخ اتخاذ القرارات للمتابعة الشخصية منه، وفي بعض الأحيان كانت المتابعة تتم للمرة الثانية والثالثة، وهكذا إلى أن تُحل المشكلة.

وكان دائمًا يقول: «إذا عجزنا عن توفير الأساسيات للمواطن العادي، فليس أمامنا من سبيل إلا أن نتخلى عن دورنا في القيادة، وييجي ناس غيرنا».

ولقد كانت الفترة التي أعقبت ١٩٦٧ صعبة – داخليًا وخارجيًا – لكن «جمال عبدالناصر» كانت لديه اهتمامات أساسية ..

الأول: القوات المسلحة، وإعادة بنائها بهدف تحرير الأرض العربية المحتلة.

والثاني: التنمية ..

والثالث: توفير احتياجات الناس، وكان اهتمامه الخاص، في جميع لقاءاته بالمسئولين، سواء في مجلس الوزراء، أو في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي.

كان حساسًا بالنسبة لتدبير وتوفير المواد التموينية بشكل ملحوظ، بدءًا بالاطلاع على حالتها صباح كل يوم – متوازيًا مع الموقف العسكري على جبهة القتال - وكنت أضع أمامه الموقف التمويني متمثلاً في الآتي:

أولاً: الأرصدة التموينية للسلع الأساسية، مثل: القمح والدقيق، السكر، الشاي، الزيت، الصابون، الجبن، اللحوم، الفول، الحلاوة الطحينية، المحروقات والشحوم.

ثانيًا: احتياجات البلاد لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور، وقد تصل إلى ستة شهور في بعض المواد الاستراتيجية.

ثالثًا: رصيد العملة الصعبة المتيسر، والتقديرات للعملات المطلوبة.

رابعًا: العجز في المنتجات المحلية وأسبابه، وبيان الأسعار السائدة لأهم المنتجات الغذائية بالدرجة الأولى.

وكان الرئيس «عبدالناصر» يهتم بحساسية لطوابير الموظفين أمام الجمعيات الاستهلاكية، وكانت محدودة جدًا، لكنه طلب إزالة الأسباب التي كانت تدعو لهذه الطوابير.

كان الإنتاج المحلي في أغلب الأحيان يكفي .. بل ويزيد .. عن الطاقة الاستهلاكية للمواطنين، وكان القطاع العام هو الركيزة في سد العجز نتيجة صعوبة الاستيراد لسلع كثيرة أساسية، وكثيرًا ما خصص «جمال عبدالناصر» جلسات موسعة للوزراء وغيرهم من المسئولين المعنيين لدراسة توفير احتياجات الناس، وكان يقول:

«رب الأسرة محتاج لملابس، بدلة، فستان لزوجته وبنته أو بناته، بنطلون، قميص، جزمة، صندل، بلوفر، جوارب، بيجامة، أقمشة لمرايل المدارس، ويحتاج لأدوات مدرسية، وكُتب مدرسية، قلم وأستيكة وكراسة».

وأذكر أنه دار حديث بين الرئيس ووزيري التموين والصناعة حول أسعار الأساسيات التي يتحملها رب الأسرة العادي، وقال: «إنني لا أتصور أن ثمن «البلوفر» جنيهين أثنين .. يعني لو أب عنده خمسة أولاد سيحتاج لعشرة جنيهات لشراء بلوفرات فقط .. طيب هايشتري الجزم بكام؟ والملابس الداخلية بكام، والقمصان والبنطلونات بكام؟».

وأنذر الوزيرين في هذه الجلسة بأنه سيرفع الحماية الجمركية عن الإنتاج المحلي إذا لم تُخفف أسعار التكلفة، وقال: «والله استورد لهم ما يحتاجون من الصين الشعبية .. اتركوا مكاتبكم وانزلوا الشارع، زوروا المحافظات، اعقدوا الاجتماعات للوقوف على مطالب الناس حتى تحلوا مشاكلهم».

ولعلمك .. فإن محاضر اجتماعات مجلس الوزراء، واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي موجودة، لأنها مسجلة، وكان لا يخلو اجتماع إلا ووردت فيه مثل هذه العبارات على لسان «جمال عبدالناصر».

ولنـــا لقـــاء آخـــــر ..



٤

جمال عبدالناصر

التقارير اليومية



محطة سكة حديد مصر ـ السفر للإسكندرية صيفًا سنة ١٩٧٠



عندما يقع حادث سيارة على الطريق الزراعي، فإن «جمال عبدالناصر» يعرفه فورًا، إذا كانت وراءه أبعادًا أخرى.

هكذا كان «سامي شرف» يعرف «*دبة النملة*» في مصر. والمعرفة هي الحصول على المعلومة، والمعلومات الكاملة الصحيحة هي السبيل الوحيد المضمون لاتخاذ قرار صائب. وأي قرار لا يقوم على معلومات صحيحة سوف يكون بعيدًا عن الصواب.

لذلك كانت الشبكة الواسعة للحصول على المعلومات .. معلومات من التنظيم السياسي، ومن الوزارات، ومن الهيئات، ومن أجهزة المعلومات، وأحيانًا تصل المعلومات في رسائل المواطنين لـ«جمال عبدالناصر»، أو من لقاءاته، واتصالاته الشخصية. وكان يهتم بالتفاصيل، وبالتفاصيل الدقيقة عن أي حدث يقع في العالم، حتى تكون لديه الصورة من مختلف جوانبها.

وكان أول سؤال وجهته إلى «سامي شرف»–في هذا الجزء من الحوار– عما إذا كان «جمال عبدالناصر»كان يهتم بمعرفة التفاصيل الصغيرة، وقال:

- نعم .. كان حريصًا باستمرار أن يعرف التفاصيل الكاملة لأي موضوع يُعرض عليه، لأنه لا يستطيع أن يتخذ قرارًا صائبًا دون كافة المعلومات، وكانت تُعرض عليه المسائل العامة، وليست الشخصية. ربما تأتي المسائل الشخصية في سياق المسائل العامة أو ملحقة بها.

- **ماذا تعني بـ«المسائل العامة»؟**

هي كل ما يُعرض على الرئيس، فقد كان بعيدًا عن القعدات والحكايات، الموضوع الذي يُعرض عليه أو من المتوقع أن يصدر قرارًا – إذا كان مدروسًا دراسة كاملة وافية من جميع الجوانب بإيجابياتها وسلبياتها، بالمزايا والعيوب .. إلخ – فيأخذ قرارًا، وإذا كان يحتاج لمزيد من البحث، كان يعيده إلى الذي تقدم به

لمزيد من المعلومات .. فطالما يكون الموضوع مدروسًا بالتفصيل سيؤخذ القرار الأقرب للصواب، وإذا كان الموضوع لا يحوي دراسة كاملة وكل التفاصيل، توصل لقرار ناقص، وقد تضطر أو تلجأ إلى أن تعالجه مرة أو اثنين أو ثلاثة للوصول للقرار الصحيح.

- **ما هي المعلومات والتفاصيل التي كانت تُعرض على الرئيس؟**

- أية أحداث تجري على الساحة الداخلية أو العربية أو الخارجية، وهذه الأحداث لا يمكن أن نكتفي بسردها، فلا نأتي لرئيس دولة ونخبره أن سيارة انقلبت في طريق «مرجعيون» بالقرب من بيروت، أو أن طائرة سقطت في المغرب، فما هي الطائرة، وما ماركتها وجنسيتها .. إلخ، وإذا أمكن معرفة نوعية الركاب، وهل هناك شبهة تخريبية، هل .. وهل ..

كل هذه مسائل تحقق المعلومة الكاملة حتى يستطيع تكوين فكرة وتقييم الحدث. أي أنه لو أجبنا على علامات الاستفهام: ماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ ومَنْ؟ وأين؟ ولماذا؟ .. نكون حققنا المعلومة الكاملة التي تستحق العرض على رئيس الدولة. هكذا يقول العلم، وإلا كيف يسمح الإنسان لنفسه ولضميره ولأمانته أن يضع معلومة ناقصة أمام صاحب القرار، ومن هنا كان يهتم بالتفاصيل، وكُنَّا بالتالي نبحث عن هذه التفاصيل.

- **ونحن عندنا في الصحافة أيضًا، فإن أول درس في الخبر أن يحوي الإجابة على علامات الاستفهام هذه ليكون كاملاً، وإن كان الأمر يختلف بالنسبة لصياغة الخبر، ولكني من خلال إجابتك أريد أن أسأل حول المثل الذي ضربته، واسأل هل كان الرئيس يعرف بحادث سيارة ، أو وقوع طائرة؟**

- كان مطلعًا، قارئًا، مستمعًا للإذاعات المحلية والعالمية باستمرار.

- **ما أقصده هو .. ماذا يعرف من خلال المعلومات التي كانت تقدم إليه؟**

- كان يتعمق في التفاصيل، ولا يكتفي بالعناوين، وبعد أن تصله المعلومة الشفوية، أو الأولى عن أي حدث يُعرض عليه تقرير كامل حوله.

- مثلاً.. كان يعرف بحادث تصادم وقع على الطريق الزراعي؟

- ليس إلى هذا الحد.. إلا إذا كان هذا الحادث مرتبطًا أو مقرونًا بأحداث سابقة، أو متوقع أن يترتب عليها وضع معين يمس قضية عامة.

- من الذي يُقَدِّر أن هذا الحادث البسيط يمكن أن يمس قضية عامة؟

- الحدث نفسه .. أُعطيك مثلاً، وليكن داخليًا. لنفرض أن منطقة عمالية – منطقة مثل المحلة الكبرى – بها مجتمع عُمَّالي ضخم، وفي نفس الوقت هي منطقة من مناطق العمود الفقري للصناعة – مثل الحديد والصلب في حلوان، ومجمع الألومنيوم في نجع حمادي – نفترض أن أتوبيسًا ينقل عمالاً انقلب، وكان مواكبًا لهذا الحادث مطالب عمالية برفع الأجور، أو بتحديد ساعات العمل أو غيرها، في هذه الحالة لا تؤخذ حادثة انقلاب الأتوبيس بالمظهر فقط، لابد أن نبحث عما إذا كانت هناك صلة بين هذا وبين ذاك، وهل هذا الحدث سيترتب عليه تصعيد مواقف معينة داخليًا، وهل هناك ارتباط بينه وبين نشاط إجرامي أو سياسي .. وهكذا، حتى يستطيع أن يقدر الموقف التقدير السليم، ولا يُفاجأ بمواقف غير محسوبة في المستقبل. وبمعنى آخر .. كان يُطبق العلم، بدلاً من المفاجأة، وبالتالي فإذا كانت جميع التفاصيل والملابسات والاحتمالات موجودة وتحت أنظاره، فإنه يستطيع أن يتخذ من القرار الذي يحول دون تطور أو تدهور لموقف ما نتيجة أخذ المسائل ببساطة.

- **عندما يقع مثل هذا الحادث من أين تصلك المعلومات؟**

- المعلومات تصل من مصادرها. في واقعة سقوط الأتوبيس التي تكلمنا عنها، وهو حادث داخلي .. وزارة الداخلية تبلغني به، وفي نفس الوقت باعتباره يمس منطقة صناعية وعمالية يمكن أن تكون جهة التبليغ وزارة الصناعة، وقد يكون التبليغ عن طريق التنظيم السياسي، وقد يتم الإبلاغ عن طريق الثلاثة مصادر في وقت واحد. وكانت وسائل الاتصال ميسرة، وتعمل طوال الأربع والعشرين ساعة، وفي هذا المجال لا ننفي أو نتجاهل الصحافة كمصدر هام للمعلومات.

- **لقد ذكرت لنا مثلاً حادثًا افتراضيًا لم يقع، هو سقوط أتوبيس عمال. فهل يمكن أن تذكر حدثًا حقيقيًا حتى يُقرب لنا المسافة؟**

- لقد تحدثت بصفة عامة .. وهناك أحداثًا كثيرة وقعت، سواء في «الحديد والصلب»، أو في «المحلة الكبرىٰ»، أو في «كفر الدوار» وغيرها. وأذكر أنه في موسم تصحيح امتحانات الثانوية العامة لوحظ تباطؤ التصحيح بشكل ملفت للنظر، بل بدا وكأنه مقصود، وفي نفس الوقت بدأ همس من داخل لجان التصحيح، وبالذات في لجنة مدرسة «الخديو إسماعيل» بمطالب نقابية، انتشر الهمس، ووصلت المعلومة، ولكنها لم تؤخذ ببساطة، فكلفت الاجهزة بتتبع هذه العملية بهدوء. وفي خلال ثلاثة أيام اتضحت الصورة الحقيقية، والتي كان وراءها بعض شباب الطليعة الوفدية، أرادوا أن يستثمروا هذا التجمع وظروف الثانوية العامة، وترقب الآباء والأمهات لنتائج أبنائهم.. إلخ. للضغط للحصول علىٰ مزايا ومطالب نقابية، بحيث لو تحققت هذه الضغوط تكون النتيجة هي أن هذا التيار قوي وفعّال، وحقق ما لم تحققه الأساليب الشرعية من خلال القنوات القانونية للمطالبة وللحصول علىٰ هذه المطالب.

واقعة أخرىٰ .. في أحد التجمعات العمالية، وقعت مشادة عادية بين اثنين من العمال، أحدهما نقابي، والآخر عامل عادي، تطورت إلىٰ ضرب وتمزيق ملابس .. إلخ. حادثة عادية جدًا في مظهرها، ولكن اسم العامل النقابي لفت النظر، لما كان يُمثل اتجاهًا سياسيًا، حيث كان منتميًا لأحد التيارات الماركسية، وكلفت لجان الاتحاد الاشتراكي ببحث أبعاد هذه المشاجرة، وكانت النتيجة أنه يُراد بها افتعال موقف يكون من شأنه إحداث فتنة طائفية.

المهم أن الحوادث كانت تُبحث علىٰ وجه السرعة من أكثر من جهة رسمية وشعبية، لكي تُحاصَر في أسرع وقت، ولا يتسع نطاقها، ولإجهاض مضاعفاتها لو اتسعت، كما كان يُرسم لها من مدبريها. وكان من رأي الرئيس دائمًا عدم توسيع المشاكل أو الحوادث المتشابهة، حتىٰ لا تجرجر وراءها أبرياء قد يأخذون مواقف عاطفية، أو الوقوع تحت تأثير تيار معين كان في الغالب، وبالطبع لا يكشف عن النوايا الحقيقية لافتعال هذه الحوادث البريئة في مظهرها.

- هناك اتهام موجه لك شخصيًا .. هو أنك كنت تُغرق الرئيس «عبدالناصر» في التفاصيل الصغيرة التي تعرضها عليه؟

– هل هذا يُعتبر اتهامًا بعد ما شرحت! ثم ما هو الاتهام؟

- مثلا أن الرئيس «عبدالناصر» – هذا العملاق، أحد زعماء العالم – هل يمكن أن يوضع أمامه تفاصيل صغيرة حتى من قبيل علاقات نسائية بين شخص وآخر؟

– التفاصيل الصغيرة إما أن تكمل صورة الحدث، أو صورة الشخص. والرجل العام موقف. الرئيس «عبدالناصر» كان من رأيه أن شخصية وتصرفات الرجل العام الخاصة جزء من تصرفاته العامة، وأن التصرفين مرتبطين ببعضهما، ومن هنا فإنه كان يُحاسب مكتبه بالذات، كان يحاسبنا في جميع تصرفاتنا، العامة والشخصية. كان هناك ثواب وعقاب ومتابعة.

- ألا تستطيع أن تقول أن أحدًا في مكتب الرئيس كان له علاقات نسائية؟

– حسب علمي .. لا.

- إذا كان الرئيس «جمال عبدالناصر» يهتم بهذا الموضوع، ولديه تفاصيل دقيقة، لهذا سنطرح عدة أسئلة .. أولها ما كتبه البعض أن الرئيس كان يهتم بجمع معلومات حول التصرفات الشخصية لأعضاء مجلس قيادة الثورة، وكان يحتفظ بها في الخزانةالخاصة به؟

– هذا الكلام غير صحيح لأسباب كثيرة:

أولاً: العلاقة بين «جمال عبدالناصر» وأعضاء مجلس قيادة الثورة كانت قائمة على الثقة الكاملة، وكانت تُعقد كل أسبوع أو أكثر لقاءات خارج نطاق العمل في أحد الأماكن، أو في منزل أحدهم، لا يتكلمون في العمل، بل كانت جلسات ذات طابع اجتماعي وأخوي، مما كان يزيد من ترابطهم، وتعميق الثقة والصداقة.

ثانيًا: كان هناك ميثاق غير مكتوب بين «جمال عبدالناصر» وجميع أعضاء مجلس الثورة، ينص على أن من يخرج عن الإجماع لسبب أو لآخر فلا يتآمر على الأوضاع، بل ينسحب من العمل العام، ويعيش حياته الخاصة معززًا مكرمًا.

ثالثًا: لم يتابع أي شخص مهما كان لتصرفات شخصية أو سائية أبدًا على امتداد سنوات «عبدالناصر». تلك حقيقة أتحدى من يقول عكسها.

رابعًا: لم يكن من طبيعة «جمال عبدالناصر» أن يهتم بتجميع معلومات عن شخص معين، هناك أحداث أو تصرفات أو نشاطات لبعض الأشخاص، تدخل في نطاق التصرفات المريبة أو الخاطئة، لابد أن نتابعها حتى نتيقن أن هذا الشخص برئ أو مدان، وكل حدث يُعلن عن نفسه، وإذا كان جيدًا فهو جيد، وإن كان رديئًا فهو رديء.

وعلى سبيل القطع لم يُتابع عضو مجلس ثورة إلا بناء على معلومة أو تصرف أو واقعة محددة وثابتة. معلومات تقول أن (س) من الناس، يتصل أو اتصل ببعض التيارات المعادية للثورة مثلاً، وللتحقق هنا أسلوبان:

الأول: أن تواجه هذا المسئول بما لديك من معلومات، وهذا أسلوب سليم، لكن عيبه أنه قد يترتب عليه حساسيات وشرخ في العلاقات الشخصية، فالإنسان ليس آلة، إنه ينفعل ويتأثر، ويفرح ويحزن .. إلخ.

الثاني: أن تقوم بعملية عكسية، وهي أن تتابع نشاط التيار المُشار إليه لرصده بجميع نشاطاته، حجمها، وهدفها، ومن يقوم بالاتصال بالمسئول الكبير، وفي نفس الوقت إذا لم يبلغك هذا المسئول عن اتصالاته فعليك أن تتابع نشاطاته واتصالاته، فقد يكون في ذلك حماية له، وفي كل الحالات فإن هذا المسئول كان يبلغ نتيجة البحث التابعة حتى يكون على نور في تصرفاته واتصالاته، إن كان لا يعلم بما ينويه هذا التيار من نشاط من خلال اتصاله.

ومن هنا كانت كلمة «أنور السادات» لي في أحد أيام شهر أبريل سنة ١٩٧١، حيث قال لي: «يا سامي .. أنت تعرف كثيرًا جدًا»، وقالها بالإنجليزية.

- **هل هذا المثل افتراضي .. أم أنه حدث فعلاً؟**

– حدث أكثر من مرة على امتداد ١٨ عامًا، وقد نتعرض لذلك تفصيلاً فيما بعد.

• نعود إلى تسلسل الموضوع الذي كنت نتحدث عنه، وأسأل: من الذي يتابع هذا الموظف أو هذا المسئول؟

- الأجهزة الرسمية .. سواء كانت «المباحث العامة»، أو «المخابرات العامة»، أو «الرقابة الإدارية» .. إلخ.

• **هل كانت رئاسة الجمهورية تتابع؟**

- كانت الرئاسة تُكلف هذه الأجهزة – كلها أو بعضها – وتحفظ نتائج المتابعة والبحث، وهناك مسائل كثيرة لا تجد لها أصولاً، لا في «المخابرات»، ولا في «المباحث». بمعنى أن المتابعة كانت تأتي مكتوبة بخط اليد في المسائل الحساسة، وتُسلم باليد، ويطلع عليها الرئيس، ثم تُحفظ في مكتبه، وهي سكرتارية الرئيس للمعلومات.

• من هنا تأتي مثلاً المعلومات عن العلاقات النسائية؟

- ربما.

• **ولا تكون مستهدفة؟**

- لم تكن أبدًا مستهدفة إطلاقًا، وإذا كانت مستهدفة تكون هناك نية استخدامها. وكما قلت – اذكر لي اسمًا واحدًا استخدمت ضده مثل هذه الأعمال، ولنأخذ حدثًا قريبًا جدًا مثلاً. تمت مراقبة للشيخ «صلاح أبو إسماعيل» وغيره، والحدث وقع في مجلس الشعب، فمن خلال مكالمة تليفونية ظهر منها كذا وكذا.

• وهذه التسجيلات والمتابعة هل استُخدمت ضد أحد؟

- لم تُستخدم أبدًا. وفي قضية «مايو ٧١» أنا شخصيًا سُئلت في هذا الموضوع من النائب العام وقتئذ، فقلت له: كم عدد المراقبين؟ إنهم ثمانية وعشرين على وجه التحديد من مجموع كذا مليون، كل منهم مراقب لسبب. هذا رُوقب من أجل كذا، وهذا من أجل كذا، وذكرت الأسباب، ولم يستطع أن يناقشني في أي منهم، لا في سبب المراقبة، التي لم تكن تتم أبدًا وفقًا لمزاج شخص، أو لأسباب غير قوية، أو تستهدف أغراضًا شخصية، بل كانت لحسم موقف: إما أن يكون الشخص بريئًا فينتهي الأمر، ويُقفل الموضوع، لا تحرجه، ولا تحرج نفسك، وإما أن يكون مدانًا فيُتخذ معه إجراء.

• **وتُحفظ باستمرار هذه التسجيلات؟**

- نعم .. تُحفظ.

• الذين كانوا مراقبين – ٢٨ شخصًا – هل كانت هذه هي الرقابة السياسية؟

- كانت هذه هي الرقابة السياسية، ولا يزيد العدد عن ٢٨ شخصًا.

• **يُقال أن كل المعلومات كانت تصل لـ«سامي شرف» حتى أنه يعرف دبة النملة في مصر؟**

- أستطيع أن أدعي هذا الشرف، ولكن بمعنى علمي. أي أنه كان هناك أسلوب عمل منظم، ووسائل اتصال جيدة ومنظمة، وقواعد سليمة لتنظيم العمل، نستطيع أن نعرف كل شيء ساعة وقوعه على امتداد الليل أو النهار، من خلال الأجهزة، سواء السياسية أو الرسمية.

• **وليس من خلال جهاز خاص؟**

- إطلاقًا.

• هناك كلام كثير حول مخابرات خاصة تابعة لكم، وهناك من يقول أنه كانت هناك مخابرات لـ«سامي شرف»؟

- أتحدى أن يكون هذا صحيحًا، وأتحدى أن تحضر لي اسم شخص واحد كان يعمل في هذا الجهاز المزعوم الذي تتحدث عنه.

• **ربما كانت هناك مخابرات خاصة بالرئاسة؟**

- مخابرات تتبع مخابرات الرئاسة، أو تابعة لشخصي .. المعني واحد،والإجابة واحدة، هي أن هذا غير صحيح.

• ربما تكون تابعة لشخص آخر في رئاسة الجمهورية، ولو أن الكلام دائمًا حول مخابرات «سامي شرف»؟

- من هو هذا الشخص الذي لا أعرفه، ويتبعه جهاز مخابرات في الرياسة، ومرة أخرى أتحدى أن يكون ذلك صحيحًا.

- من الممكن أن يكون هناك أشخاصا يعملون تابعين لفلان أو لفلان؟

- وضح من فضلك؟

- أن يكون من يعمل في هذا الجهاز تحت مسئولية أحد في مكتبك؟

- أي أن مكتبي كان «سايب».

- **لا .. هم يعملون في رئاسة الجمهورية؟**

- هذا مكتب .. وأنا أرأسه، وبه عاملون بمستويات مختلفة، من وكلاء وزارة، فمديري عموم، فما دون ذلك، لباقي الهيكل التنظيمي للمكتب.

- ألا يمكن أن يكون تابعًا لشخص آخر في الرئاسة غيرك؟

- مثل من؟

- **لا أعرف .. لكن يمكن أن يكون «محمد أحمد» مثلاً؟**

- ليس اختصاصه، لم يكن من واجبات الأخ «محمد أحمد» متابعة أو مباشرة أعمال سياسية أو أمنية، وإنما كان اختصاصه أعمال السكرتارية الخاصة، والشئون الإدارية والمالية والطبية الخاصة بالرئيس.

- **هناك سؤال قد يكون سابقًا لأوانه، ولكن مادمتم تعلمون كل شيء، فلماذا لم تعرفوا علاقات المشير «عبدالحكيم عامر»؟**

- عمليًا، وواقعيًا، وأخلاقيًا، لو أنك كرئيس دولة بدأت تشك فيمن يعمل معك وحولك، وخصوصًا في الحلقة الضيقة اللصيقة، سوف تضيع. لأن الشك لا يولد إلا تصرفات خاطئة. هذه قاعدة عامة، وهي غير القاعدة القانونية التي تقول أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته. يُفترض في العمل بالنسبة لمستويات الدولة العليا الثقة الكاملة والولاء للنظام، وطالما أنه ليس هناك معلومات تمس شخصًا ما فأنت لا تتابعه. فهناك احتمال ولو واحد في المليون أن تنكشف هذه المتابعة، وفي نفس الوقت، لو لم تصل لشيء مؤكد ستكون أنت عَرَّفْت الدنيا، ووصلت إلى نتائج لا داعي لها.

• أنت أساسا لا تتابع كما قلت .. بل تأتي لك معلومات، وبناء عليها تتابع؟

- نعم .. بناء على المعلومات - إن وجدت - تتم المتابعة. مثلاً تأتي معلومات عن كذا وكذا، وتُعرض على الرئيس، الذي يطلب المتابعة، وهو الذي يحدد من الذي يُتابع .. «المخابرات العامة»، «المباحث العامة»، «الرقابة الإدارية»، «التنظيم السياسي» .. إلخ. هو الذي يحدد، وقد يطلب المتابعة من جهتين دون أن يعرفا، طبقًا للحدث، وحسب تقديره هو، وحسب الموقف، وحسب الشخص أو الأشخاص المعنيين. وهناك أحداثًا كان الرئيس يطلب تشكيل لجنة تضم مندوبين من «المخابرات العامة» و«المباحث العامة»،و«المخابرات الحربية»، أو من بعض هذه الجهات، ليبحثوا الموضوع معًا.

• **لمتابعة موضوع معين؟**

- نعم .. وتُعرض عليه التوصيات .. وهناك موضوع كان يرى أن تُكلف به المخابرات العامة مثلاً، على أن يكلف ضباط أو ضابط معين بالاسم، بمعنى آخر .. لم يَكُن هناك قالب معين ومحدد لكل المسائل.

• **هل كان كل التعامل مع الأوراق فقط؟**

- ليس صحيحًا. لقد كان لـ«جمال عبدالناصر» لقاءات متعددة، وكان أيضًا يخرج إلى الشوارع. لقد كان «جمال عبدالناصر» إنسانًا قبل كل شيء .. همه المواطن العادي .. الفقير. كان يقول أن أية هموم أخرى يمكن حلها، فمشاكل الدولة يمكن حلها في مجلس الوزراء، أو في مجلس الأمة، وحتى في العلاقات الدولية، يمكن تعقد اجتماعًا وتطلب إبداء رأيك في مشكلة ما، أو تثير مشكلة ما، وتطالب وتُصر على إيجاد الحلول لها. لكن المواطن العادي لن تُعْرَف مشاكله، ولن تُحل من خلال تقرير. وكانت الرسائل من ناحية تُعبر عن هموم هذا المواطن، الذي يخاطبه بتلقائية وبمصداقية وبثقة.

ومن ناحية أخرى فإن «جمال عبدالناصر» كان ينزل إلى الشارع بنفسه، وبدون حراسة، وفي سيارة خاصة، غالبًا ما تكون من النوع الصغير. يختار مناسبات معينة، كيوم شم النسيم،

أو أحد أيام الأعياد .. الصغير أو الكبير، أو في خلال شهر رمضان، ليجوب المناطق الشعبية، بدون برنامج محدد، ليرئ بعينه، ويتابع تصرفات الناس .. الرجال والنساء والشباب والأطفال. يتابع ملابسهم .. نوعياتها وألوانها، يقرأ وجوه الناس وتعبيراتهم عن الحدث الذي يشاهده .. هل هم سعداء وفرحين، أم يمضون يوم المناسبة بشكل تلقائي؟ يتابع الأطفال وممارستهم للألعاب المختلفة المعروفة في الأحياء الشعبية، وهل هناك مطاردة للباعة الجائلين مثلاً من رجال الشرطة؟ هل فيه مرح وبهجة أم لا؟البالونات .. الزمامير .. غزل البنات وألوانه؟ ويقارن بين المناسبات وبعضها. يقول مثلاً السنة دي البنات لابسين فساتين ذات ألوان زاهية، السنة الماضية الفساتين كانت ألوانها غامقة. مثلاً .. المراجيح للأطفال تحتاج لرقابة أكثر لئلا تقع حوادث. تشجيع لعب «الكرة الشراب» في الأماكن المفتوحة، ومحاولة تنظيمها في إطار التنظيم السياسي .. الساحات الشعبية مثلاً ينقصها كذا وكذا. ملاحظات كثيرة يعود بها من جولاته الخاصة، علاوة على قياسه لنبض الشارع بنفسه، وليس من خلال تقارير.

وفي إحدى المرات عند تقاطع شارع الملك مع شارع رمسيس استوقفته إشارة للمرور، وتصادف أنه كان بجوار سيارة سائق تاكسي، تعرف على الرئيس وحياه وبتلقائية هتف له بصوت عال، مما لفت أنظار باقي السيارات والناس في الشارع، وكانت مظاهرة، الكل يحاول أن يصافحه، وكادت الحركة أن تقف في المنطقة، ولم يُنقذ الموقف إلا مرور سيارة شرطة النجدة، التي قامت بإفساح الطريق أمام سيارة الرئيس حتى «منشية البكري».

- **الحقيقة أنا سمعت أن الرئيس كان ينزل الشارع وحده، وقد أكد لي ذلك أكثر من مصدر، ولكني كنت غير مصدق؟**

- كُنَّا نقوم بجولات، وكُنَّا نضع أيدينا على قلوبنا – لأنه كان يُصدر تعليمات مشددة بألا تخرج معه حراسة من ناحية، ومن ناحية أخرى لا تُبلغ الداخلية بالأمر – فكنت أقعد أنا والمرحوم «شعراوي جمعة» في حالة قلق إلى أن يعود، ويبدأ في إصدار التعليمات بالتوجيهات التي يراها على ضوء هذه الجولة.

إحساس المواطن العادي ان «جمال عبدالناصر»؛ هذا الزعيم العملاق المشغول - يراه بنفسه ينزل الشارع بلا حراسة ولا مظهرية ولا أبهة حكم، ويتصل بالناس على الطبيعة وبتلقائية دون ترتيبات مسبقة، شيء مذهل، ويكون رد فعله الطبيعي هو الربط بين الزعيم والقاعدة العريضة، ليس في مصر فقط؛ بل في العالم العربي كله. كما ربطنا نحن الذين عملنا معه برباط وبصلة قوية وغريبة في نفس الوقت، يصعب وصفها أو التعبير عنها كتابة.

- **هل كنت تحجب معلومات عن «جمال عبدالناصر»؟**

- مع «جمال عبدالناصر» لم يكن أحد يستطيع أن يحجب عنه أية معلومات، فضلاً عن أنها عدم أمانة .. بل وجريمة. فماذا يكون الموقف لو عرفها هو بطريقته،وكانت له وسائل عديدة للوقوف على المعلومات أو التأكد منها.

- **كم ساعة كنت تقضيها في مكتبك؟**

- كان العمل يبدأ يوميًا حوالي الثامنة صباحًا، وحتى الساعة الرابعة من بعد الظهر، ومن الخامسة والنصف حتى الثانية أو الثالثة بعد منتصف الليل. وإذا كانت هناك أحداثًا تستدعي الإقامة في المكتب بصفة مستمرة – وكانت كثيرة – كان العمل يمتد طوال الأربع والعشرين ساعة.

- **لماذا تبقى إلى الساعة اثنين أو ثلاثة بعد منتصف الليل؟**

- حجم العمل، وحجم الأحداث، وتوقيتاتها، كانا يفرضان ذلك.

- **هذا في الفترة الأخيرة .. فيما بعد ١٩٦٧؟**

- أبدًا .. منذ بداية الثورة .. لم تنقطع الأحداث دائمًا. ومتى انقطعت الأحداث بالنسبة لثورة ٢٣ يوليو؟ وبالنسبة لـ«جمال عبدالناصر» بالذات؟ لم يكن لدينا أيام أو ساعات محددة، وبالتالي فلم يكن هناك يوم عمل بالمعنى المفهوم، أو أجازات، أو راحة. لم يكن هناك يوم جمعة ولا يوم عيد.

- **يوم عمل الرئيس؟**

- ليس هناك اختلاف كبير . كان يستيقظ الساعة السادسة صباحًا، للاستماع لإذاعة لندن حتى السابعة والنصف أو الثامنة. يستمع لنشرات الأخبار والتعليقات والبرامج السياسية الصباحية، ثم يتناول إفطارًا بسيطًا .. قطعة من الجبن الأبيض، وشرائح خيار أو طماطم، وخبز بلدي وفنجان من الشاي.

ثم يبدأ في قراءة الصحافة المحلية والعالمية، وغالبًا ما يُعطي توجيهات – إما تليفونيًا أو مكتوبة بخط يده – بأهم الأنباء التي تبرز في الإذاعة أو تعليقات يخطها، أو يُحدد خطوطها العريضة لتتناولها التعليقات.

ويتصل بالمسئولين المعنيين تليفونيًا للاستفسار أو المشورة، أو لإعطاء توجيهات. يقرأ التقارير اليومية، ويضع ملاحظاته وتأشيراته عليها، او لا يكتب عليها شيئًا، أو يطلب مزيدًا من البحث حول الموضوع أو جزئية منه .. وهكذا.

بعد ذلك ينتقل إلى المقابلات الصباحية، وتبدأ من حوالي العاشرة صباحًا – وقبل ذلك أحيانًا – وتستمر المقابلات التي كانت تتم في الصالون أو غرفة المكتب – حسب الشخصية التي تتم معها المقابلة – حتى الساعة الثانية أوالثانية والنصف بعد الظهر.



٥

جمال عبد الناصر

صناعة القرار





في هذا الجزء نتحدث عن اتخاذ القرار عند «عبدالناصر»، ولدينا عدد من الأمثلة على القرارات الهامة كيف اتُخِذت، لعل من أخطرها وأهمها قرارات تأميم قناة السويس، وحرب ١٩٦٧، والوحدة مع سوريا، وتنوع مصادر السلاح .. ثم ننتقل بعد ذلك إلى ما يُقال عن قرارات اتخذت بقتل الملك «فاروق» مثلاً . و غيرها.

قلت لسامي شرف ..

- صناعة القرار عند «عبدالناصر»، موضوع شغل كثيرًا من الباحثين والدارسين، **بل إنه قُدمت حوله دراسات علمية.**

وهناك اختلاف في الرأي حول هذه القضية، خاصة وأن صدور هذه القرارات أو أغلبها – في كثير من الأحيان – كان يبدو كرد فعل لقرارات أو تصرفات خارجية. كل ذلك يدفعنا إلى أن نُلقي الضوء على بعض قرارات «عبدالناصر» .. كيف اتخذها؟

المعروف أن «عبدالناصر» كان من الذين يهتمون بالتفاصيل، والتفاصيل الصغيرة. ولابد أن نعود إلى ما قبل الثورة .. فقد بدأ «عبدالناصر» التفكير في وقت مبكر في القيام بالثورة، وأخذ في التحضير الجِدي الفعَّال لها منذ حرب فلسطين، بينما كان التفكير الذي قاده إلى إحداث التغيير قد بدأ بعد تخرجه من الكلية الحربية، ولعل الرسائل المتبادلة بينه وبين أصدقائه في تلك الفترة تكشف ذلك بوضوح.

أخذ «عبدالناصر» بعد حرب «فلسطين» في تنظيم «الضباط الأحرار»، تنظيمًا دقيقًا، بعيدًا عن الانفعالية، ثم قام بثورته، فهل كان القرار انفعاليًا؟ أم وُضِعت له كل الاحتمالات، وكل ضمانات النجاح.

مثل آخر . مشروع «السد العالي» . كان موضع دراسة وبحث منذ قيام الثورة، ولقد وضِعت دراسات وأبحاث قام بها خبراء مصريون، ثم بيوت خبرة أجنبية غربية، وقد استمرت هذه الدراسات منذ نهاية ١٩٥٢ حتى صدور القرار سنة ١٩٥٦، فهل كان القرار انفعاليًا؟

لم يكن «عبدالناصر» انفعاليًا في قراراته، ولم يكن يعتمد في تصرفاته على الفعل ورد الفعل.

- **قبل بناء «السد العالي»، كان هناك قرار تأميم «قناة السويس»، وهو من القرارات الخطيرة، ويبدو أن التأميم جاء كرد فعل لرفض البنك الدولي تمويل بناء «السد العالي» .. رفض «البنك الدولي» .. فأمم «جمال عبدالناصر» قناة السويس؟**

– كان التأميم مدروسًا على مستويات مختلفة، منذ فترة طويلة. وكانت قضية «قناة السويس» مطروحة منذ بداية الثورة، كما أن عقد امتيازها كان سينتهي عام ١٩٦٩. فالظروف حتمت أيضًا وضع دراسات عن مستقبل القناة - إذا لم تؤمم - وكان «جمال عبدالناصر» يرى أن عودة «قناة السويس» لمصر أحد المقومات الأساسية للاستقلال الوطني، فكانت فكرة عودة القناة لأصحابها موضع دراسة كل الأجهزة، وكانت الدراسات تُشير إلى أنه قد يترتب على هذا القرار عدوان عسكري، وكانت بعض الدراسات ترى أن العدوان سوف يفشل.

وعلى العموم .. فإن ما كان يشغل الجميع هو مصادر تمويل عمليات التنمية، خاصة وأن مصادر التمويل الأساسية في أيدي الأجانب والمتمصرين، ولابد أن تكون هذه المصادر تحت سيطرة الشعب، وبالتالي أُعدت الدراسات والتشريعات التي تُمكن الشعب المصري أن يكون صاحب ثروته.

- **وكانت هذه المصالح الأجنبية مرصودة، أقصد هل كانت هناك دراسات مسبقة عن حجم المشروعات الأجنبية التي اتُخذ قرار بتمصيرها؟**

– نعم كانت مرصودة. لقد سبق أن تحدثنا عن دور إدارة التعبئة والإحصاء، التي كانت في عمل ليل نهار، تعمل، وترصد، وتجمع المعلومات، عن جميع مكونات

المجتمع المصري، وكانت تقوم بدراسات مستفيضة عن المؤسسات الإنتاجية،والثروات، وشركات التأمين والبنوك وغيرها منذ سنوات. كانت القضية هي اختيار التوقيت المناسب لذلك، وقد جاء هذا التوقيت.

- **هل لو لم يكن – مع أن كلمة «لو» لا يجوز أن تُستخدم – لكن السؤال: لو لم يكن «البنك الدولي» سحب تمويل «السد العالي» .. كانت ستُؤمم القناة؟**

- في تقديري .. كانت ستعود بشكل أو بآخر للشعب المصري.

- **أعود إلى قرارات تمصير الشركات والمصالح الأجنبية، وهو القرار الذي اتخذه «عبدالناصر» بعد العدوان وفي سنة ١٩٥٧، هل كانت رد فعل أم أنها كانت مدروسة؟**

- لم يحدث أبدًا أن درس «جمال عبدالناصر» أي موضوع منفصلاً عن الوضع العالمي، بمعنى أنه كان يقول «السيناريو» .. ماذا سنفعل، وماذا سيكون رد الفعل، وماذا سيكون موقفك. وهكذا كان يضع الاحتمالات والافتراضات للأحداث التي يمكن أن تترتب على اتخاذ أي قرار، سواء كان القرار مفروضًا علينا، أو أنه قرار اتخذناه نحن هنا.

فمثلا عندما درس موضوع تأمين قناة السويس، وتمويل «السد العالي»، تفرعت من هذه الدراسة مسائل كثيرة: أين مواطن القوة المحلية والعربية والعالمية بالنسبة لمثل هذا الحدث، موقف الغرب مثلاً سيكون كذا، وحتى تمت تجزئة الموقف الواحد إلى عدد من الأقسام، ومواقف فرعية. فالغرب بصفة عامة ضد التنمية في مصر، واستراتيجيته أن تكون مصر دوله استهلاكية، وسوقًا لمنتجاته، ولا تكون دولة منتجة أو مُصدرة أبدًا. عندما تغير المجتمع إلى مجتمع مُنتج، فأنت تتوقع فعل القوى الأخرى، سواء التي معك أو التي ضدك، فمن معك يجب حساب مصالحه، وما هو حجم مساعدته لك، ربما تكون ضعيفة لا يُعتمد عليها.

نفس الشيء بالنسبة للقوى المعادية، فهي بصفة عامة ضد التنمية في مصر، ولكنه داخل هذه القوى فروع لها مكوناتها، مواقفها ليست موحدة، هي متوحدة في الهدف، ولكنها تختلف في طريقة التنفيذ.

مثلاً .. عندما كان الإنجليز والأمريكان لهم موقف مضاد، كان «إيرهارد» مستشار ألمانيا الغربية يزور مصر، واستدعت مصر الخبير الألماني «شاخت» لدراسة الاقتصاد، وكان لفرنسا موقف مخالف، وفقًا لسياستها المعلنة، لأن المسألة في النهاية مصالح.

- **فإذن كان يدرس أنه مع تأمين «قناة السويس» أنه يمكن أن يقع عدوان على مصر.**

كان هناك توقع ودراسات أنه عند التأميم قد يحدث عدوان عسكري يتمثل في كذا وكذا، ووضع أكثر من احتمال.

- **هل وصلنا إلى أنه لابد من تمصير رأس المال الأجنبي مع هذه الاحتمالات؟**

- في الدراسات أنه عندما ستؤمم «قناة السويس»، ستعيد كل مصادر الثروة بالتفصيل.

- **هل كانت هذه القرارات نابعة من «عبدالناصر»، أم أنه كانت هناك لجان تدرس الفكرة، وتضع البدائل أو الاحتمالات؟**

- التصور العام كان نابعًا من «عبدالناصر»، و كانت هناك أجهزة ومؤسسات وشخصيات عامة، ربما لم يكونوا يشاركون في الحكم، يساهمون، ويُدلون برأيهم، ويقدمون دراسات. هؤلاء الشخصيات؛ مهندسون وأطباء ومحامون، وأساتذة، ورجال مال وصناعة، واقتصاديون، لم يشاركوا في مسئولية تنفيذية، أو سياسية، لكن كلاً منهم كان في اختصاصه في مسائل معينة كان يتشاور معهم، ربما لم يكن هؤلاء يعرفون الهدف، فغالبًا ما يكون الهدف غير معلن، فلا يُعلن إلا في التوقيت المناسب، لكن الدراسات كانت تجري فعلاً في شكل تطوير الصناعة أو الاقتصاد، فتُطلب معلومات ودراسات معينة، لمعظم العناصر التي تريدها، تتجمع في مكاتب فنية تصيغها صياغة فنية، وتُعرض في النهاية، ليس في شكل جامد، ولكنه توضع لها بدائل، فأنسب الحلول هو كذا وكذا وكذا، وإذا لم نتمكن يكون الأمر كذا أو كذا، وهو عليه أن يختار، لأنه صاحب القرار.

كانت الأمور الداخلية بمفهومها الواسع أو الضيق تسير بهذا الشكل.

الأرض الجديدة مثلاً. كيف نستثمرها. التوسع في صناعات معينة، أو في إنتاج دواء، أو التوسع في الإسكان الشعبي. كل هذه المسائل كقضايا قومية تأخذ حقها من الدراسة، وتُوضع للمقترحات بدائل على ضوء الإمكانيات الموجودة، والاحتياجات من العملات المحلية والأجنبية.

- **أليس هذا من عمل الوزارات؟**

- الوزارات كانت تساهم، وهي التي تدرس - مع جهات أخرى - فلم تكن عملية رئاسية. لقد بدأنا بمسألتين لهما طابع السرية، هما «قناة السويس» و«السد العالي»، لكن إذا كانت المسألة معلنة ومعروفة كالإسكان الشعبي مثلاً - يسهم فيه وزارات «الإسكان»، و«الاقتصاد»، و«الشئون الاجتماعية»، و«الداخلية»، و«الحكم المحلي».

- **هل كان الرئيس يتخذ قرار الإسكان الشعبي، أم أن الوزارة المختصة هي التي تتخذ مثل هذا القرار؟**

- الفكرة كانت تنبع من عدة نواحي. ممكن أحد الوزراء يتقدم بفكرة، ويطلب الرئيس دراستها، فتُدرس في الوزارة، أو في مجلس الوزراء، أو في لجان خاصة، أو في المؤتمر القومي العام للمسائل ذات الطابع القومي العام، فبعض المسائل تصل إلى مستوى لجان العشرة في الاتحاد الاشتراكي، أي تُدرس على مستوى القاعدة.

- **إذا اتخذنا مثلاً قرارًا من القرارات الكبرى والهامة، مثل قرار حرب اليمن مثلاً، أو المشاركة في دعم ثورة اليمن، من الذي اتخذ هذا القرار؟ وهل اتخذه الرئيس منفردًا؟**

- بداية أقول إن مساندة اليمن قرار اتخذه مجلس الرياسة مجتمعًا، وبالإجماع، ثم أقول لك إنني لا أستطيع أن أفصل موضوع اليمن عن موضوعات أخرى.

إنه مثل موضوع الوحدة مع سوريا، مثل موضوع دعم ثورة الجزائر، نابع من مبدأ من مبادئ الثورة، وهو مساعدة حركات التحرر، أي شعب يريد أن يتحرر كان «جمال عبدالناصر» يعاونه، ليس حبًا في الزعامة، أو الانتشار، أو طمعًا في قيادة، فكان يرى أن نجاح أي حركة تحرير في السيطرة على مقدراتها، وعلى مكوناتها، تُعتبر رصيدًا مضافًا لثورة

٢٣ يوليو، وبالتالي ندعم مبادئ الثورة. هذه باختصار سنريك الرؤية العامة التي كانت تحكم اتخاذ مثل هذه القرارات. وكان «جمال عبدالناصر» يقول دائمًا لجميع المختصين، إن أية حركة تحرر تتصل بنا في مصر، ندرس ماذا يريدون، وبقدر ما نستطيع نقدم لهم، لكنه كان يحذرنا جميعًا بدون استثناء من أن نفرض رأيًا، أو أن نقول مصر تريد كذا، حتى إنه كان أحيانًا يصل إلى تفاصيل سوف تستغرب لها.

أذكر أن أحد حركات التحرر طلبت أناشيد وطنية مصرية، تذيعها عندما تنجح في إحداث التغيير، رفض «جمال عبدالناصر». فلو أنه كان ينظر إلى نفسه، أو إلى شخصه، أو إلى زعامته الشخصية، لقال أعطيهم أناشيد وطنية مصرية. بالعكس .. كان فيه إنكار ذات. هذه الحركات نابعة من تلقاء نفسها، ويجب أن تظل سيدة نفسها، وألا نتدخل في حركتها، ولا نفرض رأيًا.

- **جميع حركات التحرر؟**

- نعم .. يُقال إننا كُنَّا نصدِّر الثورة، كان «جمال عبدالناصر» دائمًا يقول نحن لا نصدّر الثورة، ولكنه كان يقيم مصر النموذج الذي يمكن أن تحتذي به حركات التحرر.

- **هل كُنَّا نحن في مصر نقيم تنظيمات داخل بعض الدول؟**

- سأسرد عليك قصة يعرفها كل الناس، عندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية، كانت هناك ١٢٨ منظمة فلسطينية تعمل في الحقل الفلسطيني. كثيرون منهم — وليسوا قلائل — حضروا وطلبوا من «جمال عبدالناصر» أن يقيم تنظيمًا ينتمي إلى ثورة ٢٣ يوليو، ضمن حركات الكفاح الفلسطيني، ولكن «جمال عبدالناصر» رفض رفضًا باتًا، ولم يقبل المناقشة في هذا الأمر أبدًا.

وعندما أُثير موضوع الحركات العربية الواحدة؛ كان رأي «جمال عبدالناصر» أن كل مجتمع عربي له خصوصياته، وله تقاليده، وله مِزاجه، يتحرك من خلال ذلك، وفق إرادته. لكن هناك إطار عام للحركة .. هو الحرية .. الاشتراكية .. الوحدة.

• السؤال .. هل أقمنا تنظيمات داخل البلاد العربية؟

- لم نقم أية تنظيمات في أي بلد. وإذا كانت هناك تنظيمات مؤيدة لثورة ٢٣ يوليو قامت في بلد عربي؛ فإن هذا نابع من قناعة أبناء هذا البلد، وليس فرضًا من القاهرة.

• لا نريد أن ندخل في حرب ٦٧ الآن، ولكننا نشير فقط إلى قرار دخول الحرب، وكيف اتُّخذ؟

- قرارات ٦٧ كانت جماعية، وقد ناقشها كل المسئولين، بما فيهم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي.

• والقيادات العسكرية؟

- طبعًا القيادات العسكرية، وعلى رأسهم المشير «عبدالحكيم عامر» ووزير الحربية «شمس بدران»، واتخذ القرار جماعيًا.

• اتُّخذ قرار بدخول الحرب؟

- لا .. لم يُتخذ قرار بدخول الحرب هكذا، ولعلك تذكر كلام الرئيس قبل الحرب مباشرة في مؤتمره الصحفي بأننا لا نريد الحرب، ولكنه إذا أرادت إسرائيل الحرب فأهلاً وسهلاً. والقرارات التي اتُّخذت في هذا الصدد على مرحلتين .. المرحلة الأولى إغلاق خليج العقبة، وكان قد عقد اجتماع في أوائل مايو ١٩٦٧ في بيت الرئيس بمنشية البكري، ضم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والمشير «عامر»، ووزير الحربية، وعُرض الموضوع كله.

• قبل التهديدات الموجهة إلى سوريا؟

- لقد كان سبب الاجتماع مناقشة هذه التهديدات، والحشود الإسرائيلية على سوريا، ولم يختلف أحد حول ضرورة دعم سوريا، وبناء على هذا الاجتماع سافرت لجنة برئاسة الفريق «محمد فوزي» إلى سوريا لتدرس الأمر على الطبيعة، ولما عاد قدم تقريرًا، وعُقد اجتماعًا ثانيًا لمناقشة هذا التقرير.

• لكن الفريق أول «محمد فوزي» قال إنه ليست هناك حشود؟

- نعم .. ولكنه كانت هناك تهديدات إسرائيلية علنية.

- **وقرار الحرب ذاته؟**

– قرار الحرب كان تقدير الموقف بناء على معلومات مقدمة من المخابرات الحربيه، والقيادة العامة للقوات المسلحة، أن القوات المسلحة تستطيع أن تواجه، وأنها مستعدة لتنفيذ أوامر القيادة العليا كلها، وحدثت مناقشة بين الرئيس وبين «عبدالحكيم عامر» وعدد من الأعضاء الموجودين حول هذه النقطة.

- **الذي ناقش هم الأعضاء السياسيون الذين حضروا؟**

– الأعضاء السياسيون والعسكريون، ورد «عبدالحكيم عامر» وقال العبارة المشهورة «برقبتي يا ريس». عندما يقول القائد العام للقوات المسلحة هذه العبارة؛ يكون مؤشرًا للقيادة السياسية أن تأخذ قرارًا بالموافقة باعتبار أنه جاهز، وأنه يستطيع تنفيذ ما يوكل إليه من مهام.

- **أود أن أقول شيئًا في تصوري، وأنت تصحح لي، أننا لم نتخذ قرارًا بحرب إسرائيل؟**

– أقول أن القيادة العامة للقوات المسلحة قالت إنها مستعدة لتنفيذ أي مهام توكل إليها، أنا لم أقل حربًا. ومنذ عام ٥٢ حتى عام ٦٧ مصر لم تبدأ أية عمليات حربية ضد إسرائيل، أي أن «جمال عبد الناصر» لم يبادر ويهاجم عسكريًا إسرائيل، هي التي كانت تهاجم باستمرار، ومصر كانت في موقف الدفاع، وهذا ما وقع في ٦٧، سواء كان صوابًا أو خطأً، وهذا ليس مجال التقييم، ولكني أقول حقائق. وفي ٦٧ كان هدف «جمال عبدالناصر» أن نتلقى الضربة الأولى بناء على نصائح قُدمت من القوتين العظميين، و من فرنسا، هناك رسائل كانت متبادلة مع الرئيس، وقال «ديجول» مثلاً .. إن فرنسا لن تكون مع البادئ في الحرب، بل ستقف ضده. وهذا كان أيضًا موقف الولايات المتحدة الأمريكية،والاتحاد السوفيتي. طلبوا جميعًا من مصر أن تتحلى بالصبر. كلمة التحلي بالصبر تعني ألا تبدأ بالحرب، ومن هنا حسابًا لمصالح مصر كان القرار بألا تبدأ مصر بالعمليات العسكرية، و كانت مصر في ٦٧ هي المتلقية ، ولم تكن بادئة.

- **قرار تلقي الضربة الأولى الذي اتُخذ بناء على دراسة ومصلحة مصر كما تقول، هل عُرض للمناقشة؟**

- قرار تلقي الضربة الأولى عُرض للمناقشة، وفي المستوى السياسي لم يعترض أحد، وعلى المستوى العسكري حدثت مناقشات، ومن خلالها نبه الرئيس «عبدالناصر» الجهات العسكرية المعنية، أن تأخذ جميع احتياطاتها لحماية معداتها وقواتها من احتمال توجيه ضربة.

- **وحدد الموعد بالضبط؟**

- حُدد بالذات يوم ٥ يونيو، وأن الضربة ستوجه إلى القوات الجوية.

- **حُدد التوقيت؟**

- حُدد التوقيت، وفي اجتماع مع القيادات السياسية والعسكرية، وقد أُبلغ ذلك لأجهزة الدفاع المدني بوزارة الداخلية، وقال الرئيس أن يوم الاثنين ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ سيحدث كذا، وإسرائيل ستهجم يوم ٥ يونيه، وكان هذا بناء على معلومات متوفرة، وعن تحليل سياسي للموقف. فعندما عُين «موشى ديان» وزيرًا للدفاع، قال الرئيس سيبقى ثمانية وأربعون ساعة، ثم يبدأ بالحرب.

- **هل جاءت لمصر في ذلك الوقت معلومات عن موعد الهجوم؟**

- كانت تأتي من الخارج معلومات، لكن موعد الهجوم الذي حدده الرئيس «جمال عبدالناصر» بأنه يوم ٥ يونيه كان بناءً على تحليل منه هو شخصيًا، فقد جاءت معلومات كثيرة سواء من المصادر السرية، أو المصادر العلنية، ولكنها لم تحدد يومًا معينًا. إن أي محلل سياسي في تلك المرحلة بالذات كان يتوقع شيئًا، إما أن نبدأ أو يبدأوا هم، فتداعيات الأمور كانت ستوصلنا إلى معركة. جزء ليس بقليل من المعلومات التي وصلت عن طريق بعض الإخوة الذين يدعون أنهم أُبلغوا عن العدوان – مكانه وتاريخه – لم يكن مبنيًا على حقائق، وإنما استنتاجات شخصية، كما كُنَّا جميعًا بدون استثناء نستنتج أنه ستقع معركة.

وبعد ٦٧ أجرينا تحليلاً لكثير من المعلومات التي جاءتنا، ووجدنا للأسف أن بعضهم أخذ مقالات من الصحف الأجنبية، ونقلها كما هي كمعلومة. كانت الصحف تحلل الموقف، فقد نشرت جريدة «لوموند» الفرنسية مثلاً تحليلاً لاحتمالات الموقف، وأحضرنا أحد التقارير التي تتحدث عن احتمالات عدوان إسرائيل على مصر، وجدنا أن المقال مترجم حرفيًا في صيغة تقرير. فتحديد ٥ يونيه كان استنتاجًا شخصيًا لـ«جمال عبدالناصر»، مبني على تحليل معلومات. وعلى وجه التحديد عندما عُيِّن «موشي ديان» وزيرًا للدفاع؛ قال «عبدالناصر» إن الحرب ستقع خلال ٤٨ ساعة.

- **هل اعترضت القيادات العسكرية على تلقي الضربة الأولى؟**

- لا .. فيما عدا قطاعًا معينًا من القوات المسلحة، وهو القوات الجوية، فقد قال قائدها – الفريق «صدقي محمود» – أنه يفضل أن يبدأ هو.

- **تحدث عن نسبة الخسائر؟**

- وتحدث عن نسبة الخسائر.

- **وكان الخلاف حول نسبة الخسائر؟**

- نعم.

- **وقال المشير «عبدالحكيم عامر» للفريق «مرتجي» أنه لم يأبه لتحذير «جمال عبدالناصر» بأن الحرب يمكن أن تقع يوم ٥ يونيه، لأن «عبدالناصر» ليس كاهنًا أو عرافًا يمكن أن يتنبأ بالغيب، ويعرف موعد الحرب قبل وقوعها.**

- قد يكون ذلك قد حدث، فأنا لا أعرف ماذا كان تعليق «عبدالحكيم عامر» على كلام الرئيس عندما قال إن الحرب ستبدأ يوم ٥ يونيه، لكن شواهد الأحداث تؤكد مثل هذه الرواية. ففي يوم خمسة يونيه قام «عبدالحكيم عامر» في – شكل مظاهرة – بزيارة الجبهة الشرقية بمنطقة سيناء، وكان جميع القادة العسكريين في سيناء قد تركوا مواقعهم وتجمعوا لاستقباله.

- **وبقية القادة في القاهرة كانوا في توديعه؟**

نعم .. ورقم ٢ عندما نكون شخصية مسئولة في سماء الجمهورية، بقيد إطلاق النار. فـ«عبدالحكيم عامر» لما طلع قيدوا إطلاق النار. إذن هذا يدل على أنه لم يكن مقتنعًا بالتاريخ الذي حدده «عبدالناصر» للحرب، وبالتالي فهذا يشكل جزءًا كبيرًا جدًا من مسئولية «عبدالحكيم عامر» فيما حدث. وبالتالي قيادة المؤسسة العسكرية، لأنني لا أستطيع أن أظلم المؤسسة العسكرية كمؤسسة، فمن كان يرأسها لم يكن مقتنعًا أو لم يكن بالمستوى الذي يمكنه أن يقتنع أن تداعيات الأمور ستوصل إلى شيء في هذه الفترة، لأنه لو حسب احتمال عدوان أو عمليات عسكرية لظل في غرفة العمليات العسكرية، وانتظر حتى يقود المعركة ويعرف ما يدور. إنما وجود القائد العام خارج غرفة العلميات، ووجوده بشكل مظاهرة إعلامية مع كبار القادة على أرض سيناء، والنيران مقيدة، فمن الذين يمكن أن يتصرف.

- **قرار التعبئة العسكرية، وإرسال قوات إلى سيناء، ولا نريد أيضًا أن ندخل في تفاصيل حرب ٦٧، لكننا نتكلم في محيط القرارات، لأن ما نُشر أن بعض الجنود ذهبوا بالجلاليب، وبعضهم ذهبوا بكذا .. هذه مسئولية من؟**

- مسئولية القيادة العسكرية، وعندما يصدر قرار تعبئة عامة، فالمفروض أن يكون عندك جهاز تلقي المجندين على مستوى من الكفاءة، بحيث إن المجند عندما يصل إلى مركزه يجد زيه وسلاحه، ويعرف وحدته، والوسيلة التي ستنقله.

- **والمهام التي سيقوم بها؟**

- مهامه ستُحدد في وحدته، لكن على الأقل الشئون الإدارية توفر له الملبس والسلاح والغذاء، ووسيلة نقله.

- **ونحن مازلنا في محيط اتخاذ القرار، نتحدث عن القرارات الكبرى التي ضربنا لها عددًا من الأمثلة، تأتي قرارات أقل من ذلك، هل كان الرئيس يتخذها بمفرده، أو يُخطر به المشير مثلاً .. قرار مقتل الملك «فاروق» من الذي اتخذ مثل هذا القرار.**

- مقتل الملك .. ماذا تعني بمقتل الملك؟ هل اتُخذ قرار بأن الملك «فاروق» يُقتل؟

- **أنا أسأل!**

- ليس هناك قرار بذلك، ومن يدعي هذا فهو كاذب، وأتحداه أن يُثبت أن هناك قرارا بذلك. أولاً إذا عُدت إلى فلسفة الثورة، وهو الكتاب الذي يُعبر عن أفكار «جمال عبدالناصر» وانطباعاته، وإحساسه، وأحلامه بالنسبة للمستقبل، وقد صدر سنة ٥٣، ونعود إلى واقعة محاولة اغتيال «حسين سري عامر»، كيف أن «جمال عبدالناصر» كان مشتركًا في هذه المحاولة، وكيف ندم على اشتراكه فيها بقدر ما فرح عندما فشلت المحاولة. ومن هنا فإننا قبل أن نعمل مع الرئيس، ونحن ما زلنا في المخابرات، وهناك تعليمات محددة وواضحة لجميع الأجهزة المعنية بالعمل الأمني؛ أن سياسة ثورة ٢٣ يوليو ليست قائمة على الاغتيالات، وليست قائمة على التصفية، وأن أي مسئول في أي جهاز يعرض مثل هذا الموضوع بهذه الأفكار ليصل لهذه النتيجة يُفصل.الموضوع لا يُناقش، وأذكر على وجه التحديد قصة حضرتها بنفسي في أحد الأيام في أواخر الخمسينات، كان المرحوم «صلاح نصر» عند الرئيس في المكتب، رأيته موجودًا واقترح تصفية أحد العناصر بأحد البلاد العربية.

- **هذه شخصية ليست مصرية؟**

- نعم .. ليست مصرية .. إنها شخصية من أحد البلاد العربية. لم أر «جمال عبدالناصر» غاضبًا مثلما رأيته هذه المرة، وأنهى المقابلة مع «صلاح نصر»، علمًا بأنه كان هناك موضوعات أخرى مطلوب عرضها من «صلاح نصر» على الرئيس، ولكن الرئيس أنهى المقابلة، وقال له: يا «صلاح» أنت تعلم مبدئي .. لا تصفيات .. لا اغتيالات .. الدم بيجيب دم .. وأنا لا أوافق على هذا .. وإياك أن تتكلم معي في مثل هذا الموضوع ثاني. هذه واقعة شهدتها بنفسي، فـ«جمال عبدالناصر» كان دائمًا يؤمن بأن الدم بيجيب دم، وأنه ليس هناك مشكلة مستعصية على الحل لكن ليس بالتصفية.

- **ونحن نتحدث عن ما قيل عن قتل الملك «فاروق»، ألم يحدث إطلاقًا أن تلقى من جهة أو شخص – بالتلميح أو بالتصريح – باتخاذ إجراء ما مع الملك «فاروق»؟**

- ببساطة سمعة وتصرفات الملك «فاروق» كانت كافية جدًا لأن تقتله.

- وعند الجماهير؟

- لم يكن له تواجد ولا خطورة منه، حتى أذكر واقعة تحدده .. أن أحد الرؤساء الأجانب في أحد مقابلاته مع الرئيس ألمح بسؤال: هل هناك مانع أن الملك «فاروق» لو جاء إلى مصر .. هل يستطيع أن يعود. فـ«جمال عبدالناصر» قال له: «يقدر .. ما يرجعشي ليه!». حتى أن هذا الرئيس اندهش من رد «جمال عبدالناصر»، فالرئيس قال له يعني مواطن مصري يحب ييجي أهلاً وسهلاً ده موضوع طبيعي، ولم يعلق، ولم يأخذ مع «عبدالناصر» أكثر من ذلك. ثم دعنا نسأل سؤالاً: ما هي المصلحة مثلاً في اغتيال الملك «فاروق»؟ بالعكس .. هذا يضر أكثر مما يفيد. لماذا نقتله؟ ما هي قيمته؟ لم يكن له مع احترامنا لشخصه، لم يكن يضر ولا ينفع.

- قيمته السياسية؟

- لم يكن له قيمة سياسية.

- هل طلب الملك «فاروق» أن يجيء إلى مصر؟

- هذا سؤال طرح من أحد الرؤساء الأجانب أثناء زيارته للقاهرة، وكانت إجابة الرئيس: «ليس لدينا اعتراض .. أي اعتراض».

- من الذي طلب أن يُدفن «فاروق» في مصر.

- أحد أفراد العائلة اتصل بالسفارة المصرية في «روما»، بأن هناك وصية أنه يُدفن في مصر، فبعثت السفارة برقية إلى القاهرة، وردت القاهرة بالموافقة،وطلبنا من السفارة أن تقوم بجميع الإجراءات لنقل الجثمان.

- على نفقة الحكومة؟

- نعم .. على نفقة الحكومة .. ونُقل الجثمان، وأخطرتنا السفارة بموعد وصول الطائرة، ووصل جثمان الملك «فاروق» إلى مطار القاهرة، وكان في استقباله عدد من أفراد العائلة، سُمح لهم بالدخول حتى سلم الطائرة، وكانت هناك سيارات من الرئاسة، وسيارة نقل موتى، وكان من الرسميين الموجودين في المطار: أنا واللواء «حسن طلعت» مدير المباحث العامة، ورافقنا الجثمان حتى المدفن، وكانت لدينا تعليمات أن يحترم الموقف بجلاله، وسارت قافلة سيارات من المطار بهدوء حتى المدفن.

- **قافلة سيارات الرئاسة؟**

سيارات الرئاسة، وعربة نقل الموتى، وانتقلوا إلى المدفن، ودُفن في هدوء.

- **هل كان يتم جمع معلومات حول علاقات الملك «فاروق» في الخارج؟**

- هذا شيء طبيعي، كنشاط الأجهزة الأمنية، لابد أن تجمع معلومات، حتى بدون تكليف. فمن الطبيعي أن يتم مثل هذا الإجراء، كما لو كانت هناك عناصر مهاجرة في الخارج، إذا لم تتابعها تكون مقصرًا، لأنه قد يترتب على تقصيرك في متابعة هؤلاء أضرارا تمس الأمن القومي، وهذا أحد ألف باء واجبات الأجهزة الأمنية .. أن تتابع جميع الأنشطة في كل مكان، وفي كل زمان.

ولابد أن أُشيد بدور الأجهزة الأمنية طوال عهد الثورة، وحتى اليوم، فهي أجهزة وطنية وشريفة، ومن أنشط وأكفأ الأجهزة الأمنية في العالم. وإذا كان قد وقع أي نوع من التجاوز؛ فلم يتعد أصابع اليد الواحدة، وتكون مسألة شخصية، لم تكن أبدًا سمة أي جهاز أو من طبيعة عمله.

- **هل كان من بين متابعة الملك «فاروق» أن يندس أشخاص بين الجرسونات في المقاهي التي يجلس عليها؟**

- هذه تفصيلات .. التكليف يكون بالمتابعة. التفاصيل من عمل ضباط العملية. أن يتنكر في زي بدوي، يتنكر في زي قهوجي، يتنكر في زي جرسون، يُجند أشخاصًا يعملون معه. لا يوجد من يُعطي مثل هذه التعليمات.

عملية «الحفار» مثلاً .. التعليمات كانت تدمير «الحفار»، وهي عملية كبيرة جدًا، كان فيها ضباط، وضفادع بشرية، وصاعقة، ومخابرات، وأمن حربي، وأمن مدني، وطيران، وسفر .. هنا القيادة السياسية تطلع على الإطار العام للخطة، وتُقر الخطة، والخطط البديلة، التي تقابل كافة الاحتمالات المتوقعة، ويترك حرية التصرف لضابط العملية - وكان بالمناسبة الأخ «محمد نسيم» - لتحقيق الهدف دون أن تقيده، خصوصًا وأن العملية تمت خارج البلاد.

• **ولا تتدخل القيادة في تفاصيل أن يُراقب فلان؟**

- المطلوب يكون متابعة نشاط معين، أو متابعة شخص معين، ونترك حرية التصرف للجهة القائمة بالتنفيذ.

• **ضربنا أمثلة بالقرارات الخارجية، هل يمكن أن ننتقل إلى نماذج من القرارات في شأن قضايا عربية؟**

- مثلاً .. يحضرني قرار تأمين ثورة ليبيا. كان لدينا معلومات أنه سيحدث تغيير، لكننا فوجئنا أن هذا التغيير ليس من العناصر التي كُنَّا نتوقعها، وأُخطرت سفارتنا في ليبيا من قادة «ثورة الفاتح» أنهم يسعون إلى كذا وكذا، وحددوا أهدافهم، وكلفني الرئيس عند وصول البرقية أن اتصل بأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، كان قد اتخذ قراره بينه وبين نفسه، لكنه لم يُعلن بعد، كان قراره بالتأييد التام.

إنها حركة تحرر، هذا مبدأ، لكنه كان لا يريد أن ينفرد بالرأي. قال لي: كلمهم واحد واحد، ولو سألك أحدهم عن رأي الرئيس لا تقول له، اتصلت بهم كلهم تليفونيًا، فلم يكن هناك وقت. ووافق الأعضاء جميعًا ما عدا واحدًا – أصر أن يعرف رأي الرئيس أولاً – قلت له لن أقول لك. قال طيب حافكر وأقولك، ولم يتحدث حتى هذه اللحظة.

• **وقرار قيام الوحدة بين مصر وسوريا؟**

- قرار الوحدة سبقته دراسات ومناقشات،استمرت حوالي ثلاثة أسابيع في مبنى مجلس الوزراء بشارع القصر العيني في مكتبي، وكان لي مكتب، وقاعة اجتماعات مشابهة لقاعة اجتماعات مجلس الوزراء بالضبط، أُقيمت أيام ٥٦، حتى تكون تبادلية لمجلس الوزراء.

وكان المعنيون المصريون، وكل المعنيين السوريين في لقاءات دائمة استمرت حوالي ثلاث أسابيع، ووضعت دراسات، وكان «جمال عبدالناصر» قلقًا من ناحية ما يتردد الآن – بعد أربعين سنة – أن تكون وحدة انفعالية عاطفية وغيرها.

ولكن الذي حسم الأمر مسألتان أساسيتان. الأولى .. التحقق من العدوان على سوريا، فكان هناك مخطط لضرب «سوريا» من الشمال ومن الجنوب، وكان هناك مخطط موازٍ له، ولكن في اتجاه قلب النظام من الداخل. هاتان النقطتان حسمتا موقف «جمال عبدالناصر» بالنسبة للوحدة، وكان القرار مبنيًا على أساس علمي. بمعنى أن «سوريا» هي الجناح الشرقي للمواجهة، وهي أيضًا ركيزة قوية للمشروع القومي، فكلما دعمت إمكانياتك العسكرية والبشرية والسياسية بالنسبة لقضيتك، يكون ذلك في إطار المصلحة والقومية. ومن هنا كان قرار «عبدالناصر» بقبول الأوضاع في «سوريا» على ما هي عليه في وحدة مع مصر واضعًا في الاعتبار التناقضات الداخلية السورية التي يترتب عليها مشاكل وأزمات من أجل الهدف الأكبر.

ولعلنا نذكر أنه في بداية الوحدة كان «جمال عبدالناصر» يُقيم في سوريا شهرًا، وكان الغرض من هذه الإقامة العمل على حل التناقضات الداخلية، سواء من الناحية العسكرية، أو من الناحية المدنية، أو الاقتصادية .. حتى التناقضات بين الأشخاص.

- **نضرب مثلاً بالقرارات الخارجية، ولعل من أخطر هذه القرارات؛ الاتجاه نحو معسكر الكتلة الشرقية. هل «جمال عبدالناصر» اتخذه فرديًا، أم كانت هناك مناقشات لهذا القرار؟**

- بداية .. لا أوافقك على أن «جمال عبدالناصر» اتجه نحو الكتلة الشرقية، مما يعطي انطباعًا أن «جمال عبدالناصر» ألقى بالبلد في أحضان الشيوعية. فمنذ بداية الثورة واتجاه «جمال عبدالناصر»: **أن نصادق من يصادقنا، ونعادي من يعادينا**. وعندما اتجهت القاهرة إلى تسليح القوات المسلحة بسلاح حديث قادر على الدفاع، فشلت المحاولات التي بُذلت مع وزارة الدفاع الأمريكية للتسليح، وانتهت بأن عرضوا أربعين ألف بندقية لتسليح قوات الشرطة لمواجهة الشيوعية والمظاهرات. في تلك المرحلة كانت مصادر السلاح الأخرى هي «إنجلترا» و«فرنسا» و«الكتلة الشرقية». «إنجلترا» لم يكن الوضع يسمح أن نتكلم معها في سلاح، «فرنسا» كانت تُسلح إسرائيل،وتتجه بقوة نحو دعمها، لأن مصر كانت تؤيد حركة التحرر في الجزائر في بداية عمليات الجزائر التي بدأت في مصر مع صوت العرب سنة ١٩٥٣.

إذن لم يكن هناك باب آخر غير «الاتحاد السوفيتي» لم تكن العلاقات معه مفتوحة مثلما كانت مفتوحة مع الغرب بحيث نطالب منه السلاح. وجاء مؤتمر «باندونج» فرصة للقاء الرئيس «جمال عبدالناصر» و«شواين لاي»، وطُرحت الفكرة بصفة عامة. قال «شواين لاي» إنه سوف يبلغ السوفيت. وجاء رد إيجابي من الاتحاد السوفيتي بالموافقة على ما سُمي بصفقة الأسلحة التشيكية، بسلاح من تشيكوسلوفاكيا. وشُكلت لجنة من «حافظ إسماعيل»، و«عباس رضوان» سافرا إلى «براغ» للاتفاق على التفاصيل، من حيث نوعية السلاح، وكمياته، ومواعيد التوريد، والتكاليف، وأسلوب السداد .. إلخ. وعاد «حافظ إسماعيل» ليبلغ الرئيس بما تم.

وكان طوال فترة وجوده بالخارج على اتصال من خلال شفرة خاصة بيني وبينه، يبعث فيها الرسائل، وأعرضها على الرئيس، وبدأت تتسرب أنباء هذه الصفقة إلى الغرب. قال الرئيس: بيدي لا بيد عمرو، «ونحن لسنا سارقين سريقة، ولا عاملين عاملة مشينة»، ونحن الذين سنعلن هذه الصفقة، واختار مناسبة صغيرة، وهي افتتاح معرض الصور للشئون العامة للقوات المسلحة، واتصل بي الرئيس قائلاً إنه سوف يفتتح المعرض، وفوجئ «وجيه أباظة» المسئول في ذلك الوقت، دُهش، كيف عرف الرئيس موعد الافتتاح، المهم ذهب الرئيس وأعلن عن الصفقة «التشيكية».

لا يمكن أن ننكر فضل الاتحاد السوفيتي في تسليح القوات المسلحة المصرية، لأن شروط وأسعار المعدات كانت غريبة، مثلاً كُنَّا لا نسدد إلا بعد خمس سنوات، بفائدة ٢٫٥٪.

- **كما حدث بالنسبة للمصانع التي أخذناها منهم، بنفس الشروط تقريبًا؟**

- نعم .. مثل الصناعة. وفي كثير من الأحيان كُنَّا نجيء قبل أربع سنوات، نقول لهم: الأسلحة استهلكت، فنستعوضها، وتتكرر الخمس سنوات بخمس سنوات أخرى، بدون فائدة. كان التسديد يتم عن طريق تصدير منتجات محلية، فاكهة ومنتجات خان الخليلي وأحذية وخشب وموبيليا وسلع أخرى كانت تُعتبر من الراكدة.

واستمرت هذه العملية حتى سنة ١٩٧١، وما يهمني أن أركز عليه في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، إصرار «جمال عبدالناصر» على مصرية مصر، بمعنى أن عملية التسليح يترتب عليها إرسال مدربين عليها، هناك مستويات مختلفة: ضباط، وصف ضباط، وعساكر، وخبراء، يحضرون –بالنسبة لقواعد القوات المسلحة– أي الجنود. ليس معقولاً أن نرسل الجنود تتدرب هناك، لكن ترسل خبيرًا يدرب الجنود بمعاونة الضباط التي تدرب.

ومن المشاكل التي قابلتنا في الأول، وأعتقد أنها استمرت للآخر – كانت اللغة. فقد كان تدريب ضباط القوات المسلحة في الاتحاد السوفيتي باللغة الروسية، ونحن لا نعرف اللغة الروسية، فكانوا يشترطون أن يتعلم الضابط لمدة عام اللغة الروسية. ومن بين مناهج اللغة، كانوا يدرسون الماركسية. أرسل لنا أحد الضباط بذلك. ولما علم «عبدالناصر» بأنه تدرس الناحية العقائدية رفض رفضًا باتًا، وطلب من القيادة السوفيتية أن نلغي هذا، لكنهم اعتذروا قائلين إن هذا هو البرنامج الموضوع لديهم بالنسبة للذين يتعلمون اللغة الروسية من جميع أنحاء العالم. ولكن «عبدالناصر» رفض، وطلب أن تُلغى الناحية العقائدية من التدريس للضباط المصريين.

- **وتم تغيير مناهج تدريس اللغة الروسية فعلا؟**

– تم تغيير المناهج فعلاً. والمسألة الثانية أنه بدأ الخبراء يحضرون إلى مصر، وزادوا بعد ٦٧، ووصلوا إلى حد كان يوجد خبير أحيانًا لكل كتيبة .. خبير فني لا يمارس أي نوع من أنواع الأنشطة في العمل السياسي بأي شكل، المناقشة تكون عسكرية فنية، وإذا كان هناك خلاف بالنسبة للتصرفات، قائد الوحدة المصري له أن يُصدر التعليمات التي يراها لصالح وحدته، حتى ولو كانت ضد رغبة الخبير. إذا اعترض الخبير فكان يُرحل فعلاً خلال أربعة وعشرين ساعة، حتى ولو كان على حق. وكان يحدث اختلاف بين بعض القادة والخبراء، وعندما يُدرس الموضوع على المستويات الأعلى، ويُرى أن الخبير على موقف صحيح، كان يؤخذ برأي القائد المصري، وكان الخبير السوفيتي يُرحل ولا ينتقل إلى وحدة أخرى، وإنما يعود إلى الاتحاد السوفيتي.

- **وهل حدث ذلك؟**

- حدث في أكثر من مرة، والفريق «فوزي» على وجه التحديد لديه وقائع محددة بالأسماء، فقد كان وضعي يسمح لي بأن أعرف هذه المسائل.

- **هل يمكن أن نقول أن التكنولوجيا السوفيتية لم تكن متقدمة؟**

- هي متقدمة لأنهم وصلوا القمر، لكنها تخلو من الرفاهية. فمقعد الطائرة أو الدبابة ليس مريحًا مثل الأمريكاني. لكن المدفع هو مدفع، والبندقية هي البندقية، والرشاش هو الرشاش، المهم الإنسان الذي وراء هذه المعدات، فإذا كان الإنسان الذي وراء هذه المعدات قادرًا على استخدامها الاستخدام الصحيح فإنه سينجح، ويأتي بنتيجة. والدليل على هذا أنه بعد ٦٧ الطائرات الميج الواحد وعشرين اسقطت الميراج، لأن الطيار المصري كفاءته وقدراته وباستيعابه لعمليات القتال، والتركيز على الناحية القتالية يمكن أن يستخدم المعدات التي بين يديه الاستخدام الصحيح. النقطة الثانية بالنسبة للقطاع المدني .. فالاتحاد السوفيتي كان يمول «السد العالي»، ويُساعد في بنائه، وآلاف الخبراء السوفيت في مدينة أسوان، لم تُضبط خلية شيوعية واحدة في أسوان، ولا في أي مكان آخر كان يعمل به خبراء سوفيت.

- **نحن هنا نتكلم عن اتخاذ القرار .. هل كانت قرارات «جمال عبدالناصر» انفعالية .. أو رد فعل؟**

- «جمال عبدالناصر» كان يسعى إلى حاجتين أساسيتين في عمله اليومي: معلومات كافية، ودراسة كافية لأي موضوع، والاحتمالات والحلول البديلة، وتم أخذ الرأي، سواء المختص أو من له دراية بالموضوع، يعني مش ضروري يكون مختص، ويكون إنسان له دراية وله علم ومثقف في هذا الاتجاه. وكانت له مصادر خاصة غير رسمية. يمكن أكذب لو قلت إنني أعرفهم جميعًا، بعضهم لا أعرفه، لأنه لم يكن من حقي أن أسأله. هو رئيس دولة يقول إن عنده آراء كذا وكذا، بلغها للمسئول يضعها في اعتباره عندما يحضر خطته.

سواء كانت استشارات «جمال عبدالناصر» في الشكل الرسمي، بمعنى «اللجنة التنفيذية العليا»، أو «اللجنة المركزية»، و«مجلس الأمة»، و«مجلس الوزراء»، أو لقاءات خاصة من مجموعات صغيرة من فنيين وغير فنيين، أو اتصاله هو بعناصر قد تبدي رأيها فيما يريد أن يتخذ فيه قرارًا.

كل هذا كان جزءًا من عمله اليومي .. تجميع الآراء، تجميع الرأي والمشروع بما فيها آراؤه هو. يكلم فلان يعرف أن رأيه عكس «جمال عبدالناصر» كزعيم وطني وقائد ورئيس، عندما يبدي رأيا مجموعة كبيرة توافق ثقة في تقييمه للمسائل، فكان يعرض موضوعا بشكل أنه ليس موافقًا عليه، ويخرج بحقائق كثيرة جدًا، وفي الآخر يكشف للمجتمعين أنه عرض الموضوع بهذا الشكل لكي يكون هناك حياد في المناقشة، وحتى نصل إلى الحقيقة، وإلى القرار الصحيح.

- عندما وردت مبادرة «روجرز»، عُرض الموضوع على «اللجنة التنفيذية العليا»، ولم يُبد رأيًا، وسأل جميع أعضاء اللجنة ليبدي كل رأيه، فقد رفض في البداية أن يعرض رأيه، وتركهم يتحدثون بصراحة عن آرائهم؟

- حدث ذلك .. حتى أن بعضهم ظن أن «جمال» ليس موافقًا، ولكنه وافق عليها تكتيكيًا لغرض أفضل وأسمى من الرفض، وهو إعطاء الفرصة للقوات المسلحة لبناء حائط الصواريخ، والموافقة على وقف إطلاق النار كانت محدودة بفترة زمنية.

- هل هناك إضافة حول قضية اتخاذ القرار عند «جمال عبدالناصر»؟

- لم نلجأ إلى نظريات، وإنما تحدثنا حول متابعة، ووقائع، وأمثلة، وهي خير شاهد. وهي قضية هامة .. ولقد ألقينا الضوء على جوانب مختلفة منها.

٦

جمال عبدالناصر

اختيار الوزراء





«ضياء الدين داود»، و«حلمي مراد»، نموذجان من كبار المسئولين الذين اختارهم «جمال عبدالناصر» من خلال العمل. لم تربطه صلة شخصية أو غير شخصية بهما، ولكنهما -- وفي مواقعهما – كانت جهودهما ضخمة وبناءة، وفوجئنا بأن «جمال عبدالناصر» يتابع هذه الجهود، ويختارهما وزراء.

ولقد أثار الدكتور «حلمي مراد» بالذات ضوضاء حول أسباب خروجه من الوزارة، ولم يكن معظم ما نُشر صحيحًا.

وفي هذا الجزء من الحوار نتعرض مع «سامي شرف» للوقائع الحقيقية لما حدث، وأيضًا للمعايير التي كان يتم على أساسها اختيار الوزراء. قال لي «سامي شرف» في البداية، أن هناك عددًا من المعايير التي كانت توضع كأساس للاختيار في مواقع المسئولية الوزارية، منها طبعًا الالتزام بمبادئ ثورة يوليو، والقدرة على العطاء، وحُسن الأداء، وتقدير المسئولية السياسية، وتفهم مشاكل الجماهير. كانت قضايا الناس هي الأساس الذي يحكم «عبدالناصر» في جميع اختياراته.

- **وهل تم الالتزام بهذه المعايير؟**

– نعم .. إلى حد كبير جدًا – وعلى سبيل المثال – فإنه تم على هذه الأسس اختيار الدكاتره «محمود فوزي»، و«نور الدين طراف»،و«عبده سلام»، و«عزيز صدقي»، و«عبدالرزاق صدقي»، و«لبيب شقير»، و«سليمان حزين»، و«حسن مصطفى»، و«عبدالعزيز السيد»، والمهندس «أحمد عبده الشرباصي»، و«كمال رمزي استينو»، و«أحمد المحروقي»، و«عصام حسونة»، و«هيكل»، و«القوني»، و«عبدالعزيز حجازي»، و«حافظ غانم»، و«محمد حلمي مراد»، و«ضياء الدين داود»، وغيرهم كثيرون.

• نقترب من الواقع ونتحدث - مثلا - عن أسلوب اختيار «ضياء الدين داود». لقد كان «ضياء الدين داود» محاميًا في مدينة دمياط، وأمين الاتحاد الاشتراكي بها، وعضو مجلس الأمة، ولا صلة شخصية تربطه بـ«جمال عبدالناصر»، فكيف اختاره وزيرًا؟

- كان الرئيس «جمال عبدالناصر» يتابع باهتمام ما يدور في جلسات مجلس الأمة، من حوارات ومناقشات، من خلال جهاز خاص في مكتبه، متصل مباشرة بقاعة المجلس. يضغط على أحد الأزرار فينطلق ميكروفون خاص صغير ينقل إليه ما يدور في القاعة.

وبعد هزيمة ٦٧، وبعد إصرار «عبدالناصر» على ضرورة التغيير، والتقاط الكوادر الشريفة، والمؤمنة بالقضية الوطنية والقومية، والقادرة على إدارة الحوار، علاوة على مقدرتها على ممارسة النقد والنقد الذاتي.كان الأخ «ضياء الدين داود» يستطيع أن يقول «لا» عند اللزوم، دون خشية إلا من خالقه فقط. تابع «جمال عبدالناصر»، مناقشاته داخل المجلس، وأُعجب بمواقفه، دفاعًا عما يؤمن به، بالحجة والمنطق.

وسأل عنه من يعرفونه - بعد أن لفت نظره - وعرف نشأته وتاريخ حياته، ووقف عند حادث معين يرجع إلى سنة ١٩٤٨، حيث ثار فلاحو تفتيش الدائرة الزراعية التي كان يملكها الأمير «محمد عبدالحليم»، والتي كانت قرية «ضياء الدين» في نطاقها. في هذه السنة ثار الفلاحون على ما حاق بهم من مظالم، فاندفع- وكان آنذاك طالبًا في كلية الحقوق - مؤيدًا مطالبهم، حاثًا لهم على عدم الإذعان للظلم، وساهم في إنشاء ناد يجمعهم، ونجح في إنشاء رابطة بينهم ليكونوا متفاهمين في موقفهم، فاستجابت دائرة الأمير لمطالب الفلاحين.

درس «جمال عبدالناصر» جميع مواقفه، من «هيئة التحرير»، إلى «الاتحاد القومي»، إلى «الاتحاد الاشتراكي»، فـ«مجلس الأمة» من عام ١٩٦٤، وما قدمه من آراء ودراسات، وما ذكره في الندوات الصحفية، وبصفة خاصة ندوة أقيمت في دار أخبار اليوم»، حضرها «إحسان عبدالقدوس»، و«محمود العالم»، و«أحمد القصبي»، و«أحمد

سعيد»، و«محمود أبو وافية»، و«علوي حافظ»، و«عبدالمولى عطية»، وكان «ضياء الدين» أمينًا للجنة الحريات في «مجلس الأمة». وفي هذه الندوة هاجم «علوي حافظ» الثورة، ورد عليه «ضياء الدين داود» حول خطأ مفهومه للثورة، وأبان الفروق بين الثورة بمبادئها أو بين الأشخاص. كما وضح الفارق بين النقد للهدم من خارج صفوف الثورة، والنقد من داخل الثورة انطلاقًا من الإيمان بها.

وقرر «عبدالناصر» أن يستعين بـ«ضياء الدين داود» في موقع وزاري، وكان مقررًا أن يتولى منصب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة. وبعد أن جلس الرئيس معه، ودارت مناقشة بينهما، قرر أن يسند إليه أيضًا وزارة الشئون الاجتماعية، حيث تطرقت المناقشة إلى موضوع تهجير أبناء القناة، ووضع «ضياء» مقترحات محددة.

وبعد ذلك، رُشح «ضياء الدين داود» لعضوية «اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي»، وفاز بعضويتها بجدارة حيث حصل على ١٠٤ صوتًا.

وهكذا صعد «ضياء الدين داود» إلى قمة العمل السياسي من خلال عمله وجهده وحده، فلم يكن ضمن شلة، كما أنه لم يكن يقيم أساسًا في القاهرة، فقد ظل يقيم بقريته التي بدأ منها عمله السياسي.

- **أُثير كلام كثير حول اختيار د. «حلمي مراد» وزيرًا، وقال أنه اعتذر في البداية.**
- «حلمي مراد» لم يعتذر أبدًا عن قبول هذا المنصب لسبب بسيط، وهو أنه لم يُعرض عليه المنصب أصلاً فرفضه، بل قبله من أول عرض. طبعًا هناك من اعتذروا عن قبول المنصب الوزاري منذ بداية الثورة، أمثال الدكتور «السنهوري»، و«حسن إبراهيم» الذي اعتذر مرارًا، ود. «حلمي بدوي»، والمستشار «عبدالحليم الجندي»، و«محمود محمد محمود»، و«حامد سليمان»، و«د. إبراهيم بيومي مدكور»، و«محمد حسنين هيكل»، وشخص أكثر من مرة.

- **نعود لقصة الدكتور «حلمي مراد»؟**
- في أعقاب أحداث الطلاب بعد ٦٧ و في بداية ١٩٦٨، كان القرار يخضع لإرادة التغيير سواء في الأسلوب أو في الأشخاص.



- **كان «محمد حلمي مراد» مديرًا لجامعة «عين شمس»؟**

- نعم .. وكان عضوًا في التنظيم الطليعي للجامعة، التي كانت تتبع جغرافيا منطقة شرق القاهرة، وكنت أتشرف بقيادتها. وكانت جامعة «عين شمس» من المراكز الاستراتيجية الهامة للتنظيم الطليعي على المستويين الفكري والجماهيري، علاوة على أن نشاط منظمة الشباب في هذه الجامعة كان ذا طابع مؤثر وناجح بشكل ملفت للنظر، وكانت هذه الجامعة بتنظيمها السياسي تُشكل نسيجًا وسيمفونية يسودها الانسجام والتكامل بأسلوب ديمقراطي.

كان موقف د. «محمد حلمي مراد» - يعاونه التنظيم الطليعي من أساتذة وأعضاء هيئات التدريس والكوادر الطلابية - أثناء أحداث الجامعات متماسكًا، واستطاع أن يقوم باحتواء الأزمة بأسلوب ديمقراطي، كما كانت تعليمات القيادة السياسية هي المكاشفة مع القواعد، وبذلك أدت هذه المكاشفة لكسب ثقة القواعد الطلابية في هذه الجامعة.

في ذلك الوقت نفسه، وتنفيذًا لشعار التغيير، فكر «جمال عبدالناصر» من بين أفكار كثيرة أخرى فيما يتعلق بقطاع التعليم أن هذا القطاع هام، وهو من بين الأساسيات التي يجب أن يُبنى عليها وبها التغيير الجديد. وكان «جمال عبدالناصر» قد قال بالنص:

«إن الطلبة يصلون للجامعات وهم لا يعرفون القراءة أو الكتابة، وإن كل بيت النهارده جايب مدرس أو اثنين لأولاده، ودي عملية لا يمكن لأحد أن يتحملها إلا الإنسان القادر، وأنا حا أجيب واحد جامعي علشان يشوف الجامعات عايزه إيه نوعية، وإيه هي نقاط الضعف الموجودة في التعليم العام، حتى نقويه، لأن المصاريف اللي إحنا بنصرفها في المدارس، والطلبة تطلع ما تعرفش تقرأ وتكتب من الابتدائي بعد ست سنوات تعليم، تبقى فلوس بنرميها في الأرض».هذا هو المعيار الذي حكم اختيار أستاذًا جامعيًا لمنصب وزير التربية والتعليم، وانطبقت شروطه على د. «محمد حلمي مراد».

- كيف فوتح الدكتور «حلمي مراد» في تولي الوزارة؟

- أو ما فوتح بتليفون من مكتب السيد «علي صبري» بالاتحاد الاشتراكي، وكان حاضرًا هذه المكالمة السيد «علي صبري»، والسيد «شعراوي جمعة»، حيث عُرض اسم «محمد حلمي مراد» على الرئيس فوافق، ثم طلب أن نفاتحه تمهيدًا لتكليفه رسميًا.

اتصلت به، وعرضت عليه الأمر، فطلب لقاءنا في الاتحاد الاشتراكي، وحضر فعلاً، حيث أوضحنا له الأمر، ووافق. أبلغت الرئيس بموافقته، وحدد له موعدًا في مساء نفس اليوم ليفاتحه الرئيس شخصيًا في الوزارة. وحضر «محمد حلمي مراد» لمكتبي مساءً في «منشية البكري»، ودخل لمقابلة الرئيس «جمال عبدالناصر» - كانت هذه الجلسات ومفاتحات المرشحين للوزارة مسجلة - وفي أثناء المفاتحة تحدث د. «حلمي مراد» ضاحكًا مع الرئيس، وقال له: سيادة الرئيس، أنا كُنت معتقد أني سأعين وزيرًا للتعليم العالي. فرد الرئيس، وشرح وجهة نظره، بأن التعليم الأساسي مهم، وعليك يا دكتور أن تُصلح المنبع بما لديك من خبرات جامعية وآراء أثرتها حول مستويات الطلبة التي تصل للتعليم الجامعي.

وقَبِلَ الرجل التكليف، وبدأ بداية سليمة، وكان من أكثر الوزراء إثارة لمواضيع في اجتماعات مجلس الوزراء، بل في كثير من الأحيان كان «جمال عبدالناصر» يطلب منه الكلام، ويحثه على إثارة المسائل العامة. وكثيرًا ما تحدث مع الرئيس تليفونيًا، كما كان بيت الرئيس «عبدالناصر» مفتوحًا له دون أي تحفظ في كل وقت. وكثيرًا ما طلب مني إبلاغ الرئيس بمسائل يطلب فيه الرأي والقرار، ولم يتردد «جمال عبدالناصر» في الرد عليه في نفس الوقت.

- **كان «حلمي مراد» رئيسًا للجنة متابعة تنفيذ برنامج «٣٠ مارس»؟**

- **كُلف هو والدكتور «عبدالعزيز حجازي» بمتابعة تنفيذ ما جاء في تقارير الوزراء، خاصة بيان «٣٠ مارس»، و هنا بدأت المشكلة الحقيقية التي ترتب عليها أزمة. وفي اعتقادي أنه كان السبب في كل ما حدث، عندما أغرق نفسه هو وحده فقط دون الآخرين في عملية معقدة هي تقييم أعمال الوزارات كليًا، فوقع فريسة لهجوم الجميع عليه بدون استثناء، بما فيهم أعضاء اللجنة المشاركة معه في هذه العملية، مما ترتب عليه - سواء بقصد أو بدون قصد - أن د. «محمد حلمي مراد» بدأ يستخدم منبر الصحافة لإبراز جهوده وما يقوم به، وهذه العملية قادته لأن يتطرق في وسائل الإعلام لمسائل كانت من صميم ما يدور في مجلس الوزراء، مما شكل خروجًا على تقاليد العمل داخل المجلس، ومما شكل أيضًا خروجًا على أسلوب العمل - المتفق عليه مسبقًا - مع الرئيس «جمال عبدالناصر» الذي فتح له جميع الأبواب لإبداء ما يراه من آراء وانتقادات.**

- **أجرت معه «روز اليوسف» حوارا هاجم فيه الوزراء، ومُنع الحوار من النشر، وقد فجر هذا الحوار القضية.**

- لم يكن ما قاله على أنه تقرير لجنة وزارية كذلك، بل كان نقدًا للوزارات الأخرى من وجهة نظره، وأذكر أن «جمال عبدالناصر» لفت نظر د. «حلمي مراد» أكثر من مرة – سواء بصفة خاصة، أو عن طريقي، أو في مجلس الوزراء أمام الوزراء – للبُعد عن هذا الأسلوب، والهجوم على زملائه، إلا أنه فيما يبدو كان يرى أن المسألة شخصية بينه وبين بعض الوزراء، وكانت النتيجة أن قرر «جمال عبدالناصر» بعد مناقشة في قاعة المجلس أن قال للدكتور «محمد حلمي مراد» أنه **لا يستطيع أن يتعاون معه.**

- **قال الدكتور «حلمي مراد» أنه راح ضحية وشايات من بعض رجال «عبدالناصر»؟**

- لم يكن أحد من رجال «عبدالناصر» وراء إبعاد «محمد حلمي مراد» لأنهم هم الذين رشحوه، وهم الذين فاتحوه في قبول المنصب الوزاري، وهم الذين ساندوه طوال فترة توليه الوزارة،ولا يُعقل أن يكون «جمال عبدالناصر» يعقد الأمل على نجاح «حلمي مراد» في تحقيق هدف كبير، ويسعى رجاله الذين اتهمهم «حلمي مراد» - سواء بالاسم أو بالتلميح – إلى إفشاله والدس بينه وبين الرئيس، وهذه **عملية أخلاقية قبل أن تكون أي شيء آخر.**

- **وقال إنه تلقى هدية من إحدى الدول الخليجية، وسلمها للرئاسة مما أثار زملائه الوزراء.**

- موضوع الساعة التي أُهديت للدكتور «محمد حلمي مراد» من دولة خليجية لم **يخرج عن الآتي:**

حضر لمكتبي د. «محمد حلمي مراد» بعد عودته من إحدى الزيارات لدولة خليجية، وقال لي أنه أهديت له ساعة ذهبية، وهو يرى أنها هدية للوظيفة وليست لشخصه، وقد أيدته في ذلك، فطلب مني أن استلمها للتصرف فيها، وحيث أني لم أكن مختصًا بمثل هذه الأمور، فإني رجوته أن يحتفظ بها إلى أن أراجع الرئيس حول التصرف

في هذه الهدية، فوافقني ولم يمض يوم أو اثنان واتصلت به، وطلبت منه الساعة فأحضرها، وحرزت هذه الساعة وأُرسلت بخطاب رسمي وقعته بنفسي بناء على أوامر «جمال عبدالناصر»، وأرسلت الساعة إلى السيد «صلاح الشاهد» كبير الأمناء في ذلك الوقت لاعتبارها هدية دولة.

وقد أقر «صلاح الشاهد» بهذه الواقعة في أحد أحاديثه الصحفية خلال الثمانينيات كما أذكرها الآن.

وبالرغم من كل ما قِيل، و ما حدث، فإن الرئيس «جمال عبدالناصر» طلب مني أن أكون على اتصال دائم بـ«محمد حلمي مراد» بعد إقالته، وكُنَّا نلتقي حسبما أذكر كل يوم أحد من كل أسبوع لفترة إلى أن انقطع هو عن الاتصال.

وبالرغم من هذا أيضًا، فإن «جمال عبدالناصر» قد أعاد «محمد حلمي مراد» بعد إقالته إلى الجامعة، وكُلف بالإشراف على الدراسات العليا بها.



٧

جمال عبد الناصر

الإخوان المسلمون





سوف نتحدث عن علاقة الرئيس «جمال عبدالناصر» بتنظيم «الإخوان المسلمين»، والحقيقة أنه في رأيي، أنه بالنسبة لهذه العلاقة هناك ثلاث محطات لابد أن نقف عندها:

الأولى: هي علاقته بهم قبل ثورة يوليو.

والثانية: علاقته بالإخوان المسلمين بعد الثورة ابتداء من ٥٢ حتى حادث المنشية ١٩٥٤

ثم: ما حدث في سنة ١٩٦٥.

• ولقد كثُر الحديث عن هذه المحطات الثلاث بدرجات متفاوتة. فلنبدأ بعلاقة «جمال عبدالناصر» بالإخوان المسلمين فيما قبل ثورة يوليو .. فما رأي «سامي شرف»؟

- إذا سمحت لي أحب أن أرجع قبل علاقة «جمال عبدالناصر» بـ«الإخوان المسلمين» قبل ثورة يوليو، إلى علاقة النظام أو الحكم في مصر بجماعة «الإخوان المسلمين»، وكان يعتبرها عونًا كبيرًا له باعتبارها تنظيمًا يقاوم النشاط الشيوعي، وكان الملك «فاروق» في نفس الوقت يعمل على دعم وتمويل الجماعة لمواجهة الوفد، كما كان يعتبر أن جماعة «الإخوان المسلمين» هي الجماعة الوحيدة التي تحتكم على قواعد شعبية تستطيع أن تنافس «الوفد» في شعبيته. ومن الصدف العجيبة أنه في تاريخنا القريب جدًا، كان «أنور السادات» يتبع نفس الأسلوب الملكي، ولكن الخلاف بسيط، أنه استخدم الجماعة لمواجهة الناصريين.

علاقة «الإخوان المسلمين» بالملك «فاروق» كانت وطيدة، ولعل هناك واقعتين تؤكدان هذه العلاقة، أنه في أكثر من مرة عندما كان المرحوم الأستاذ «حسن الهضيبي» المرشد العام- وهو في نفس الوقت زوج شقيقة «مراد باشا محسن» ناظر الخاصة الملكية - يقابل الملك «فاروق»، كان يخرج من المقابلة يصرح بأنها زيارة نبيلة لملك نبيل.

وكانت قيادة الإخوان المسلمين [illegible] ضد الكفاح المسلح في منطقة القناة، وهناك أدلة تفيد بأن بعضا ممن كانوا على اتصال بعناصر المقاومة كانوا يأخذون أسلحة ومتفجرات – المفروض أنهم يستخدمونها – ولكنهم يضعونها في مخازن بمحافظة الشرقية، وفي منطقة قناة السويس، وبالذات في منطقة الإسماعيلية.

وأذكر أنه في سنة ١٩٥٤، أنني عندما كنت في المخابرات العامة، كُلفت مع مجموعة من ضباط المخابرات والشرطة العسكرية بأن نقوم بعملية تفتيش واسعة النطاق في منطقة قناة السويس، لاكتشاف مخازن الأسلحة. كان يصحبني في هذه المهمة الزميل «محمود حسني عبدالقادر»، وهو أحد ضباط الشرطة العسكرية، وهو على قيد الحياة حتى اليوم، اكتشفنا مخازن أسلحة كثيرة في مناطق صحراوية، وحول مدينة الإسماعيلية، وعلى مداخل محافظة الشرقية. وعند مراجعة هذه الأسلحة والمتفجرات بواسطة المختصين الفنيين، وجدوا أنها من الأسلحة التي كانت تخرج من مخازن القوات المسلحة قبل الثورة ليستخدمها «الإخوان المسلمين» في المقاومة والكفاح ضد الوجود الإنجليزي.

- **نرجع إلى السؤال الذي طرحته .. وأنا لدي تصور أن «الإخوان المسلمين» في تلك الفترة لم يكونوا على علاقة بالقصر الملكي فقط، ولكنهم أساسًا كانوا على علاقة بالإنجليز، وأعتقد أنه ليس مصادفة أن تكون بداية قيام الإخوان المسلمين في منطقة «الإسماعيلية»، حيث مقر الاحتلال، ومقر شركة «قناة السويس»، وأن أول دعم تلقته جمعية «الإخوان المسلمين» كان من شركة «قناة السويس» الاستعمارية، وكان هذا الدعم سببًا في أول انشقاق في صفوف الإخوان، ثم فيما بعد، سنرى أن هذه العلاقة تتأكد من خلال اتصالهم بالمستشار الشرقي للسفارة البريطانية، مستر «إيفانز» .. كان هذا رأيي .. ونعود إلى علاقة «جمال عبدالناصر» بالإخوان.**

– كان «جمال عبدالناصر» قبل الثورة على اتصال بكل الحركات السياسية. كان يعرف الشيخ «حسن البنا»، ولكنه لم يكن عضوًا في «الإخوان المسلمين»، كما كان يعرف أشخاصًا من «الوفد»،ومن الشيوعيين، لأنه كان يعمل بالسياسة وهو في سنة ثالثة ثانوي.

- «جمال عبدالناصر» لم يكن عضوًا في «الإخوان المسلمين» عند قيام الثورة، والحقيقة أن هذا يتأكد من خلال شهادات أعضاء مجلس الثورة القريبين من «الإخوان المسلمين»، مثل السيد «كمال الدين حسين» الذي قال لي: «إن الإخوان المسلمين لم يكن لهم علاقة بالثورة، بل إن الكلام عن موعد الثورة عندما ذهب إليه أحد الضباط لإخباره به تصادف أن حضر ضابط من المتصلين بالإخوان لزيارته، فلم يتكلم أمامه، بل ذهب إلى حجرة أخرى حتى لا يعرف الإخوان موعد الثورة. وسوف نعرف فيما بعد أن الإخوان ترددوا في تأييد الثورة حتى خرج الملك يوم ٢٦ يوليو، وهذه القضايا معروفة، ثم أصدروا بيانًا بعد خروج الملك. وفيما بعد كانوا هم الذين رفعوا شعار المطالبة بالديكتاتورية، وقد تم لقاء عاجل في بداية الثورة بين «جمال عبدالناصر» و«حسن الهضيبي» المرشد العام، الذي طالب فيه بالحجاب، وإغلاق دور السينما، وقال له «جمال عبدالناصر» إن ابنتك ليست محجبة، وقبل أن تطالبني بفرض الحجاب يجب أن تفرضه على ابنتك، لأن الحجاب لا يُفرض بقانون، بل يأتي نتيجة قناعات شخصية، ومن الأسرة حتى يكون مفيدًا.

بعد ذلك دعني أسألك عن أحداث سنة ١٩٥٤. في عام ١٩٥٤ بدأت مفاوضات الجلاء بين الثورة والحكومة البريطانية، وكان جلاء الإنجليز هو القضية السياسية المحورية التي قام عليها كل العمل السياسي الحزبي منذ بداية النشاط الحزبي، خاصة حزب «الوفد» الذي قام أساسًا على طرد الإنجليز. في هذه الفترة كانت هناك مفاوضات مع الإنجليز، وقد عمل الإخوان على إفشال المفاوضات مما يؤكد هذه العلاقة بينهم وبين الإنجليز؟

- اللقاءات بين الإخوان والإنجليز في تلك الفترة عددها سبعة لقاءات على وجه التحديد، منها مقابلتان في منزل الدكتور «محمد سالم» بالمعادي، وحضر اللقائين من الإخوان المسلمين «منير الدلة»، و«صالح أبو رقيق».

- **هل كانت هذه اللقاءات مرصودة؟**

- كانت مرصودة من جهازين .. «المباحث العامة» و«المخابرات الحربية»، وفي هذا الوقت، كنت في القسم الخاص بالمخابرات الحربية، والقسم الخاص كان معني بالأساس بالشئون الداخلية وتأمين مصر، وكان هذا القسم يضم أربعة أقسام،

أحدهما يتولى متابعة النشاط الحربي والطائفي، ومن هنا كان من صميم اختصاص القسم الخاص في المخابرات الحربية - في ذلك الوقت - متابعة النشاط الداخلي بالتنسيق والتعاون مع جهاز المباحث العامة.

في مقابلتين تمتا في منزل الدكتور «محمد سالم» في المعادي، حضرهما «إيفانز» المستشار الشرقي للسفارة البريطانية في مصر في ذلك الوقت، وحضر من جانب «الإخوان المسلمين»، «منير دلة» و«صالح أبو رقيق»، ومقابلتان تمتا في منزل «إيفانز» المستشار الشرقي للسفارة البريطانية في مصر، دعاهم على شاي، وحضر أيضًا «منير الدلة» و«صالح أبو رقيق».

ثم مقابلة خاصة في منزل المرشد العام، بينه وبين «إيفانز» و«منير دلة»، ومقابلتين تمتا في يناير سنة ١٩٥٤، بين «حسن عشماوي» و«كروزويل» وهو الوزير المفوض للسفارة البريطانية .. وهاتين المقابلتين تمتا على فترتين، الفترة الأولى في نفس اليوم من السابعة صباحًا حتى الظهر، ومن الرابعة بعد الظهر حتى ١١ مساء.

- **كان هذا الوزير يزور مصر؟**

- كان يعمل بالقاهرة، وهو الوزير المفوض بالسفارة. هذه المقابلات السبعة تمت في الفترة ابتداء من نهاية مارس ١٩٥٣، وخلال أبريل ومايو ١٩٥٣، ويناير ١٩٥٤، ولم تخرج الموضوعات التي أُثيرت في هذه اللقاءات عن موقف «الإخوان المسلمين» من الثورة والقضية الوطنية، وهي المفاوضات مع الإنجليز للجلاء، وكان رأي الإخوان المسلمين أن عودة الإنجليز إلى القاعدة في القناة يكون بناء على رأي لجنة مشتركة مصرية بريطانية، وأن الذي يقرر خطر الحرب هي الأمم المتحدة، وهو الرأي الذي تمسك به الإنجليز أثناء المفاوضات طول الوقت، وهو في نفس الوقت الشيء الذي لم تقبله الثورة في المفاوضات.

- **وماذا كان مطلب ثورة ٢٣ يوليو؟**

- الجلاء الكامل، والسيادة الكاملة على الأراضي المصرية، وأن القرار يكون نابعًا من ثورة ٢٣ يوليو فيما يتعلق بجميع شئون مصر.

- أثناء المفاوضات كانت هناك اتصالات بين الإنجليز و«الإخوان المسلمين».

– الفترة حتى يناير ١٩٥٤ في أثناء المفاوضات كانت اتصالاتهم عادية، لم تأخذ شكلاً معينًا، وهناك أشخاص معينون يلتقون بالمستشار الشرقي أو الوزير المفوض.

- **أي أن الاتصالات لم تنقطع؟**

– **نعم لم تنقطع الاتصالات.**

- ماذا كان موقف الثورة من هذه الاتصالات في تلك الفترة الحساسة، هل هو مجرد الرفض والمتابعة فقط، أم أن هناك موقفًا ما؟

– كان هناك مواقف .. إذا أردت الإجابة عن هذا السؤال سوف نتعرض لقصة طويلة تبدأ من ٢٣ يوليو وخروج «الإخوان المسلمين» من الجمعية التأسيسية للضباط الأحرار، عندما عرض «عبدالمنعم عبدالرؤوف» مطالب «الإخوان المسلمين»، رُفضت هذه المطالب، وكان «عبدالمنعم» قد ترك اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، قبل الثورة بستة شهور، وبعد قيام الثورة اكتشفنا في سنة ١٩٥٣ تنظيمًا من «الإخوان المسلمين» في الشرطة والجيش.

كان «صلاح شادي» مسئولاً عن الشرطة، يعاونه «أبو المكارم عبدالحي» و«عبدالمنعم عبدالرؤوف» بالإشراف على تنظيم الجيش. وكان يقود المجموعة «محمود لبيب»، وهو ضابط سابق، ومنذ نهاية ١٩٥٢، وبداية ١٩٥٣ ازداد نشاط هذه المجموعات في القوات المسلحة وفي الشرطة، متوازية مع المطالبة بالوصاية على الثورة، كأحد وسائل الضغط. كان أسلوبهم أن يجمعوا في هذه اللقاءات ضباط الجيش وضباط البوليس في وقت واحد، وأنا شخصيًا حضرت هذه المجموعات، وكان معي آخرون من إخواننا ضباط المخابرات،وكان يُشارك في هذه الجماعات الزميل «زغلول كامل»، والمرحوم «محمود عطية»، وفي بعض الأحيان شارك الزميل «عبدالمجيد شديد»، وكُنَّا نساير ما يدور في هذه اللقاءات، ونقوم بالتبليغ عن تطورات هذا النشاط في داخل القوات المسلحة. وكانت تأخذ شكل تجمع أسبوعي اجتماعي، كدعوة إلى فنجان شاي، أو لقاء في حديقة منزل فلان الفلاني – الذي هو أحد أعضاء «الإخوان المسلمين» من الجيش أو من الشرطة - وفي اللقاء يدور كلام عام، من خلاله يحاولون التقاط بعض العناصر.

وفي نفس الوقت بدأوا يقيمون تنظيماً آخر بين ضباط الصف والمساعدين وهم الصولات. وكان محور الحديث مع الصولات وضباط الصف يتركز حول أن هذه الفئة هي الأحق بقيادة القوات المسلحة والشرطة لأنهم عصب العمل في هذه المؤسسات الحيوية.

مع التبليغ عن هذا النشاط، استدعى الرئيس «جمال عبدالناصر» «حسن العشماوي» إلى مجلس الثورة، وقال له إن لدينا معلومات بكذا وكذا، فلم يرد «حسن العشماوي»، ولكنه وعد بأن يبلغ المرشد العام بهذه الأمور.

ولما سأله الرئيس «جمال» عن معلوماته حول هذا النشاط معلوماته كشخص لأنه كانت هناك صلة شخصية بين الرئيس و«حسن عشماوي» تسمح له بأن يسأله، نفى «حسن العشماوي» علمه بأي شيء عن هذا النشاط، ولم يرد.

واستمر النشاط، فاستدعى الرئيس «حسن العشماوي» للمرة الثانية، وسأله ماذا فعل، هل أبلغ المرشد العام، ورد بأنه بلغ الدكتور الصباحي «خميس حميدة» نائب المرشد العام، وقد صاحب هذا النشاط داخل القوات المسلحة سواء في وسط الضباط أو ضباط الصف نشاط تنظيمي طلابي في جامعتي القاهرة والإسكندرية، وفي يوم ذكرى الشهداء أُقيم احتفال بجامعة القاهرة، وبرز بشكل واضح نشاط الإخوان المسلمين بقيادة «حسن دوح»، وكان المسئول عن التنظيمات الشبابية والنشاط الجامعي، و«عبدالحكيم عابدين» صهر «حسن البنا» والسكرتير العام لجماعة «الإخوان المسلمين».

بعد ذلك تطور النشاط في الجامعة إلى قيام مظاهرات في يناير ١٩٥٤ بجامعة القاهرة، ووقع احتكاك بطلبة آخرين، وبالشرطة، وبالأجهزة المعنية، وكانت المفاجأة أن ظهرت في هذه المظاهرات كرابيج، وسلاسل حديد، وعصي، وإطلاق رصاص، وتبادل إطلاق النار، وتمت بعض الاعتقالات، واعتقل حوالي ٥٠٠ شخص. وكان الملك «سعود» يزور القاهرة في هذه الفترة، وتوسط لدى مجلس قيادة الثورة والرئيس «جمال عبدالناصر» أن يفرج عنهم، وبالفعل تم الإفراج عنهم دون اتخاذ أية إجراءات ضدهم. كانت وساطة الملك «سعود» للإفراج عنهم مقابل أن يتعهدوا بعدم القيام بأي نشاط سياسي في وسط الطلاب.

• لتوضيح المفاهيم.. كان الرأي في ذلك الوقت – وظل – هو عدم مصادرة النشاط الديني لـ«الإخوان المسلمين» كجمعية للدعوة الإسلامية، وكان الاتفاق عدم استخدام الدين لأغراض سياسية، أما نشاطهم الديني فلا حظر عليه؟

– نعم .. ولكنهم بعد الإفراج عنهم لم يلتزموا بشرط الإفراج، بل أصدروا منشورًا ضد «جمال عبدالناصر»، قائلين أنه يعمل لحساب «نوري السعيد» في العراق، و«زاهدي» في إيران، وطالبوا بالتخلص من «جمال» و«نوري السعيد» و«زاهدي». بعد ذلك تم توقيع اتفاقية الجلاء، وقد رصدت الأجهزة في هذه الفترة وحتى سبتمبر ١٩٥٤ اختفاء «حسن الهضيبي» من القاهرة من بداية شهر أكتوبر ١٩٥٤، وتمت محاولة اغتيال «جمال عبدالناصر» في ميدان المنشية بالإسكندرية، وقُبض على «محمود عبداللطيف»، الذي عُهد إليه بعملية الاغتيال، وشكلت محكمة لمحاكمة «الإخوان المسلمين» المتهمين بالاغتيال، وثبت من خلال التحقيقات والاعترافات، محاكمة العناصر الأساسية التالية باختصار وسأسردها باختصار شديد:

أولاً: كان هناك جهاز سري واجبه القيام باغتيالات سياسية.

ثانيًا: كانت هناك مخازن للأسلحة.

ثالثًا: كان هناك تمويل خارجي.

رابعًا: اعترف «محمود عبداللطيف» كتابة، بأن «هنداوي دوير» المحامي سلمه الطبنجة التي استُخدمت في محاولة اغتيال «جمال عبدالناصر» بميدان المنشية بالإسكندرية في مكتب «عبدالقادر عودة» وبعلمه، وكان من المفروض أن تنفذ عملية الاغتيال لـ«جمال عبدالناصر» في ميدان الجمهورية بالقاهرة، ثم استبدلت الخطة لتتم في ميدان المنشية بالإسكندرية. واعترف «محمود عبداللطيف» – كتابة وبخط يده – وهي وثيقة موجودة بأن هنداوي دوير قال له في بيعة خاصة .. ما يلي: «إن الله يُحب أن يرى هذا الدم الساخن في سبيل الله..».

خامسًا: «هنداوي دوير» سلم نفسه للسلطات، واعترف بمحض إرادته ومن تلقاء نفسه بالآتي:

١- أن التعليمات التي تلقاها باغتيال «جمال عبدالناصر» مكتوبة، وأن عليه تكليف «محمود عبداللطيف» بتنفيذ هذه العملية.

٢- أنه سلم «محمود عبداللطيف» الطبنجة التي نُفذت بها محاولة الاغتيال بحضور «عبدالقادر عودة» وفي مكتبه.

٣- بأن التعليمات المكتوبة كانت تقضي أيضًا باغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة، فيما عدا «محمد نجيب»، وتنفذ هذه العمليات بعد اغتيال «جمال عبدالناصر».

٤- التعليمات المكتوبة تتضمن التخلص من أكثر من مائة وخمسين ضابطًا، إما بالاغتيال أو بالخطف من منازلهم.

٥- بعد تنفيذ الاغتيالات والخطف تقوم جماعات من الإخوان المسلمين بالسيطرة على مرافق الدولة.

٦- ويعقب ذلك تشكيل مجلس يتولى إدارة شئون البلاد – بديلاً لمجلس الثورة – منهم «عبدالرحمن عزام»، و«محمد العشماوي باشا» الذي كان وزيرًا للمعارف، وهو والد «حسن العشماوي».

٧- كان هناك تكليف آخر مشابه لتكليف «محمود عبداللطيف»، وقد عهد به إلى الطالب بكلية الحقوق «ناصر الخضيري» لاغتيال «جمال عبدالناصر»، في أي وقت، أو أي مكان يراه مناسبًا.

سادسًا: تقوم جماعات منتقاة من الجهاز السري بنسف وتدمير منشآت استرتيجية في القاهرة والإسكندرية، وفي بعض المحافظات في نفس الوقت.

سابعًا: وُضعت خطة بديلة في حالة فشل اغتيال «جمال عبدالناصر» بإطلاق الرصاص عليه، فيكلف أحد الإخوان المسلمين بارتداء حزام ناسف من المتفجرات، ويندس بين المواطنين أثناء لقائهم بـ«جمال عبدالناصر»، إما في

«مجلس قيادة الثورة»، أو في مبنى «مجلس الوزراء»، ويقوم الشخص المكلف بالعملية باحتضان «جمال عبدالناصر» فينفجر فيهما الحزام الناسف. ولعلمك .. فإن موضوع الحزام الناسف سبق أن جربه الجهاز السري للإخوان المسلمين في أحدأعضائهم – وهو المهندس «فايز عبداللطيف» سنة ١٩٥٣ – وهم يعرفون تفاصيل هذه الواقعة بالطبع.

ثامنًا: دبر «أبو المكارم عبدالحي» – وكان ضابطًا في الجيش والمسئول في الجهاز السري للإخوان المسلمين عن القوات المسلحة - مؤامرة لنسف الطائرة التي كان يستقلها «جمال عبدالناصر» في تنقلاته.

تاسعًا: أُعيد تنظيم الجهاز السري سنة ١٩٥٣، وتولى قيادته «يوسف طلعت» الذي كان له الفضل الأكبر في انتخاب «حسن الهضيبي» مرشدًا عامًا للإخوان المسلمين، كما أنه كان أحد المدبرين الرئيسيين لمحاولة اغتيال «جمال عبدالناصر» في ميدان المنشية.

وبالمناسبة .. فقد كانت المسئولية بالنسبة للجهازالسري «للإخوان المسلمين» تقع على عاتق كل من (لجنة الإشراف): «يوسف طلعت»، «إبراهيم الطيب» مسئولاً عن القاهرة، «أحمد حسين» مسئولاً عن الأقاليم، «صلاح شادي» مسئولاً عن الشرطة، و«أبو المكارم عبدالحي» مسئولاً عن الجيش.

وشُكلت لجنة عُليا للجهاز،وهي تمثل السلطة العليا للجهاز من كل من: «السيد سابق»، «محمد خميس حميدة»، «محمود الصباغ»، «محمد فرغلي»، و«أحمد زكي».

هذه هي التمثيلية التي يدعون أنها دُبرت بواسطة «جمال عبدالناصر».

- المحكمة التي حاكمت الإخوان كان يرأسها المرحوم «جمال سالم»، ومن أعضائها «أنور السادات»، و«حسين الشافعي»، وهو قريب جدًا من الإخوان. لكن الإخوان الآن يقولون إن حادث «المنشية» كان خطة مدبرة للتخلص منهم. طبعًا كان يمكن حل «الإخوان المسلمين» بقرار، بل إنه سبق حلهم حتى قبل الثورة. ومن الغريب أن يُقال أن «جمال عبدالناصر» أرسل في هذه الفترة لشراء قميص واق من الرصاص ليستعد لدوره في التمثيلية.

- هذا غير صحيح .. فـ«جمال عبدالناصر» كان مؤمنًا. وواقعة القميص الواقي من الرصاص صحيحة، فقد أحضره «حسن التهامي» أثناء زيارته لأمريكا، من تلقاء نفسه، على أساس أن يقدم خدمة لـ«جمال عبدالناصر»، لكن «عبدالناصر» غضب منه غضبًا شديدًا، ورفضه رفضًا باتًا. وفي حياته لم يستخدم «عبدالناصر» أي قميص واق من الرصاص والنقطة التي أرجو أن نتعرض لها هي الفكر العام للإخوان من أيام «حسن البنا»، إنه يقول: «نحن مسلمون وكفى، عقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى»، هذا نص كلام المرحوم «حسن البنا» وقال: الإسلام طاعة وحكم، مصحف وسيف.

هذا الغموض في تقديري كرجل سياسة يساعد على الانتشار، خصوصًا في الأوساط غير المتعلمة والشباب، والمقصود به التجميع، وعدم وضع برنامج حتى لا يكون هناك مجال للاختلاف، لأنني عندما أُناقش أي إنسان، وأقول له: قال الله تعالى، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم، سيكون مجال المناقشة ومجال الحوار صعبًا جدًا، لكن عندما أقول أن «س» من الناس يقول كذا؛ يستطيع أن يناقشني، فهذه وسيلة تجميع ميسرة وسهلة جدًا، وهي الاستراتيجية التي يعملون عليها، ولذلك فالظاهر أن هناك قاعدة شعبية عريضة جدًا حول هذه الجماعة لأن المفاهيم غامضة غير واضحة.

- **حتى لا يضيع منَّا الخيط نعود إليه .. فهناك من صَرَّح، وهناك من كتب، في الأيام الأخيرة ضمن الحملة على «جمال عبدالناصر» التي بدأت، وأُطلق لها العنان منذ عام ١٩٧٤، أن «جمال عبدالناصر» كان يحتاج إلى شيء ضخم مثل هذا الحدث لغرس جماهيرية له، والخبراء الأمريكيون في تلك الفترة نصحوا بخلق ما يُلهي الناس، وعمل هالة حتى يُعتمد كزعيم، لذلك يُقال أن محاولة اغتيال «جمال عبدالناصر» في ميدان المنشية بالإسكندرية كانت تمثيلية؟**

- أنا في دهشة، ففي هذه الفترة قيل أن «عبدالناصر» كان منحازًا للأمريكان، وقيل فيما بعد أن «عبدالناصر» باع البلد للروس. هذه جملة اعتراضية، لكن «عبدالناصر» لو كان يقبل التبعية سواء لهذا أو لذاك – وهو لم يكن بالقطع هذا الرجل – ما كان قام بالثورة، وما كان بدأ باستقلال الوطن وخروج الإنجليز، وطرد الاحتلال الإنجليزي، ولم يكن يشغل نفسه والبلد معه في قضايا تنمية وتحرر، وكان يستطيع أن يعيش منعمًا، ويحيا حياة سهلة، ولم يكن هذا «جمال عبدالناصر».

قبل أن نتكلم عن «كمال أبو المجد»، أريد أن أقول أن حقبة الستينات.. بها لا يقبل مجال للشك، بغض النظر عن كوننا نختلف أو نتفق بأنه حدثت تجاوزات – وهذا موضوع آخر ليس مجال بحثنا الآن – علمًا بأن التجاوزات مهما كان حجمها وأسبابها مرفوضة.

نجيء لحادثة الدكتور «كمال أبو المجد»، وقد ألقى محاضرة رأت فيها أجهزة الأمن مساسًا بالنظام، وتشجيعًا لهذا التيار، فتم إلقاء القبض عليه، وعندما علم بذلك «جمال عبدالناصر»؛ كلف السيد «زكريا محيي الدين» بمتابعة الموضوع، ثم رفع السيد «زكريا محيي الدين» تقريرًا إلى الرئيس أنه لم يكن يعني تأييد هذا التيار، وإن كانت اتجاهاته إسلامية، إلا أنه ليس منظمًا، وليس مشاركًا في المؤامرة، وبناء على ذلك تم الإفراج عنه في الحال.

- **واقعة الدكتور «عبدالعزيز كامل»؟**

- نفس الشيء .. فالدكتور «عبدالعزيز كامل» كان أستاذًا في كلية الآداب في هذه الفترة، وكان يتناول في محاضراته «الإخوان المسلمين»، بشكل أو بآخر بما يؤيد وجهة نظرهم، ولكنه لم يكن مشاركًا في التنظيم أو مؤيدًا له، و«عبدالعزيز كامل» أصبح وزيرًا مع «عبدالناصر» بعد ذلك، وهذا يدل على أنه لم يؤخذ الإنسان بتقرير.

- **هل صدرت قرارات الإفراج عن «الإخوان المسلمين» في عهد «جمال عبدالناصر»؟**

- نعم .. بعد ١٩٦٧ .. قرر «جمال عبدالناصر» أن تتم تصفية المعتقلات، واتخذ إجراءات لجمع شمل الجبهة الداخلية، واعتبر أن فترة السجن كافية جدًا، لأن تكون عملية ردع، وعُقدت اجتماعات ولقاءات وحُددت فيها أسماء، وبدأ فعلاً الإفراج عن «الإخوان المسلمين». وأذكر أنه في مايو ١٩٧١ لم يكن في المعتقل أو في السجون بالنسبة لقضية «الإخوان المسلمين» أكثر من مائة وأربعين واحدًا.

- في نهاية هذا الجزء من الحوار، أريد من جانب أن أؤكد على حقيقة وهي أن الخلاف مع «الإخوان المسلمين» لم يكن خلافًا دينيًا، ولكنه كان خلافًا سياسيًا، وأن الخلاف مع جمعية أو فرقة لا يعني الخلاف مع الإسلام، وكان الخلاف حول أمور سياسية عندما تآمروا ورفعوا السلاح ضد الثورة، وأن المتتبع لمسيرة الثورة الناصرية سوف يرى أنها قدمت إلى الإسلام ما لم يُقدم من قبل لدعمه والانطلاق به، كدعوة عالمية، بل وأيضًا والتعريف به.

- اتفق معك تمامًا،وأحب أن أضيف:

أولاً: مؤامرة سنة ١٩٦٥ لم تكن عملية محلية خطط لها وحاول تنفيذها تنظيم «الإخوان المسلمين» المحلي، بل إن التحقيقات والمحاكمات العلنية قد أثبتت في أنها كانت عملية دولية، فالتخطيط والتمويل والتسليح وأسلوب التنفيذ كان أجنبيًا ومدروسًا من سنوات سابقة.

لقد كان وراءها أجهزة المخابرات، سواء الأمريكية المركزية CIA أوالـ MI6، والمخابرات الألمانية الغربية، وتوابع لهذه الأجهزة – للأسف الشديد من بعض الدول العربية – وكان دورها تهيئة أماكن اللقاء بين إخوان الداخل وإخوان الخارج، حيث كان يتم تبادل المعلومات والاتفاق على وسائل وأماكن وتواريخ تهريب الأسلحة والمتفجرات والتمويل.

ولدى الأجهزة الأمنية سجلات وتقارير ووثائق، وتسجيلات هائلة بهذه المعلومات، كما أن جهاز المباحث العامة كان مخترقًا لهذه الاتصالات واللقاءات.

ثانيًا: من بين أسباب المؤامرة أيضًا الجانب الاقتصادي، وضرب التنمية في مصر بالذات، لأنها مرض معدي سيصيب الأمة العربية، وبالتالي العالم الثالث، ولابد من استنزاف شعوب هذه الأمم حتى لا تُضار مصالح الشمال، ولذلك فالحروب المحدودة لابد أن تستمر، وإذا لم تُفلح فليكن البديل هو الغزو من الداخل، وهذا هو ما حدث سنة ١٩٦٥، بعد تجارب نفذت في كل من «الكونجو» و«تنزانيا» و«غانا» و«إندونيسيا»، فلماذا لا تُنفذ في مصر التي فشلت محاولات ضربها عسكريًا.

ثالثاً: لو قمنا بحصر شامل لمخطط مؤامرة سنة ١٩٦٥ لكانت الحصيلة هي:

١- خطط تفصيلية بخرائط وكروكيات لجميع الأهداف الاستراتيجية في مصر .. من الإسكندرية حتى أسوان.

٢- جماعات مسلحة، ومزودة بأدوات نسف المصانع والكباري والطرق الرئيسية – بما فيها الطريق الذي يسلكه «جمال عبدالناصر» من «منشية البكري» حتى القصر الجمهوري بالقبة – عن طريق بالوعات المجاري .. إلخ، والمصانع الكبرى، سواء في القاهرة أو الإسكندرية أو المحلة الكبرى أو نجع حمادي أو حلوان، والقناطر الخيرية ومحطات الكهرباء، ومحطات محولات السد العالي .. شيء رهيب .. كل هذا ثابت، سواء في التحقيق أو في المحاكمات العلنية التي تمت، وكل شيء مثبت وموثق.

٣- خطة اغتيالات كاملة، للقيادات، والسياسيين، وضباط القوات المسلحة، وضباط الشرطة، والأدباء والفنانين والفنانات، ورجال الإعلام سواء من الصحفيين أو من الإذاعة والتليفزيون.

٤- مخازن أسلحة وذخائر ومتفجرات – وقد ضُبطت جميعها – بخلاف التي ضبطته عن طريق الكمائن التي أُعدت في جميع منافذ مصر البرية والبحرية، والتي جاءت عن طريق أسوان وبعض مناطق سواحل البحر الأحمر، وكانت المعلومات نتيجة اختراق الأجهزة للتنظيمات الخارجية، هي التي مكنت السلطات من تحديد طرق التهريب والوسائل المستخدمة.

هذا عرض سريع لتقدير حجم المؤامرة. ولتفسير أن مصر كانت - وسوف تظل - مستهدفة من الخارج ومن الداخل. وهذا هو الأخطر، لأنه ثبت بالتجربة أن العدوان الخارجي لا ينجح مع شعب مصر، ولكن الغزو الداخلي شيطان مدمر، لأنه أساسًا يقوم على عمليات غسيل مخ وتغرير بالشباب.

ولنا لقاء آخر .. لنستكمل حواراتنا حول قضايا أخرى.



٨

جمال عبدالناصر

عامر .. العلاقة .. المؤامرة





هذا جزء طويل .. ولكنه هام .. لأنه يتعرض للعلاقة الشديدة التعقيد بين «جمال عبدالناصر» والمشير «عبدالحكيم عامر»!

والحديث في هذه القضية يتشعب ويطول، لأنه – إذا أردنا الدقة – فلابد أن نتبع هذه العلاقة منذ ما قبل ثورة يوليو، حتى ما بعد الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧. وإذا كانت أقلامًا كثيرةً قد تناولت هذه العلاقة، إلا أن «سامي شرف» يضع إضافات كثيرة، وتفاصيل دقيقة في هذه العلاقة، خاصة عن الأيام الأخيرة، وقبل انتحار «عامر»، ولقد استغرقت مناقشة هذه العلاقة جلسات متعددة، وربما كان دوري خلال هذه الجلسات هو الاستماع والاستفسار، مجرد الاستفسار السريع، لأن المعلومات التي وضعها «سامي شرف» كثيرة ومتشعبة، ولا تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

- **أعرف مقدمًا أن هذه القضية هامة وحساسة ومعقدة، وقد تستغرق منا عددًا من جلسات الحوار. القضية هي علاقة الرئيس «جمال عبدالناصر» بالمشير «عبدالحكيم عامر».**

وهي قضية معقدة، لأنني شخصيًا أمضيت سنوات أبحث عن أدق التفاصيل في هذه العلاقة، لأضمنها كتابًا أصدرته عن علاقة «ناصر» بـ«عامر». وهي أيضًا قضية الرجل الأول والرجل الثاني في عالمنا الثالث عمومًا. وعندما نتعرض لهذه العلاقة، فإننا لابد أن نرجع إلى البداية، وأن نقف بالتفصيل على المنحنيات والمطبات فيها، وهي كثيرة. وسوف نتحدث أيضًا عن انهيار هذه العلاقة، بتآمر المشير «عامر» على الرئيس، ثم نهاية المشير، تلك النهاية الدرامية القاسية. فمن أين نبدأ ..

رؤيتي لشخصية المشير «عامر» أنه دائم دمث الخلق، شهم، لطيف المعشر، متسامح، محبوب، لا يرفض طلبًا لأحد. تلك هي الصورة التي كونتها عن «عبدالحكيم عامر» خلال ثمانية عشر عامًا، كنت إلى جواره ومشاركًا في جميع مهامه بالخارج كمستشارًا له، ومتصلاً به كل يوم، ربما أكثر من مرة. فقدكانت تعليمات الرئيس أن كل ورقة تُعرض عليه، تُرسل إلى المشير في نفس اللحظة دون استشارة، والقرارات التي تصدر دون أن يكون شريكًا فيها يكون أول من يعرفها، وكان «عبدالحكيم» هو الوحيد الذي يعرف تحركات الرئيس السرية.

هذه مقدمة ضرورية حتى أوضح ما أُطلق عليه اسم علاقة «التوأمة» التي كانت تربطهما، ولم يكن «عبدالحكيم» يقول أن صوته في جيب «عبدالناصر»، لأن «عبدالناصر» لم يكن يحتاج إلى من يضع صوته في جيبه، فكان في حاجة إلى رجال حوله، يكون لهم رأي، يناقشون، ويتحملون المسئولية. العلاقة بينهما قبل الثورة، وابلة قيامها معروفة، لا أريد أن أعود إليها، ولكني أقول أن التركيبة الاجتماعية للقوات المسلحة يوم ٢٣ يوليو كانت غريبة، فهي تضم أبناء فئات معينة، مثل أبناء رجال القصر الملكي، والإقطاعيين، والأثرياء، والحزبيين، إلى جانب قلة من أبناء الطبقة المتوسطة.

وكان هناك وطنيون ليست لهم انتماءات حزبية محددة، وكان لابد من تأمين هذه القوات بحيث يقودها شخص لا يكون ولاؤه موضع أي شك، ويكون قريبًا من قائد الثورة، قادرًا على التجميع واتخاذ القرار. وتوفرت كل هذه الشروط المطلوبة في «عبدالحكيم عامر»، وهكذا رُقي إلى رتبة اللواء، وعُين قائدًا عامًا للقوات المسلحة، على أساس أنها عملية تأمينية، أُضيفت إلى واجبات أخرى تدريبية وتعليمية. ووضعت القيادات العسكرية المؤهلة في مكانها الصحيح، وأُحيل كل من وصل إلى فوق رتبة المقدم إلى المعاش، عدا قلة محددة بقيت لصلاحيتها ولحفظ التسلسل في القيادة. وأصبحت كافة الوحدات المقاتلة تحت قيادة عناصر شابة مؤهلة.

واتخذ أيضًا قرارًا بأن تكون الكلية الحربية، وهي معمل التفريخ على مستوى عال في كافة المجالات، واختير لها قائد الرجل الذي بنى القوات المسلحة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧، الفريق أول «محمد فوزي».

اتسع حجم القوات المسلحة على الورق، وتجمدت القيادة العسكرية عند حد معين، من الثقافة والعلم والمعرفة، واكتفت بمتابعة النواحي الأمنية فقط دون ملاحقة التقدم العلمي العسكري، ولقد فرضت الظروف الأمنية نفسها في السنوات الأولى للثورة في اختيار قادة الأسلحة.

- ربما كان أول احتكام عملي لهذه القيادات هي حرب ١٩٥٦، التي كانت أيضًا بمثابة خلاف بين «عبدالناصر» و«عبدالحكيم عامر»؟

– نعم .. لقد أُديرت هذه الحرب من ثلاثة مواقع رئيسية: «مجلس قيادة الثورة» حيث كان يقيم الرئيس، و«القيادة العامة للقوات المسلحة» بكوبري القبة حيث كان يُقيم المشير، و«رئاسة مجلس الوزراء» حيث كان الرئيس يجتمع مع هيئة مكتبه ومستشاريه، وكان مبنى رئاسة مجلس الوزراء هو المكان الذي تصب فيه جميع المعلومات لتنقل إلى الرئيس.

- **ما هو دور القيادات العسكرية في حرب ١٩٥٦؟**

لقد انهارت هذه القيادات منذ اللحظة الأولى، وظهر ذلك في القرارات والتصرفات العصبية والمتضاربة في كثير من الأحيان، وكانت المعلومات العسكرية عن العدو قاصرة، ولم يكن هناك تنسيق في التخطيط، أو في التنفيذ أثناء العمليات، وكل سلاح يعتبر نفسه إقطاعية مستقلة لا يحق لنظيره أن يتعاون معه أو يتدخل في شئونه.

وقد استقر رأي الرئيس على تغيير هذه القيادات، وتحدث مع «عبدالحكيم عامر» في ضرورة تغيير بالذات الفريق «صدقي محمود» قائد الطيران، والفريق «سليمان عزت» قائد البحرية، ورأى «عبدالحكيم» تأجيل الأمر لفترة، حتى يتم التفكير في البدائل وتأهيله، وحتى لا يفسر الأمر، وكأنه فشل له شخصيًا مما يؤثر على وضعه العام من القوات المسلحة، علاوة على أن السيطرة الأمنية على القوات قد تُفلت في هذه الظروف.

ورغم عدم اقتناع الرئيس بذلك إلا أنه أعطى المشير شهرًا للتنسيق في هذا الموضوع. ومضى شهر، وشهران، وثلاثة، و«عبدالحكيم» يساوم، بعد أن أقنعه بعض رجاله أن في ذلك إضعاف له شخصيًا.

- ولماذا لم يحسم «عبدالناصر» الأمر، وقد خرج من عدوان ١٩٥٦ زعيمًا منتصرًا، وقائدًا عربيا، وأصبح رمزًا وموضع ثقة في مصر والعالم العربي؟!
- كان «عبدالناصر» إنسانًا، ويعمل في ظروف غاية في التعقيد، تفرض نفسها على حركته، و لم يكن المجتمع قطعة من الصلصال تشكلها كما نريد، كانت هناك صراعات، وقوى مؤثرة، وتوازنات يجب أخذها في الاعتبار. إن أي انتكاس للثورة في قطاع القوات المسلحة بالذات يمثل ردة عنيفة.

ولم يكن ذلك سهلاً أن يحدث في أعقاب عدوان عسكري هدفه إسقاط النظام، وقوات عسكرية معادية مازالت على أرض الوطن.

ففي خلال المواقف الحرجة التي كان البعض يتوقع أن يكون «عبدالناصر» حاسمًا قاطعًا كما تعودناه، نجده صابرًا منتظرًا. لا يجب أن يؤخذ الأمر بهذه البساطة، لابد أن نضع في اعتبارنا كل هذه الحسابات، فكان يتبع سياسة النفس الطويل، فيشخص الموقف والأحداث والظروف التشخيص الصحيح، ويدرس كافة الاحتمالات، ثم يزن المكاسب والخسائر المترتبة على القرار الذي سيتخذه بميزان حساس دقيق، وأيضًا يضع نفسه مكان جميع الأطراف التي قد تتأثر بالقرار.

ويحسب ردود الفعل المحتملة من كل طرف، وأخيرًا يحسب حساب القوى الاجتماعية المتصارعة، ومدى تأثير كل من هذه القوى، سواء على حدة، أو مع بعضها بالقرار الذي سيُتخذ.

وإذا صهرنا كل هذه العناصر في بوتقة لخرجنا بموقف لا يُحسد عليه من يتخذ القرار. وأنا لا أُعقد الأمور أو أُصعبها، فقد كان هذا هو «عبدالناصر».

- لم تكن العلاقة سرية بين «عبدالناصر» و«عامر»، وكانت هناك تناقضات، وفي تقديري أنه وقع أكثر من شرخ في هذه العلاقة، منها حرب ١٩٥٦، ومنها دور «عامر» في الانفصال، ومنها تقديم «عامر» لاستقالته بعد محاولة مجلس الرياسة التدخل لتغيير القيادات العسكرية في عام ١٩٦٢.
- وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك تناقضات ترجع أساسًا إلى طبيعة تكوين الرجلين.

كان عبدالناصر يهتم بالقراءة والاطلاع، ولديه قابلية كبيرة للاستماع، وعنده قدرة على المناقشة والإقناع، والرغبة في أن يستزيد من العلم، ومعرفة كل جديد، وإذا أخذنا «عبدالناصر» من قبل الثورة حتى التخرج؛ حتى رئاسته، لوجدنا في شخصيته تغييرًا مساحته واسعة جدًا.

وكان «عبدالناصر» يطلب ذلك من كل الذين يعملون معه. فقد تطوروا جميعًا أو عمل على تطويرهم، فيما عدا واحدًا أو اثنين عهد إليهما بمهام تتناسب مع مقدرتهما.

وبالعكس كان «عبدالحكيم عامر»، الذي كان إنسانًا بكل الصفات التي ذكرتها، ولكنه لم يكن لديه ميل للقراءة والاهتمام بتنمية مداركه الثقافية، وكانت طريقة تفكيره قبلية، فلم يحاول أن يزيد من معرفته السياسية أو العسكرية التي كانت مجاله الأساسي، فتوقف عند بداية الثورة في كل معلوماته، خاصة العسكرية.

ومن هنا .. فإن «عبدالناصر» بعد ١٩٥٦، عندما أصبح رئيسًا وزعيمًا لمصر وللأمة العربية، ولحركات التحرر بلا منازع، لم يُصبح وجوده في رئاسة الدولة مبنيًا على ثورة ٢٣ يوليو ورئاسته لمجلس الثورة والضباط الأحرار، وإنما أصبحت قاعدته من العرض والاتساع كبيرة جدًا سواء وطنيًا -على الصعيد الإقليمي في مصر -أو عربيًا أو عالميًا.

لم يحاول «عبدالحكيم عامر» تطوير نفسه كنائب لـ«جمال عبدالناصر»، وكقائد عام للقوات المسلحة، ليكون المؤهل ليصبح الرجل الثاني، كما يجب أن يكون عليه من يحتل هذا الموقع، إنما كان -وأرجو ألا أكون متجاوزًا -يحتل موقعه بحكم العلاقة الوثيقة والشخصية التي كانت بينه وبين «جمال عبدالناصر»، ونستطيع أن نقول أن «عبدالحكيم عامر»، استمد موقفه هذا من خلال «عبدالناصر»، وليس من خلال جهده وإمكانات عمله.

- ما هي ظروف تعيين الفريق أول «محمد فوزي» رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة؟

- لم يكن الفريق «فوزي» من شلة القادة الذين كانوا يحيطون بـ«عامر» ويكونون ما يمكن أن نطلق عليه اسم «قبيلته». كان فوزي معروفًا أنه مدرس أجيال، وعندما كان مدير الكلية الحربية، عقد امتحان تحريري لقبول دفعة في الكلية تقدم لها آلاف، ومن خلال أوراق الامتحان لاحظ نقصًا معيبًا ومشينًا في معلومات الطلبة العامة.

فحاول أن يلتقي بالمشير «عامر» ليضع الأمر أمامه، فلم يوفق، فطلب لقاء «عبدالناصر»، وقابله، وكُنّا في الإسكندرية، وعرض على الرئيس الإجابات، ونطرق الحديث إلى ملاحظات عسكرية حول أسلوب التدريب.

في ذلك الوقت كان الفريق «علي عامر» رئيس الأركان، يُنقل إلى القوات العربية المشتركة، فطلب «عبدالناصر» إلى «عبدالحكيم» أن يعين «فوزي» على أساس أن سيضبط العملية التدريبية للقوات المسلحة.

- **ألم يعترض «عبدالحكيم عامر» على هذا التعيين؟**

- اعترض ضمنًا وليس صراحة، عندما كان الرئيس يطلب تعيين شخصية عسكرية كبيرة لم يكن «عبدالحكيم» يعترض، كان يوافق، ولكن البيروقراطية من رجاله كانت تجمد هذا الشخص.

- **هل يمكن أن نقول أن «سامي شرف» كان له دور في تعيين الفريق «فوزي» رئيسًا للأركان؟**

- إطلاقًا لم يكن لي دور.

- **هل نستطيع أن نقول أن «عبدالناصر» وضع الفريق «فوزي» في قيادة القوات المسلحة كعين له؟**

- لا .. ليس هذا صحيحًا .. فلم يكن له اتصال على الإطلاق بـ«جمال عبدالناصر».

- **ألم يحاول الفريق «فوزي» أن يبلغ الرئيس أمرًا ما؟**

- الفريق «فوزي» كان رجلاً منضبطًا، شديد الانضباط، فكان يتبع تسلسل القيادة.

- **ألم يقابل الفريق «فوزي» الرئيس في تلك الفترة؟**

- قابله باعتباره مساعد الأمين العام للجامعة العربية، أما فيما يتعلق بالقوات المسلحة فلم يحدث فيما عدا المقابلة التي تمت من قبل عندما كان مديرًا للكلية الحربية، وعرض عليه ملاحظاته حول مستوى طلبة الثانوية العامة في معلوماتهم العامة.

- ألم تصلكم معلومات أن الفريق «فوزي» لا يمارس عملاً كرئيس الأركان بالقوات المسلحة؟

– من أين تصل؟

- حتى من خلال علاقتك العائلية مع الفريق أول «محمد فوزي»؟

– لم يكن هو يسمح بالحديث في ذلك، ولا أنا أيضًا.

- كان «عبدالحكيم عامر» يقضي الليل ساهرًا، ينام بالنهار، ولا يذهب لمكتبه نهارًا ليمارس عمله كمسئول عن القوات المسلحة .. ألم تصلكم هذه المعلومة؟

– وصلت .. ولكن لم يحدث أن طلبه الرئيس ولم يجده.

- ألم تصلكم معلومات أو شائعات حول علاقات «عامر» الشخصية؟

– كانت البلد مليئة بالإشاعات.

- **هل وصلتكم بعض هذه الشائعات؟**

– كانت تصل، وزاد الكلام قبل هزيمة ١٩٦٧.

- هل وصلتك عن طريق أجهزة شعبية أم رسمية؟

– تبليغ غير مكتوب من بعض أفراد من الاتحاد الاشتراكي.

- هل كانت لديكم معلومات أن المشير «عامر» يدخن؟

– جاءت هذه الرواية لأول وآخر مرة على لسان «حسن التهامي» سنة ١٩٥٦، وفي تلك الفترة تمت تحريات حولها، وثبت أن الذي كان يدخن هو أحد إخوته وليس هو.

- **لا نريد أن نتعرض الآن لأحداث نكسة ١٩٦٧ من الناحية العسكرية، فسوف** نتعرض لهذه القضية الهامة في مكان آخر، ولكننا نستمر في الحديث عن العلاقة بين الرجلين .. ونصل إلى قضية المؤامرة .. مؤامرة المشير ورجاله على «عبدالناصر»، وهناك كلام كثير، يرى البعض أنه لم تكن هناك مؤامرة، وقد قال لي شخصيًا اللواء «أحمد عبدالله» قائد الصاعقة الأسبق، وأحد الذين أُدينوا في قضية المؤامرة أنه كانت هناك مؤامرة فعلاً. هل يمكن أن نُلقي الضوء على أحداث هذه المؤامرة؟

بعد انتهاء «جمال عبدالناصر» من إلقاء الخطاب الذي أعلن فيه التنحي، توجه «عبدالحكيم عامر» إلى شقة في الزمالك كانت تُستخدم كمنزل آمين، وتتبع اللواء طيار «عصام خليل» مدير المشروعات الفنية بالقوات المسلحة، والمدير السابق للمخابرات الجوية، لذلك فإن ما يدور فيها كان مرصودًا منذ البداية، وكان المفروض أن تكون إقامة «عبدالحكيم» فيها سرية، وفق ما أُبلغنا به.

ولم تمض أربع وعشرين ساعة إلا وكان عنوان الشقة مدونًا لدى عدد من الضباط، وبصفة خاصة قادة الأسلحة الرئيسية، وقادة أفرع قيادة القوات المسلحة، وبدأ بعضهم يتصل تليفونيًا بالمشير «عبدالحكيم عامر»، وتمت فعلاً اتصالات مع كل من «صدقي محمود»، والفريق «عبدالعزيز مصطفى»، والفريق «سليمان عزت»، واللواء «عبدالرحمن فهمي»، واللواء « عبدالحليم عبدالعال»، وكانت هذه الشقة مُؤمّنة قبل ذهاب «عامر» إليها، وكانت المكالمات في حدود المجاملات وعرض الخدمات الشخصية، وكانت ردود «عبدالحكيم عامر» جس نبض موقف كل منهم.

عاد المشير «عبدالحكيم عامر» بعد ذلك إلى منزله بالجيزة، وهو أحد القصور، ويقع على النيل مباشرة، يتكون من دورين .. الأول للاستقبال والطعام، والثاني لإقامة المشير وأسرته، وبدروم تحتله مكاتب السكرتارية، وحديقة ذت سور مرتفع. وفور توجه المشير «عبدالحكيم عامر» إلى الجيزة ازدادت الحركة والنشاط داخل وحول القصر.

وبدأت بعض العناصر من المدنيين والقوات المسلحة في التردد عليه، وظهرت في الشارع لأول مرة ورقة مطبوعة تحمل استقالة كان قد قدمها المشير «عبدالحكيم عامر» عام ١٩٦٢ إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» يتحدث فيها عن قضية الديمقراطية وعدد من القضايا السياسية!

وكان ذلك بداية نشاط يتحتم مراقبته. وكانت المراقبة في هذه الظروف صعبة، فإن العلاقة الخاصة والحساسة بين«عبدالناصر» و«عبدالحكيم عامر» تجعل من الصعب تصور أن «عبدالحكيم» سيتحرك ضده أو ضد النظام. كما أن المراقبة هنا كانت لشخص غير عادي، وبهدف احتمال تورط عناصر من القوات المسلحة.

ولصعوبة أن تركز المتابعة في جهاز واحد، فقد تم التنسيق بين الأجهزة المختلفة لتتابع هذا النشاط، وأخذ كل جهاز واجبًا محددًا، وقد أسفرت نتائج المتابعة أن عددًا من الضباط المعروفين بولائهم للمشير، وكذلك بعض أقاربه وبعضهم أعضاء في «مجلس الأمة» يترددون عليه.

- **هل كانت هذه المراقبة هي التي كشفت أن هناك مؤامرة تُدبر يقوم بها المشير «عامر» ورجاله؟**

- لا .. لم تكن المراقبة إلا مؤشر واحد وبسيط، ففي يوم ٢٤ يونيو، وقعت في وقت واحد، وبشكل تلقائي ثلاثة أحداث:

الأول: اتصل بي السيد «علي صبري» في العاشرة والنصف وسأل عن الرئيس، وعندما قلت له أنه ليس بالمكتب طلب مني أن أذهب إليه سريعًا لأمر هام لابد أن أنقله إلى الرئيس بعد سماعه منه.

الثاني: وأنا أغادر المكتب، دخل سكرتيري ليبلغني أن العميد «ع»، يريد مقابلتي لأمر على جانب من الأهمية، وطلبت أن يوجز الموضوع، وكان عن ما أسماه بوادر مؤامرة، ويحتاج الأمر إلى حديث طويل.

والثالث: وأنا أدير محرك السيارة في طريقي إلى السيد «علي صبري» إذا بسكرتيري يناديني بصوت عال: يافندم .. يافندم .. استنى لحظة، العقيد «س» من الدفاع الجوي اتصل الآن تليفونيًا من الشارع ويريد لقائك بعد منتصف الليل في شارع بيروت بمصر الجديدة تجاه الميريلاند. وكان تلميذي في الكلية الحربية، ولم ألتق به منذ أن كان في مدرسة المدفعية سنة ١٩٥٠، وكنت أنا أركان حرب الوحدة الملاصقة لمدرسة المدفعية، وكنت أزورهم وهم طلبة في مدرسة المدفعية عندما أكون ضابطًا نوبتجيًا، أو إذا استدعى الأمر المبيت في الوحدة، حيث كنت في المساء أتوجه إلى المدرسة لأسهر في ميس الضباط مع دفعة ٥٠، وهم أو أغلبهم كانوا تلاميذي في الكلية الحربية.

- هل كان عدم رؤيتك لزملائك الضباط موقفًا شخصيًا منك أم أنه موقف عام؟
- كان موقفا عاما، ومنذ ذلك الحين لم أر أو ألتقي بهم، التعليمات كانت بألا يكون لنا (كرئاسة جمهورية) أي اتصال بأي شكل من الأشكال بالقوات المسلحة، وقد نفذت هذه التعليمات بدقة، وهذه حقيقة، ولكنها كانت ضرورية لتفادي تعقيدات من ناحية أخرى.

- **ذهبت لمقابلة السيد «علي صبري»؟**
- نعم .. بعد أن قلت لسكرتيري الذي رد عليه بأنني سأكون الساعة ١٢ منتصف الليل على ناصية شارع السباق وشارع بيروت في سيارة نصر ١١٠٠ زرقاء.

وانطلقتُ إلى بيت السيد «علي صبري» بشارع العروبة. على باب المدخل كان يقف اللواء طيار «كمال حمادة» زوج شقيقة السيد «علي صبري» مدير التدريب في القوات الجوية. ودخلنا على الصالون على عجل لأجد السيد «علي صبري» يستجوب شابًا يرتدي ملابس مدنية عرفني به؛ إنه الملازم أول طيار «ح»، وطلب إليه أن يعيد أمامي ما قاله، وبدأ يروي، فقال أنه «لمس» حركة في الطيران لصالح المشير «عبدالحكيم عامر»، يقودها في السريه النقيب «م». وقد بدأت العملية بدردشة لجس النبض، إلا أن الأمر تطور اليوم مع بعض الضباط ليأخذ شكلاً شبه تنظيمي، فقرر أن يسايرهم، بل واندفع ليعلن استعداده للقيام بتحرك إيجابي بطائرته إذا تم الاتفاق على ذلك، ثم بادر بالإسراع بتبليغ اللواء «كمال حمادة» لصلة القرابة بينهما، وأبدى استعداده لمتابعة وتنفيذ ما نراه لتأمين البلاد والحفاظ على سلامتها، فالبلد لا تتحمل أي عبث صبياني.

واتفقنا على أن يتم مسايرته لهم مع توضيح طريقة الاتصال والتبليغ، بحيث لا ينكشف من الجانب الآخر.

وعندما عدت إلى المكتب طلبت الرئيس على التليفون المباشر بيني وبينه، واستأذنت أن ألقاه فورًا. كان الرئيس «جمال» مرتديًا بنطلونًا رماديًا وصندلاً وقميصًا أبيض من القطن بنصف كم.

وعندما فتحت الباب وجدته يعبر الصالة مطرقا برأسه مفكرا بعمق، لأنه اعتاد ألا أطلب مقابلته في وقت راحته - وكان قليلاً ما يرتاح - إلا لحدث هام جدًا، وقلت للرئيس إن لدي معلومات عنوانها واحد، ومؤداها أن «عبدالحكيم عامر» يتآمر. فنظر إلى الرئيس مليًا ثم قال: أنت متأكد يا سامي، أنت عارف أن الظروف التي نمر بها تجعل المرء يتخيل أشياء ويصور أوهامًا، فأنا لا أتصور هذا من «حكيم». قلت للرئيس إن لدي ثلاثة بلاغات من ضباط عاملين بالقوات المسلحة.

١- **بلاغ العميد أ. ح. «ع» من المدرعات .. وذكرت عنوانه.**
٢- بلاغ الملازم أول طيار «ح» من القوات الجوية .. وذكرت ما قاله.
٣- بلاغ العقيد أ. ح. «س» من الدفاع الجوي، وسوف أقابله الليلة.

هذا ما وصلنا حتى الآن، وفي ساعة واحدة. ورجوت الرئيس أن يسمح لي بلقاء آخر **بعد مقابلة العميد في مكتبي، والعقيد في موعده.**

خرجت من المكتب وأنا واثق أن الرئيس بدأ التفكير في كيفية مواجهة الموقف الجديد، وتوجهت إلى مكتبي عبر الشارع، لأجد العميد في حالة نفسية سيئة، وقال لي أنه من تلهفه على التبليغ الذي اعتقد أنه لن يستغرق أكثر من ١٠ دقائق أو ربع ساعة فإنه حضر إلى بملابس الميدان، وترك سيارة الجيش أمام المكتب، وأنه يخشى أن يكون هناك من يتابعه من الطرف الآخر، وبذلك يتسبب في أضرار لا داعي لها. طمأنته فإن المنطقة كانت مؤمنة، وأنه إذا كان هناك من يراقب، فهناك أيضًا من يراقب من ناحيتنا.

وقال لي: إنت عارف أنني خدمت فترة طويلة في سلاح الحدود، وكانت علاقتي بالجنود طيبة جدًا، وأغلب من يعملون في نوادي القوات الجوية من سلاح الحدود من أبناء النوبة والسودان، جاء لي اليوم مساء السفرجي «م»، وأنت تعرف أين يعمل طبعًا، فقلت له أنه يعمل في الجيزة في منزل المشير «عبدالحكيم عامر».

وروى لي كيف جاء السفرجي منزعجًا، لأنه لا يسمح لنفسه أن يُشاهد جريمة تضر بأمن الوطن، وقد لاحظ حركة غير عادية تدور في بيت المشير، وأنه تُتخذ إجراءات أمنية عندما يحضر الضباط ويدخلون من باب المنزل الجانبي، وليس من الباب الرئيسي ليقابلهم

المشير في غرفة أُلحقت بالحديقة كما أني لاحظت إحضار صناديق أسلحة صغيرة، وقنابل بدوية، وتردد بعض الشباب بملابس مدنية، واخرون من الشخصيات المعروفة، واخرون من الذين لم يرهم من قبل، ولكن من طريقة كلامهم وتسليحهم يحس أنهم ضباطًا، وأنهم يصلون في مواعيد غير عادية، تبدأ من الحادية عشر مساءً. وأن طريقة وصولهم ودخولهم إلى الغرفة الجديدة التي جُهزت بجوار المشتل مريبة، إذ يحاولون كلهم بدون استثناء أن يُخفوا وجوههم أو ملامحهم، كما أنهم غالبًا ما يكونون مُصْطَحَبين بواسطة ضباط موفدون من رجال المشير، ويكون المشير شخصيًا في انتظارهم بالغرفة، ولا تستغرق مقابلته لأحد منهم إلا ثلث أو نصف ساعة على أكثر تقدير.

الشيء الذي أخاف السفرجي أن العقيد «علي شفيق صفوت» عندما كان سكرتيرًا عسكريًا للمشير، كان يرتب مثل هذه المقابلات، أما الآن ولغياب «علي شفيق» فيقوم اخرون بترتيبها، وقد لفت انتباهه أنه رأى السيد «عباس رضوان» نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق يرتب بعض هذه المقابلات، ويحضر بنفسه مع بعض هؤلاء الشباب ليقابلوا المشير في حضوره، ولذلك فإنه أسرع بوضع هذه الصورة كما هي أمام العميد «ع» باعتبار أنه شخص يثق به، فقد عَمِل معه فترة طويلة بسلاح الحدود.

سألت العميد «ع» عن مدى ثقته في هذا الشخص، قال أنه يثق فيه جدًا، وأنه هادئ الطبع، ولا يتكلم كثيرًا، ولا يروي ما يراه خصوصًا في المنازل، ولكن يخرج عن القاعدة ويحضر إليّ، ويتكلم عن هذا الأمر فقط لإحساسه بخطورته على مستقبل البلد في هذه الظروف. طلبت من العميد «ع» أن يرتب لقاءات منتظمة مع السفرجي، مع مراعاة كافة احتياطات الأمن، وأن تكون الصورة لدي أولاً بأول. فوعد بذلك، وانصرف،وأبلغت الرئيس كافة التفاصيل، فكان رده «يا سامي مش عايز تسرع، فهذه العملية تحتاج لأكبر كمية من المعلومات الموثوقة، لأنه في حالة صحتها ستُتخذ إجراءات وقرارات ذات تأثير كبير على الموقف داخليًا وخارجيًا.

كُنَّا نمضي الليل في مكاتبنا، وفجر اليوم التالي، دخل علي أحد العاملين معيّ في حالة عصبية، وقدم لي ورقة مكتوبة بالقلم الجاف وموقعة باسم النقيب «ع» وكان خال هذا الموظف.

ولم يخرج ما جاء فيها عن البلاغات السابقة، الجديد في الأمر أن كاتب التقرير هو احد ضباط مكتب المشير، ومن العناصر المخلصة للثورة، وطلبت من «حسني» أن يستمر في الاتصال به، وبالطبع وضعت هذه الصورة الجديدة أمام الرئيس، وأُضيف هذا البلاغ إلى البلاغات الثلاث السابقة.

- **وماذا كان موقف «جمال عبدالناصر» إزاء كل هذه المعلومات؟**

- تعجب عندما تعرف أنه كان متشككًا في الأمر، لم يكن يصدق أن «عبدالحكيم» يمكن أن يتآمر عليه، وفي النهاية طلب مزيدًا من الصبر والبحث، ثم طلب بعد ذلك بحث موقف كل من «شمس بدران»، و«عباس رضوان»، و«علي شفيق صفوت»، وكان مطلبًا صعبًا لحجم هذه الشخصيات،وعلاقتهم بالقوات المسلحة وبالمشير، بالإضافة إلى صعوبة إيجاد الذين يقومون بمثل هذه التحريات، والأجهزة التي ستقوم بالبحث، وكيف يمكن التنسيق بينها؟

وكانت دائرة هذه المعلومات قاصرة على الرئيس «جمال عبدالناصر» فقط، واستجد موقف استدعى أن أستأذن الرئيس في إبلاغ السيد «شعراوي جمعة» وزير الداخلية، والفريق «فوزي» .. فوافق .. لأنه لم يكن لدي جهاز خاص لجمع المعلومات.

كما قمت بطريق غير مباشر بتنبيه اللواء «محمد صادق» مدير المخابرات الحربية، آنذاك بأن هناك تطورات في الموقف الداخلي تتطلب اليقظة التامة من ناحية الأمن.

ثم استدعيت اللواء «الليثي ناصف» قائد الحرس الجمهوري إلى جلسة عمل لبحث موقف القادة والضباط في الحرس الجمهوري، وهل يرتبط أحد من أفراد الحرس الجمهوري بواحد ممن بدأت تُثار حولهم الشكوك. والحمد لله لم يكن لأي من أفراد الحرس الجمهوري أية ارتباطات بأشخاص، بل كانت ارتباطهم وولاؤهم بالكامل للنظام ولثورة ٢٣ يوليو، ولذلك لم يُستبعد أو يُنقل أي ضابط من الحرس الجمهوري، كما حدث في جهات أخرى، لا أثناء البحث ومتابعة القضية، ولا بعدها. ووضعت اللواء «الليثي ناصف» في الصورة بالكامل، وطلبت منه بناء على أوامر الرئيس «عبدالناصر»، أن يكون الكل متيقظًا، على أن يتم تنفيذ هذه التعليمات بطريقة هادئة وطبيعية لا تلفت الأنظار لأي نشاط. ثم كانتالخطوة التالية هي وضع السيد «أمين حامد هويدي» في الصورة أولاً بأول.

* كيف تصرف الرئيس «جمال عبدالناصر» بعد كل هذه المعلومات؟

- أمر بأن نشكل لجنة ثلاثية من الزملاء «شعراوي جمعة»، و«أمين هويدي»، وأنا لتجميع وتقييم المعلومات، ثم تقديم التوصيات والمتابعة، وكنا في حالة شبه اجتماع دائم ليل نهار، وكانت هذه اللقاءات منذ مدة طويلة تتم فعلاً يوميًا عندما ينتهي يوم العمل الطويل لنا نحن الثلاثة في مكتبي للتنسيق وتبادل الآراء، ورفع التوصيات في المسائل التي نكلف بها من أمور الدولة العليا.

كانت اللقاءات إذن: ليست جديدة، والذي استجد في هذه الفترة هو لقاء صباحي، وفنجان قهوة في المكتب، قبل أن يتوجه كل من الإخوة «شعراوي جمعة» و«أمين هويدي» لعملهما.

بدأت المعلومات تصلني من منزل المشير «عبدالحكيم عامر» مرتين يوميًا. الأولى في الفجر، والثانية في المساء، وكانت أيضًا تصل معلومات يوميًا من الضباط الذين قاموا بالتبليغ من قبل عن التحركات المشكوك في أمرها، وكانت الصورة النهائية لحصيلة المعلومات خلال أيام قليلة تقول أن في بيت المشير بالجيزة سريتا حراسة كاملتا التسليح، و ميليشيا مسلحة مقيمة من أبناء قرية أسطال – مسقط رأس المشير «عامر» – وأن «علي شفيق صفوت» غير موجود، أما السيدان «شمس بدران» و«عباس رضوان» فهما بصفة مستديمة مع المشير في بيته.

وتحدثت المعلومات عن تردد بعض ضباط الصاعقة والمدرعات والطيران والمدفعية في أوقات متأخرة من الليل على اليت، ودخولهم من أبواب جانبية، أو من باب المشتل المجاور بصحبتهم السيد «عباس رضوان»، أو أحد ضباط حراسة المشير، ويتم لقاء بين كل منهم على انفراد من المشير «عامر»، لا يستمر طويلاً، ولا يتعدى أي لقاء أكثر من نصف الساعة، أو ٤٠ دقيقة، وأنه لم يحضر أبدًا ضابطان في وقت واحد، وإذا زادت عن لقاء في الليلة تكون متباعدة في التوقيت حتى لا يحدث تداخل في المواعيد ويلتقي أحد بالقادم التالي .. وهكذا، أي أنها عملية مرتبة ومخططة بشكل حذر جدًا.

بعد أسبوع، بدأت تنقل اللقاءات إلى منزل خارجي، ثم تأجير فيلا تحيط بها حديقة ذات أشجار عالية لا تكشف ما يدور بداخلها، وكان يملكها كباتجي في الدقي، وتقع في شارع جانبي من الجهة المواجهة لمنزل المشير، ويلتقي فيها المشير بالضباط الذين يخشون من التردد على البيت في هذه المناطق وغيرها، وكان يتابع اللقاءات «عباس رضوان» و«شمس بدران».

وبدأت متابعة هذه العناصر بطريقة سرية ودقيقة، لمعرفة مدى اتصالاتهم ونشاطهم. ويحضرني في هذا المجال، أن زوجة أحد الضباط، الذين تم الاتصال بهم وقابل المشير «عامر» شخصيًا في المشل، علمت بنشاط زوجها ونية القيام بانقلاب، فبادرت بإبلاغ المرحوم السيد «كمال رفعت» بما يقوم به زوجها من نشاط، وقام السيد «كمال الدين رفعت» بإبلاغي بذلك زيادة في تأكيد المعلومات التي كانت لدينا من قبل.

- لم يكن لـ«صلاح نصر» دور في كل هذه الأحداث؟

- كان له دور -وقد عرفنا به عن طريق أحد ضباط المخابرات العامة وكان في موقع حساس عندما وقعت. جاء في منتصف أحد الليالي، وأبلغني أنه يريد مقابلة الرئيس، لأن هناك تصرفات مريبة في المخابرات، وطلب أن يتم هذا اللقاء في سرية تامة مطلقة. وافق الرئيس «جمال عبدالناصر» على لقاء ضابط المخابرات العامة. في اليوم التالي تم اللقاء، وأدخلته من الباب الخلفي في «منشية البكري»، وكان لقاءً طويلاً.

- **دخل هذا الشخص لمقابلة «جمال عبدالناصر» من الباب الخلفي .. لماذا؟**

- نوع من الاحتياط في السرية، كإجراءات أمن، وحتى لا يعرف أحد، حتى من الحرس.

- **ماذا دار في هذا اللقاء الطويل؟**

- باختصار، تحدث عن انحرافات في جهاز المخابرات، وأن «صلاح نصر» مرتبط بـ«عبدالحكيم عامر»، مع «عباس رضوان» و«شمس بدران»، وأن زيارات «عباس رضوان» لـ«صلاح» في مبنى المخابرات العامة قد زادت في الفترة الأخيرة وتكاد تكون يوميًا، وتتم في وقت متأخر من الليل.

طلب الرئيس متابعة هذه التصرفات، وأن يتم لقاء آخر قريبًا، وفي اللقاء الثاني وُضِعت النقاط على الحروف بالنسبة للتصرفات كلها، وعلى أساسه قامت قضية الانحراف في قيادة جهاز المخابرات.

وكان «جمال عبدالناصر» يقول لي إنه عمل بثقة من جانبه مع هذه القيادات، وكان من الصعب معرفة ما سمعه إلا إذا عين رقيبًا على جهاز المخابرات، وهو أمر مستحيل لأنه يترتب عليه حساسيات وفقدان ثقة، تنعكس على كل الأجهزة الأخرى أيضًا، والحقيقة أن الموقف كان صعبًا جدًا بقدر ما كان محبطًا!

- **هنا تكاملت كل الدلائل على المؤامرة؟**

- نعم .. أصبحت المعلومات متوفرة، وهناك أدلة مادية على الخروج على الشرعية. فهناك انحرافات، واتصالات، واستئجار شقق، واستدعاء ميليشيات من بلدة المشير «عامر» في منزله بالجيزة، وتوزيع الاستقالة، واعتصام بعض الضباط، وأيضًا طلب المشير «عامر» بعد أن نقرر سحب قوة الحراسة من الجيزة أن تنقل المعدات والأسلحة التي كانت في الحلمية إلى الجيزة، وقد تم ضبطها بواسطة الشرطة العسكرية، وهي:

أربعة من كل من: مدفع ٩٠ مم، مدفع عديم الارتداد، رشاش متوسط، (١٠٠) بندقية آلية، مثلها قنبلة يدوية، ١٢٥ قنبلة يدوية هجومية، (٥٫٤٠٠) طلقة كاشفة، ٧ رشاش خفيف، (٢١) طبنجة ٩ مم، (١٫٠٩٨٫٠٠٠) طلقة عيار ٧٫٦٢ معبأة في ١٠٨ صندوق ذخيرة.

وأخذ «صلاح نصر» ستين ألف جنيه من المصروفات السرية سلمها لـ«عباس رضوان»، وعندما اكتملت الصورة أمام الرئيس أمر بتكليف «شعراوي جمعة» و«أمين هويدي»، و«سامي شرف» بوضع خطة لمواجهة الموقف، وإفشال المخطط، و كانت مهمة صعبة وحساسة لأسباب عاطفية ومادية. فـ«صلاح نصر» كان رجل «عبدالحكيم عامر» الذي تتعاطف معه القوات المسلحة، فضلاً عن أنه لم يكن بين أي مِنَّا نحن الثلاثة وبين «عبدالحكيم عامر» إلا كل تقدير وحب واحترام. ورغم شعورنا أننا نعمل في جو غائم من ناحية الإمكانيات المتاحة، فقد كُنَّا في سباق مع الزمن.

تم الاتفاق على أن نعقد اجتماعاتنا في سريه في «نادي التتش الرياضي» باعتباري مؤسس النادي، ورئيس لمجلس إدارته، فكُنا ليلاً بعد إغلاق النادي نذهب إليه فرادى، بعد اتخاذ احتياطات التأمين اللازمة، وكان لي مكان خاص في منطقة منعزلة.

- **ماذا تم في هذه الاجتماعات؟**

- طبعًا .. وقد وضعنا خطة أطلقنا عليها اسمًا كوديًا «جونسون»، ولم تأت التسمية من فراغ، فكان لها مدلول. فـ«جونسون» كان وراء ما حدث في ١٩٦٧ وما قبلها، **وكان يُجسد العداء الكامل لـ«عبدالناصر».**

- **هل يمكن أن نلقي الضوء على هذه الخطة التي وُضِعت لمواجهة انقلاب المشير «عامر»؟**

- كان تصورنا المبدئي أن يتم اعتراض سيارة المشير في طريق صلاح سالم، الذي كان يستخدمه في جميع تحركاته في أثناء عودته إلى الجيزة، وتتم السيطرة على السيارة بمن فيها بسرعة لتفادي أية اشتباكات محتملة، ثم يُنقل المشير «عامر» إلى مكان أمين مجهز من قبل. وكانت هناك أكثر من أربعة أماكن تبادلية جاهزة فعلاً، وتم وضع هذا الإطار العام في خطة كاملة، وطلب الرئيس إبلاغها للسيد «زكريا محيي الدين». وفي مساء اليوم التالي طلبني السيد «زكريا محيي الدين» للتوجه إلى منزله الذي وصلته،وقد أبلغني كل من «شعراوي جمعة» و«أمين هويدي» أن «زكريا محيي الدين» اتصل بهما وطلب إلى كل منهما أن يذهبا فرادى لمقابلته، و بعد مناقشة اتفقا أن يتوجها إليه مجتمعين و في سيارة واحدة، وفوجئ السيد «زكريا» الذي كان ينتظرنا في مدخل حديقة منزله الخلفي بدخولنا نحن الثلاثة، وضحكنا كلنا على هذا الموقف دون أن يعلق واحد مِنّا على شيء.

ناقشنا السيد «زكريا» في الخطة، ووافق من ناحية المبدأ على الإطار العام، إلا أنه أثار تخوفًا من فكرة اعتراض سيارة المشير في طريق عام، على أساس احتمالات كثافة مرور غير متوقعة في نفس التوقيت، وعدم حساب عنصر الاشتباك مع الحرس، مما قد يُفشل العملية، وقد يترتب عليها خسائر في الأرواح، واتفق على إعادة النظر في الخطة وتعديلها.

وبدأت تنعقد لقاءاتنا في «نادي الشمس» حتى توصلنا إلى خطة مبسطة، احتمالاتها السلبية محدودة. وكانت الخطة تتلخص في أن الرئيس قرر دعوة «عبدالحكيم» إلى بيته لمواجهته بحضور أعضاء مجلس الثورة، على أن يبلغه بعد انتهاء المواجهة بقرار تحديد الإقامة، ويتم التحفظ على سيارته وحراسته في الحرس الجمهوري، وفي نفس الوقت الذي تتم فيه مواجهة المشير في «منشية البكري»؛ يقوم الفريق أول «محمد فوزي»، يعاونه الفريق «عبدالمنعم رياض» واللواء «محمد أحمد صادق» مدير المخابرات الحربية، بمحاصرة منزل المشير عامر بالجيزة، والقبض على كل العناصر الدخيلة، مع وضع الترتيبات التي تكفل سلامة وتأمين عائلة المشير «عامر»، وتصفية المنزل من الترسانة الموجودة به، وكذلك السيطرة على المخابرات العامة، إما في نفس الليلة أو في الصباح الباكر من اليوم التالي، حسب تطور الأحداث.

ووافق «جمال عبدالناصر» على الخطة الجديدة، وأمر بعدم القيام بأي تصرف إلا بإشارة منه شخصيًا.

- **هل عرضت الخطة على الرئيس؟**

- في يوم الخميس ٢٤ أغسطس ظهرًا، بحثها الرئيس معي ونحن نسير في حديقة منزله بـ«منشية البكري»،وأمر بالآتي: فبينما الرئيس وأعضاء مجلس الثورة «زكريا محيي الدين»، و«أنور السادات»، و«حسين الشافعي»، سيواجهون المشير «عامر» بما هو منسوب إليه، يكون «أمين هويدي» مسئولاً عن الطاقم المتواجد داخل المنزل في «منشية البكري»، ومقره بجوار مكتب الرئيس لتلقي أية اتصالات تليفونية، وأية أوامر من الرئيس لتنفيذها خارج «منشية البكري»، و«شعراوي جمعة» و«سامي شرف» مسئولين عن كافة الاتصالات وتنفيذ التعليمات والتنسيق مع الفريق «فوزي» في تصفية منزل المشير، بما في ذلك القبض على حرس المشير، وتأمين سيارته في جراج الحرس الجمهوري، وعلى «شعراوي جمعة» أن يكون على اتصال دائم أو متواجدًا في مكتب الأخ «محمد أحمد».

- **كان موقف «محمد أحمد» مختلفًا؟**

- لم يكن الأخ «محمد أحمد» - مع تقديرنا الكامل له - يعلم شخصيًا عن هذا المخطط، وقد أخطره الرئيس قبل تنفيذ العملية بساعة، أن المشير سيحضر، وستتم بعض إجراءات، وعليه ألا يعترض على أي تصرف، وأن ينسق مع «سامي شرف» و«شعراوي جمعة»، وقد ترتب على هذا شيء من الحساسيات. وله الحق في ذلك طبعًا - لكن الواجب هو الواجب، وكان الرجل على قدر المسئولية في مواجهة الحدث.

كان المعاونون في هذه العمليات:

العميد «صلاح شهيب» من الياوران، والسيد «أحمد شهيب»، يعاونان السيد «أمين هويدي» داخل منزل «منشية البكري»، وبكون السيد «عز الدين عثمان» رئيس مكتب أمن رئاسة الجمهورية تحت تصرفهم إذا تطلب الأمر.

اللواء «محمد أحمد صادق» مدير المخابرات الحربية، واللواء «محمد الليثي ناصف» يكون تحت تصرف «شعراوي جمعة» و«سامي شرف».

الفريق «عبدالمنعم رياض»، واللواء «سعد عبدالكريم» مدير الشرطة العسكرية، واللواء «عادل سوكة» قائد اللواء الرابع المدرع تحت تصرف الفريق «محمد فوزي»، بالإضافة إلى من يراه الفريق «فوزي». وعند بدء التنفيذ تُترك له حرية التصرف.

اللواء «حسن طلعت» مدير المباحث العامة، من خلال «شعراوي جمعة» و«سامي شرف» يكون في حالة تأهب واستعداد لتنفيذ أية مهمة تُطلب منه.

رحب «عبدالحكيم عامر» بدعوة الرئيس لمقابلته يوم الجمعة ٢٥ أغسطس، لإعادة الأمور إلى مجاريها، وعهد أن يصحبه إلى «الخرطوم».

- **ماذا كانت التصرفات والانطباعات داخل منزل المشير، وعند المعتصمين فيه، والمتربصين لإحداث الانقلاب؟**

- عقد «عبدالحكيم عامر» اجتماعًا مع الحاضرين في منزله، و كان من الحاضرين «شمس بدران» و«عباس رضوان» و«عبدالحكيم عبدالعال» و«عثمان نصّار»،

و«جلال هريدي»، وأبلغهم بدعوة الرئيس له، وانقسم المجتمعون، قسم يرى أن يتم الزيارة، ولعل «عبدالحكيم» ينجح في العودة إلى قيادة القوات المسلحة، والقسم الآخر رأى رفض هذه الدعوة، مطالبًا بالاستمرار في مخططهم المتفق عليه للنهاية، وعدم قبول حلول وسط. إلا أن المشير «عامر» قرر أن يقبل الدعوة. كانت هذه هي المعلومات التي وصلتني من منزل المشير في تقريرين منفصلين.

- **لنواصل معًا مسيرة الأحداث بعد ذلك؟**

بعد ذلك وفي يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٧، عقب صلاة الجمعة عقد في مكتبي بـ«منشية البكري» اجتماع نهائي لمراجعة الخطة، حضره «شعراوي جمعة»، و«أمين هويدي»، واللواء «محمد الليثي ناصف» قائد الحرس الجمهوري، وتم التنسيق بين الحرس الجمهوري واللواء «عادل سوكة» قائد اللواء المدرع.

وفي الساعة السادسة مساء، عُقد اجتماع آخر حضره «شعراوي جمعة» و«أمين هويدي»، والفريق «محمد فوزي»، واللواء «محمد أحمد صادق»، والعميد «سعد عبدالكريم» مدير البوليس الحربي، وروجعت التفاصيل النهائية للخطة، وفي السادسة والنصف مساء وصل السيد «زكريا محيي الدين» و«أنور السادات» و«حسين الشافعي» إلى منشية البكري.

والساعة السادسة وخمس وأربعون دقيقة وصل المشير «عامر» بصحبة العقيد «محمود أحمد طنطاوي» سكرتيره، وعقب خروج السيارة من بوابة «منشية البكري» تم تفتيشها، وحُجزت في ثكنات الحرس الجمهوري. وكذا العقيد «محمود طنطاوي». وكانت لحظة مؤثرة جدًا لي إزاء «محمود طنطاوي»، فهو ضابط كفء عملاً وخلقًا، وكان دفعتي في الكلية الحربية، وكان أنباشي في الفصيلة التي كنت أقودها عندما كنت شاويشًا في الكلية، وكان أيضًا صديقي لكن الظروف هي التي وضعته في هذا الموقف الحرج له ولي.

والعقيد «محمد طنطاوي» أحد ضباط الحراسة الخاصة بالرئيس، وكان من خيرة الضباط أيضًا، ولم يمس بشيء، وبقي في الحراسة الخاصة حتى بعد رحيل الزعيم الخالد، ومن المصادفات الغريبة في هذا اليوم أن «محمد طنطاوي» كان ضابط الحراسة المناوب الذي يتواجد داخل المنزل في «منشية البكري» وفي الزيارات التي ستتم في ذلك اليوم، ولم يُعفى من خدمة طوال النهار، لكن أثناء تنفيذ العملية طلبت منه أن يبقى في المكتب لا أكثر ولا أقل، وللأمانة أقول إن كلاً من «محمود طنطاوي» و«محمد طنطاوي» تصرفا بهدوء وبولاء وبرجولة في هذه الأزمة.

- **أين كان الفريق «محمد فوزي» في هذا الوقت؟**

- كان الفريق «فوزي» واللواء «محمد أحمد صادق»، والعميد «سعد عبدالكريم» مجتمعين في مكتبي، وقد بدأ اجتماع السادسة مساء في انتظار التوقيت المحدد لبدء مرحلة تصفية منزل الجيزة، وكان محددًا لها التاسعة مساء. وعندما تحرك الفريق «فوزي» ومجموعته، قام السيد «أمين هويدي» ودخل «منشية البكري» حسب الواجب المحدد له حوالي التاسعة والربع مساء، وبقيت مع الأخ «شعراوي جمعة» في مكتبي لمتابعة الموقف.

- **ماذا دار في الجلسة التي حضرها الرئيس وأعضاء مجلس الثورة و«عبدالحكيم عامر»؟**

- هذه الجلسة مسجلة، وعندما دخل المشير «عامر» الصالون الكبير، فوجئ بوجود أعضاء مجلس الثورة، فقال: «هيه محكمة ولا إيه؟!». وقد بدأ الرئيس «جمال عبدالناصر» الحديث، حيث شرح تفصيل ما حدث منذ بداية الأزمة، وكيف أديرت العمليات العسكرية، ثم تحدث عما وقع بعد ٩ يونيو بالأسماء والتوقيتات والأماكن، وأنهى حديثه قائلا:

«كنت أتوقع بعد كل ما قلت، وبعد كل ما حدث أن يكون التصرف من جانبك يا «حكيم» على مستوى المسئولية، ووفق الميثاق غير المكتوب بيننا جميعًا، أن من يترك موقعه لا يتآمر، ولا يخرج عن الشرعية. وكنت أنتظر منك أنت يا «حكيم» بالذات أن تقدر الموقف العصيب الذي تمر به البلد، لكن للأسف حدث العكس، وبناء عليه فإني أطلب منك أن تقعد في بيتك».

وتساءل «عبدالحكيم عامر» «يعني يمددوا إقامتي؟»، ورد عليه الرئيس وبعض الحاضرين : بـ«نعم».

وتدخل السيد «أنور السادات» في المناقشات محاولاً إقناع المشير «عامر» بقبول القرار، إلا أن المشير «عامر» تطاول عليه بألفاظ خارجة، لم يتفوه بها مثلاً للسيد «زكريا محيي الدين» عندما كان يحاول إقناعه أيضًا. وقد جاء ضمن ما قاله: «قطع لسانك .. انت بتحاكمني يا رقّاص .. يا .. يا ابن ..».

وكان واضحًا تمامًا من سياق المناقشات أن «عامر» يريد أن يطيل الجلسة بأمل أن ينجده من هم في الجيزة إذا تأخر عن العودة، ولكنه لم يكن يعلم بالطبع أن الجزء الثاني من الخطة كان يُنفذ.

- **ننتقل إلى الجيزة، لنرصد ماذا كان يحدث في بيت المشير «عامر»، أثناء هذا اللقاء الذي أطلق عليه «عامر» اسم المحاكمة؟**

- توجه الفريق «فوزي» والمجموعة التي كانت تحت قيادته إلى الجيزة، وكانت القوة الضاربة بقيادة العميد «محمد سعيد الماحي»، وتم حصار المنطقة، وكان الباب مغلقًا بجنازير حديدية، وخلفهم يقف كل من «شمس بدران»، و«عثمان نصار»، و«عبدالحليم عبدالعال»، و«جلال هريدي»،وآخرون، وكلهم مسلحون بالرشاشات والقنابل اليدوية. أمرهم الفريق «فوزي» من خلال مكبرصوت أن يستسلموا، فرفض «شمس بدران». وخلال هذه المناقشة أُطلقت بعض العيارات من داخل المنزل، كما حاول «شمس بدران» و«جلال هريدي» أن يؤثرا على القوة المصاحبة للفريق «فوزي» باستمالتها، ولم تحدث استجابة.

اتصل بي الفريق «فوزي» لاسلكيًا، وأبلغني بالموقف، وكان الرئيس في هذه اللحظة على التليفون الخاص بيننا، عرضت عليه الموقف، وطلب أن يستمر «فوزي» في الضغط، وأنه سيتحدث مع «عباس رضوان». واتصل الرئيس به فعلاً، وحمله المسئولية، وأن عليه فض هذا الاعتصام، وتسليم جميع من في المنزل أنفسهم للفريق «فوزي».

- لماذا يتصل الرئيس بـ«عباس رضوان» بالذات، رغم علمه بأنه أحد أفراد المؤامرة؟
- كان الرئيس يرى أن «عباس رضوان» بالذات يمكن أن يلعب دورًا هامًا في تهدئة الموقف، وقد استجاب «عباس رضوان» لطلب الرئيس، وتوجه إلى منزل المشير، حيث كان يسكن قريبًا منه، وسمح له الفريق «فوزي» –بعد اتصالي به– بالدخول.

وبعد فترة، ظهرت سحابة دخان كثيفة من بدروم المنزل، اتضح فيما بعد أنها نتيجة حريق خرائط وأوراق قام «عباس رضوان» و«شمس بدران» بحرقها، وكانت الخرائط –حسبما وضح من بقاياها– تشمل مدينة القاهرة، ومنطقة القصاصين وأنشاص، وصورًا من استقالة المشير التي قدمها سنة ١٩٦٢، وبقايا أوراق بخط يد المشير «عامر» بها أسماء وتواريخ وأماكن.

اتصل بي الفريق «فوزي» مرة ثانية ليبلغني بالموقف، وعدم استسلام الضباط الموجودين بالداخل، فبلغت الرئيس، الذي أعاد الاتصال بـ«عباس رضوان» تليفونيًا، وحمله المسئولية، وأنه يتلاعب، ولم يكن الرئيس يعلم في أثناء هذه المكالمة أن «عباس» يقوم بحرق الوثائق والخرائط التي تدين التآمر. خرج «عباس رضوان» و«شمس بدران» بعد ذلك، وأبلغا الفريق «فوزي» أنهما مستعدان لتنفيذ أوامره، وإصدار تعليمات للحضور بأن يسلموا أسلحتهم، ويُلقوها على الأرض.

وتم تفتيش الموجودين، ونُقلوا إلى السجن الحربي، ما عدا «شمس بدران» الذي نقل إلى سجن القلعة، وجُمعت الأسلحة والذخائر إلى معسكر البوليس الحربي بعابدين في حمولة ١٣ لوري سعة ٣ طن، وتم تعيين العميد «سعيد الماحي» قائدًا للحراسة، وجُهزت له وسائل الاتصال الكافية مع الجهات المعنية، وقد انتهت هذه العملية حوالي الساعة الخامسة صباحًا.

- كان الاجتماع مازال مستمرًا في «منشية البكري»، والمناقشات مازالت عاصفة. فمتى انتهى هذا الاجتماع؟
- كان الرئيس على اتصال دائم بي، حتى أبلغته أن «عباس رضوان» و«شمس بدران» وافقا على طلبات الفريق «فوزي»، فترك الاجتماع، وصعد إلى حجرة نومه ليستريح حيث كان على اتصال دائم بالموقف.

• قال لي الدكتور «الصاوي حبيب» أن المشير «عامر» حاول الانتحار في منزل الرئيس، وأنه استُدعي وأعطاه حقنة. فهل هذه الواقعة صحيحة؟

- نعم .. ففي حوالي الواحدة صباحًا، ترك المشير «عامر» غرفة الصالون، واتجه إلى دورة المياه، وخرج منها يحمل كوبًا في يده رماها على طول ذراعه، وقال: «اطلعوا بلغوا الرئيس أن «عبدالحكيم» أخذ سم»، ودخل الصالون.

وأبلغني «أمين هويدي» بما حدث في نفس اللحظة، فأبلغت الرئيس، الذي لم يصدق. دخل فورًا الدكتور «الصاوي حبيب» للقيام بالإسعاف اللازم، وقد عاونه السيد «حسين الشافعي»، وأمسك المشير لتمكين الدكتور «الصاوي» من إعطائه الحقنة، وأخذ راحة، ثم استؤنفت المناقشات، وكأن شيئًا لم يحدث.

وعندما اقتربت الساعة من الخامسة صباحًا، اتصل الفريق «فوزي» وأبلغ بتمام تصفية المنزل وتطهيره، وأنه لم يستخدم القوة، وتدفق كل الموجودين فيه إلى الأماكن المتفق على حجزهم فيها، وأنه لم يتصل إلا بعد الاطمئنان على إجراءات حماية أسرة المشير «عامر».

في الخامسة وعشر دقائق تقريبًا فجر يوم ٢٦ أغسطس، خرجت سيارة ليموزين سوداء من باب «منشية البكري»، كان يجلس فيها المشير «عبدالحكيم عامر»، والسيدان «زكريا محيي الدين» و«حسين الشافعي» -- حسب المتفق عليه من قبل -- وتوجهت هذه السيارة إلى منزل المشير «عبدالحكيم عامر» بالجيزة ليتم تحديد إقامته فيه، ولم تقطع التليفونات عنه.

• **الآن «عبدالحكيم عامر» مُحَدد الإقامة في بيته مع زوجته وأولاده في الجيزة.. طبعًا بعيدًا عن السيدة «برلنتي عبدالحميد» التي لم تكن علاقة زواجه بها قد كُشفت؟**

- نعم يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧ أصبح «عبدالحكيم عامر» مُحدد الإقامة في منزله بالجيزة، وظل حتى صباح يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٧.

كانت التعليمات تقضي بعدم السماح له بالخروج، ويُسمح لأفراد العائلة بالخروج والدخول بدون قيود. وثبت أن «عبدالحكيم عامر» استمر في اتصالات متعددة الأطراف بطريقة سرية، وكان الغرض منها بث إشاعات وتأليب الرأي العام، مما اضطر «جمال عبدالناصر» إلى أن يقرر تحديد إقامة المشير «عامر» في مكان منعزل (إحدى الفيلات التي كانت تستأجرها المخابرات العامة) في منطقة أهرامات الجيزة.

وذلك «الفريق محمد فوزي» والفريق «عبدالمنعم رياض» بتنفيذ ذلك، وكان قد سبق أن تم تأمين هذه الفيلا بواسطة «الحرس الجمهوري» وقوة عسكرية خاصة بقيادة العميد «سعد عبدالكريم» مدير البوليس الحربي.

- حاول المشير «عامر» الاعتداء على الفريق «عبدالمنعم رياض»؟

– لم يكن اعتداءً .. فعندما دخل الفريق «عبدالمنعم رياض» إلى منزل المشير بالجيزة، أُبلغ بالتعليمات الجديدة، فتردد المشير «عامر» قليلاً، ثم رفع عصا خشبية كانت بجواره في وجه الفريق «عبدالمنعم رياض» الذي بادر بنصحه بأنه لا داعي لمثل هذه التصرفات، وأنه من الأفضل أن تُعالج المسائل بهدوء، وعليه أن ينفذ التعليمات. وهنا ابتلع المشير «عامر» بسرعة شيئًا لم يستطع الفريق «عبدالمنعم رياض» أن يلحظه، وفي نفس الوقت علا صراخ في المنزل مفاده أن «عبدالحكيم عامر» قد ابتلع سمًا، وتحرك الجميع، وحاول الفريق «فوزي» أن تنقل «عامر» سيارة إسعاف، لكنه رفض، فركب الثلاثة «عامر» و«فوزي» و«رياض» إحدى السيارات ومعهم اثنان من ضباط «الحرس الجمهوري»، وأسرعت السيارة إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي لعمل الإسعافات اللازمة.

- كانت هذه ثاني محاولة انتحار بعد المحاولة في منزل «عبدالناصر»؟

– نعم .. وفي أثناء سير السيارة في الطريق لمستشفى المعادي، طلب الفريق «عبدالمنعم رياض» من المشير «عامر» لفظ المادة التي يلوكها، فبصق ما في فمه في اتجاه المقعد الأمامي، وقد استطاع أحد الضباط المرافقين التقاط ما لفظه المشير «عامر»، حيث سُلم للمعامل فور وصولهم للمستشفى لتحليل هذه المادة، وقد تم إجراء الإسعافات اللازمة.

وحاول أطباء المستشفى إجراء غسيل معدة للمشير، الذي رفض، ثم اضطرهم إلى إعطائه مادة، وحقنة مقيئة، وبعد ذلك تم إجراء الكشف الطبي عليه، الذي شارك فيه مدير المستشفى وبعض الأطباء الأخصائيين، وقرروا أن حالة المشير «عامر» الطبية عادية. وفعلاً فقد غادر المشير «عامر» المستشفى سائرًا على قدميه حتى السيارة، التي توجهت به إلى فيلا المريوطية، حيث كان في استقبالهم اللواء «محمد الليثي ناصف» قائد «الحرس الجمهوري»، ومعه طاقم الحراسة، وطبيب، وبعض أفراد الخدمة.

• الآن «عبدالحكيم عامر» مُحددة إقامته بعيدًا عن منزله . كان ذلك يوم ٢٦ أغسطس، وقد انتهت مرحلة من معركة القضاء على التمرد على الشرعية في ظل احتلال العدو لأرض الوطن كما كان يُراد بها، فكيف تطورت الأمور بعد ذلك؟

- في نفس اليوم بدأ تنفيذ المرحلة الثانية من عملية «جونسون»، حيث أصدر الرئيس «جمال عبدالناصر» أوامره بأن يقوم الأخ «أمين هويدي» بتولي الإشراف على المخابرات العامة - وكانت في خلال الأيام القليلة السابقة قد تجمعت لدينا معلومات وافية عن الجهاز من الداخل من خلال بلاغات تطوعية قامت بها عناصر قيادية شريفة من داخل هذا الجهاز - وأن يتواجد في رئاسة المخابرات في تمام العاشرة صباحًا من هذا اليوم، ولذا فقد قمت بإبلاغ مدير مكتب «صلاح نصر» بالقرار، ليكون في استقبال الأخ «أمين هويدي» عند وصوله، وقد تمت هذه العملية بسهولة ويُسر، ولم تُثَر حولها أية مشاكل أو عوائق.

• الخطة .. هل وضعها الرئيس؟ وماذا كانت هذه الخطة؟

- الرئيس قرأ الخطة، وكانت تتلخص في ثلاث نقط:

١- السيطرة على الجهاز بما في ذلك ضمان استمرارية عمل هذا الجهاز الحساس.

٢- تحديد أوضاع المسئولين الذين كانت تصرفاتهم تقع تحت طائلة المؤاخذة، إما بالتحفظ، أو بمنحهم إجازات مفتوحة، وكانوا ثمانية عشر ضابطًا،وكانت الأسماء محصورة ومحددة من قبل.

٣- اقترح إجراء تعيينات لمسئولين جُدد، سواء من داخل الجهاز أو من خارجه، لتولي المناصب التي ستخلو، وكانت اثني عشر مركزًا رئيسيًا.

• وكيف بدأ التحقيق في قضية الانحرافات؟

- كان لابد من إتمام تحقيقات في بعض المسائل داخل الجهاز، و منها قضية الانحرافات، وكذلك المبلغ الذي وُجِدَ طرف السيد «عباس رضوان» -- ٦٠ ألف جنيه ذهب - وتسليم «عبدالحكيم عامر» سمومًا بواسطة «صلاح نصر»، وقد بحث أمر هذه التحقيقات، وكيفية إتمامها، ومن يتولاها بصفة ابتدائية حتى تُسلم للنيابة العامة أو لمكتب الادعاء.

وقد اتُّفِق على استبعاد أن يقوم بهذه التحقيقات «أمن دولة». كما استُبعد أن يتولاها أحد كبار رجال الجهاز منعًا للإحراج، ولقد اقترحت مع المرحوم «شعراوي جمعة» أن يتولاها السيد «حلمي السعيد» رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة -- في ذلك الوقت – وقد وافق الرئيس على هذه التوصية، وكلف حلمي السعيد فعلاً بالتحقيق، على أن يعاونه السيد «محمد نسيم». وبعد إتمام التحقيقات، حُولت القضية لمحكمة الثورة، الذي تولى رئاستها السيد «حسين الشافعي».

كما تم تحويل كافة المتحفظ عليهم لنيابة أمن الدولة للتصرف في شأنهم، وفيما هو منسوب إليهم من اتهامات.

- **هل يمكن أن نلقي الضوء على واقعة الانتحار الأخيرة لـ«عبدالحكيم عامر»؟**

– عند وصول المشير «عامر» استراحة المريوطية بالهرم طلب كوبًا من عصير الجوافة، وجلس معه كل من الفريق «فوزي»، والفريق «عبدالمنعم رياض»، واللواء «الليثي ناصف» بعض الوقت، لم يتحدث خلالها كثيرًا معهم، وكل ما ذكره نقطتين:

الأولى: قال: «انتو عندكم الرجالة كثير في البلد، و عليكم استئناف القتال، ويمكنكم طلب سلاح جديد من الاتحاد السوفيتي».

الثانية: أنه قال للفريق «فوزي»: «بلغ الرئيس أنه إذا لم يُنه هذا الموقف في خلال ٢٤ ساعة، فإن الرئيس سيتحمل مسئولية ما يحدث».

وتركه القادة،وغادروا المكان إلى أعمالهم، حيث تم إبلاغ الرئيس بإتمام تنفيذ المهمة. بقي المشير «عامر» في الاستراحة – فيلا «المريوطية»– لم يأكل، بل كان يشرب عصير جوافة على وجه التحديد.

- **هل تم تفكير في نقل المشير من استراحة الهرم إلى مكان آخر؟**

– نعم .. عقب عودة اللواء «الليثي ناصف» إلى «منشية البكري» أخطرني بتفاصيل ما تم، كما طلب تغيير مكان تحديد الإقامة إلى مكان آخر تتوافر فيه متطلبات الأمن والحراسة. ولما أبلغت الرئيس بذلك، أمر بتولي الفريق «فوزي» مع اللواء «الليثي ناصف» التنسيق في هذا الأمر، وكانت هناك فيلتان في المعادي يمكن أن تحققا مطالب الأمن، وفعلاً قام الفريق «فوزي»، واللواء «الليثي ناصف» بمعاينة هذين المكانين.

- **كيف علمتم بنبأ انتحار المشير؟**

بعد ظهر يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧، كان الفريق «فوزي» واللواء «الليثي» يقومان باختيار المكان الأنسب، وأثناء قيامهما بالمعاينة، وصل أول بلاغ من الضابط المنوب والطبيب المقيم في فيلا «المريوطية» بأن المشير «عامر» قد انتحر، **وكان ذلك حوالي الساعة السابعة مساء.**

وكان البلاغ من الرائد طبيب «إبراهيم علي بطاطه»، وكان نص البلاغ: بأن المشير ذهب للحمام، وبعد برهة عاد إلى سريره ونام في حوالي الساعة الخامسة مساء. وفي الساعة السادسة مساء هرع الرائد طبيب «إبراهيم بطاطه» على صوت واحد من أفراد الخدمة بأن المشير في غرفة نومه مغمى عليه، ولما كشف عليه الطبيب وجد أنه في غيبوبة، فأعطاه حقنة «كورامين» وحقنة «أمينوفلين»، ثم قام بعمل تنفس صناعي **بالأكسوجين، لكن الوفاة تمت الساعة ٦٫٤٠ مساء.**

وقد تم إبلاغ الرئيس بذلك، فقرر العودة فورًا من الإسكندرية إلى القاهرة، وأمر بإبلاغ السيد «أنور السادات» ليصطحب المستشار «عبدالجواد عامر» شقيق المشير الأكبر ليتوجها فورًا إلى «المريوطية»، كما أمر بأن يُبلغ وزير العدل «عصام الدين حسونة»، والنائب العام، وكبير الأطباء الشرعيين للانتقال إلى «المريوطية» لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. وتم الكشف الطبي، كما تم تشريح جثمان المشير «عامر»، وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجود شريط رفيع من قماش لاصق أسفل جدار البطن الأمامي يخفي تحته جزءًا من شريط معدني يُستعمل لتعبئة أقراص معبأة بمادة بيضاء، ثبت بعد ذلك أنها مادة «الأكونتين».

وتم إجراء تحقيقات، وأُخِذَت أقوال جميع من كانوا مع المشير «عامر» منذ يوم ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ حتى ١٤ سبتمبر ١٩٦٧، وكان قرار النائب العام المستشار «محمد عبدالسلام» في يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧، الذي أُرفق بتقرير كبير الأطباء الشرعيين، الأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى، وحفظها إداريًا، وأنه لا جريمة قانونيًا حيث ثبت أن المشير قد انتحر، والتفاصيل سبق نشرها في جميع وسائل الإعلام في ذلك الوقت.

٩

جمال عبدالناصر

التنظيم السري



سامي شرف مع شعراوي جمعة وعبدالمحسن أبو النور سنة ١٩٦٨



التنظيم الطليعي، هو التنظيم السري الذي أنشأه «جمال عبدالناصر» ليكون نواة للحزب الذي يريد إعلانه، عندما يتجه إلى نظام تعدد الأحزاب، وقد كان تحدد أكثر من موعد لقيام أكثر من حزب في مصر.

وفي أيامه الأخيرة - على نحو ما تثبت المحاضر - قرر «عبدالناصر» أن يكون هناك أكثر من حزب سياسي بعد تحرير الأرض، ومن المفارقات أن الذي اعترض على ذلك هو «أنور السادات»، الذي لم يكن عضوًا في تنظيم طليعة الاشتراكيين، الذي أنشأه «عبدالناصر». والمعلومات التي نُشرت حول هذا التنظيم مازالت محدودة حتى الآن، ويكشف «سامي شرف» عن كثير من أسراره، ويضع أمامنا محضر أول اجتماع عقده «عبدالناصر» لهذا التنظيم، وماذا كانت رؤيته، وما هي أهداف التنظيم، وأفكار الرئيس، والمجموعة الضيقة التي بدأت بالانضمام إليه.

وقبل أن نتحدث عن التنظيم الطليعي، كانت هناك قضية هامة انطلقنا منها للحديث عن هذا التنظيم، رغم عدم الصلة بينهما، وهي إعلان الحزب الشيوعي المصري لأول مرة في التاريخ، بنفسه وبإرادته، حل نفسه. وكانت هذه السابقة قبل سنوات من انهيار «الاتحاد السوفيتي»، وإعلان الأحزاب الشيوعية في الكتلة الشرقية حل نفسها.

وكان لـ«سامي شرف» دور في هذا الحل، كما كان في الموقع الذي يجعله أقدر الناس على رواية كل التفاصيل. قلت له:

- **حسب معلوماتي .. أنه كان لك شخصيًا دور في حل الحزب الشيوعي المصري، فهل يمكن أن تشرح لنا هذه القضية .. كيف بدأت؟**

- بعد الثورة استمرت التيارات الشيوعية المختلفة الموجودة في مصر في نشاطها تحت الأرض، وكانت المعلومات تدل على أن الحزب الشيوعي المصري هو أنشط هذه التيارات، أما باقي التيارات كانت معروفة بالإسم، وكانت محترقة، ولم يكن لها تأثير أو وجود مؤثر.

وحدثت انقسامات وانشقاقات بين التيارات الرئيسية، وهي الحزب الشيوعي المصري، وحركة التحرير الوطنية «حدتو»، والتيار الثوري، وهي الفروع الثلاثة النشطة إذا قلنا مجازًا أن لها قواعد. وقد لوحظ في الفترة بعد الوحدة من سنة ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢ زيادة النشرات التي تصدر عن ما يُسمى بـ«الحزب الشيوعي المصري»، وكان التوقيع الذي يوجد في المنشورات يحمل اسم «الرفيق خالد».

اهتم الرئيس بما يكتبه، وأراد أن يعرف من هو «الرفيق خالد»، وللأسف الشديد لم نستطع أن نصل إلى معرفته، وجاءت معرفته بواسطة «جمال عبدالناصر» شخصيًا.

استدعى في يوم من الأيام في نهاية ١٩٦٣ أحد الأشخاص، وكان لدى الرئيس انطباع قوي أنه يعرف من هو «الرفيق خالد»، قال له سوف أسألك سؤالاً واحدًا: وتجيبني عليه بحكم العلاقة التي تربطنا، وبحكم الوطنية ومصريتك، وثق أن الغرض ليس أن تُفشي أسرارًا أو أن تكشف عن شخص قد يكون عزيزًا عليك، ولكن أرجوك أن تكون صادقًا معي، كما كنت صادقًا طوال عمرك. اندهش هذا الشخص، وقال: اسأل يا ريس .. ما هو السؤال؟ **فسأله الرئيس: من هو «الرفيق خالد»؟**

كان السؤال مفاجئًا ومباغتًا، ولكن هذا الشخص بعد تفكير قصير جدًا لم يطل، **قال للرئيس: إن «الرفيق خالد» هو الدكتور «فؤاد مرسي».**

كان الرئيس قبل أن يستدعي هذا الشخص، قد ظل شهرين يحلل ويقرأ كتبًا وأبحاثًا ودراسات لخمسة أشخاص بعينهم، الدكتور «فؤاد مرسي» واحد منهم، ووصل إلى قناعة شخصية أن «الرفيق خالد» قد يكون هو الدكتور «فؤاد مرسي» نتيجة قراءة واستنتاج، ولكنه أراد أن يقطع الشك باليقين، وأن يؤكد هذا الاستنتاج من شخص يعلم تمامًا أنه يعرف من هو «الرفيق خالد». وصدق ظنه واستنتاجه، من أن «الرفيق خالد» هو الدكتور «فؤاد مرسي». وقال لهذا الشخص، ثق أن هذه المقابلة لن يعلم بها أحد، وهذه نقطة أخلاقية، وكان تعبير الرئيس تجسيدًا لناحية أخلاقية، فالرجل لم ينف ولم يكابر، ولم يراوغ، وكان شريفًا في كلامه، أراد الرئيس أن يرد له هذا بأنه يحتفظ باسم المصدر وما دار بينهما، وفي نفس الوقت كلف السيد «علي صبري» وكلفني بأن نجري لقاءات مع الدكتور «فؤاد مرسي» كلاً على حده.

- **كان الدكتور «فؤاد مرسي» معتقلاً؟**

- في هذا الوقت لم يكن معتقلا. وقد جاء وقابل السيد «علي صبري»، وتكلم في إطار العمل السياسي، والتنظيمات السياسية، والاتحاد الاشتراكي، ووجهة نظره في تنظيم الشباب، وفي الوحدات الأساسية، ولجان الأقسام والمراكز، والبناء العام للاتحاد الاشتراكي، وسأله عن اقتراحاته لتطويره. وكانت مناقشة عامة.

وأنا كذلك طلبت الدكتور «فؤاد مرسي»، وجاء فبدأت الحديث بسؤال: لماذا أنت في الإسكندرية باستمرار؟ وقلت له: إننا نحب أن نراك في القاهرة. قال: لو تحبوا أن تروني أنا موجود. وأبلغته أن الرئيس مهتم بما يكتب. المهم خلقت نوعًا من أنواع الصلة المباشرة في إطار الاستعانة به في وضع توصيات واقتراحات ونقد للتجربة، ولقد تكلم هو بصراحة ووضوح، وطلب أن يقابل الرئيس، فقلت له: إنني سوف أبلغ رغبته للرئيس، وحدد الرئيس له موعدًا بعدها بأقل من أسبوع.

في اللقاء كاشفه الرئيس قائلاً أنه يعلم أن «الرفيق خالد» هو نفس الدكتور «فؤاد مرسي»، وحسب ما دار في الحديث فقد أبدى الدكتور «فؤاد» استغرابًا واندهاشًا، ولم ينكر، ولكنه سأل سؤالاً واحدًا: هل الأجهزة هي التي اكتشفت، فقال له الرئيس: لا .. أنا من تتبعي وقراءتي لما كتبته أنت والآخرون استنتجت أنك «الرفيق خالد»، وبناء على ذلك تم الاتصال بك، وقال له الرئيس: أنا كنت شاكك فيك أنت أو الدكتور **«إسماعيل صبري عبدالله»**.

وفي هذا اللقاء أيضًا قال له الرئيس: إننا نمر بمرحلة تُعاد فيها صياغة المجتمع، وهناك ضوابط بالنسبة للمجتمع المصري، وبالنسبة للتطبيق الاشتراكي، ولا يمكن أن يُطبق في مصر الماركسية، لأن لدينا ما يحول دون ذلك، ومن ناحية المبدأ نحن لا نأخذ أقوالاً ونطبقها، لأن الذي يطبق النظم هم البشر، ولا أستطيع أن أضع البشر الذين يصوغون التجربة عمليًا في قوالب جامدة، فلنا تجربتنا الخاصة المختلفة والمتميزة، وعلى سبيل التحديد نحن نؤمن بالله، وديننا واضح، ونحن نتمسك بالدين.

- شرح له الفروق بين التطبيق العربي للاشتراكية، وما يحدث في الكتلة الشرقية عموما؟

كان الرجل واضحا وصريحا، وقال: يا ريس أنت تجاوزت ما كُنّا نطمع فيه، ولو تلاحظ أننا في النشرات الأخيرة حاولنا أن نواكب التجربة التي تطبقها، لأن نظرتنا كانت قاصرة منذ سنة ١٩٥٢، حتى صدور القوانين الاشتراكية، وما صاحبها من تطبيق، كان على عيوننا منظار أسود، متأثرين بأن الحكم العسكري لن يستطيع أن يحقق التحول الاجتماعي، في مصر بالأسلوب الذي تقوم به، والذي تُعلن عنه.

وقال الرئيس أنه يرى أن القوة القادرة على إحداث التغيير في المجتمع من أجل مصر يجب أن تضع أيديها معًا في ظل الشرعية، وفي ظل إطار قانوني، وفي ظل مبادئ يسلمون بها، وفي ظل قواعد مُتفق عليها،ومن المصلحة أن كل الآراء تلتقي من أجل الوصول إلى التغيير.

وكانت كلمات الرئيس له تشجعه حتى وصل الرئيس إلى قوله: إنني أطرح عليك رأيًا لتفكر فيه، وهو غير ملزم، عليك أن تفكر وعندما تصل إلى قناعة أو إلى قرار، فإن بابي مفتوح لك لتناقش ما وصلت إليه. الرأي باختصار شديد هو ان تنضم العناصر اليسارية في الساحة المصرية إلى تحالف قوى الشعب بشكل أو بآخر. فكروا .. وضعوا مقترحاتكم. وانتهى اللقاء عند هذا الحد من النقاش.

- هل تذكر اسم الرجل الذي صارح الرئيس باسم «الرفيق خالد»؟

– اعفيني .. فلم يحن الأوان لذكر اسمه، وربما ذُكر فيما بعد.

- ثم فكر الدكتور «فؤاد مرسي» ولا شك أنه جمع قواعد الحزب الشيوعي لبحث الأمر؟

– بعد هذا اللقاء .. أعطاني الرئيس تعليمات أبلغها للسيد «علي صبري» باعتباره أمينًا للاتحاد الاشتراكي، والمرحوم «شعراوي جمعة»، وباقي الأجهزة بما دار من حديث، ولتكون على علم ودراية بالتطورات التي حدثت، وأبلغت أيضًا المرحوم «حسن طلعت» مدير المباحث العامة. طلب الرئيس أن يكفوا أيديهم في البحث عن «الرفيق خالد» لأننا عرفنا من هو، وكان الرئيس قد طلب أيضًا إبلاغه من هو «الرفيق خالد»؟

- **الشيوعيون كانوا في المعتقل في هذه الفترة؟**

– كان فيه بعضهم، وليس كلهم.

- **هل هناك تفسير أن الدولة كانت تتجه إلى النظام الاشتراكي في الوقت الذي كان فيه الاشتراكيون معتقلون؟**

– كانت الاعتقالات تتم بالنسبة للعناصر الماركسية، وهناك نقطة أحب أن أتكلم فيها كشرح مبسط جدًا. نحن هنا سواء في الإعلام أو الأجهزة نخلط بين كلمة «اليسار» وكلمة «الاشتراكيين» وكلمة «الشيوعيين»، وهناك فروق كبيرة جدًا بين هذه الكلمات، وبين من يتصفون بهذه الصفات.

- **في النهاية «شيوعيون» .. «اشتراكيون» .. «ماركسيون»، كلهم فصائل اليسار!**

– كلهم «يسار» .. نعم .. ولكن الانتماءات التي تحت هذه المسميات تختلف، أذكر تمامًا أن «جمال عبدالناصر» في الاجتماعات السياسية، كان يقول دائمًا أنه أكثر الجالسين يسارية، و«اليسارية» هنا ليست بمعنى «الماركسية» أو «الشيوعية»، ولكن بمعنى إصراره على التغيير .. التغيير الثوري، وأنه لا يؤمن بالجمود، وأن الأمور لابد أن تتحرك، فالحياة متحركة، ولابد أن نواكب هذه الحركة، ولو استطعنا أن نسبقها.

- **كان ذلك في اللجنة المركزية، لعلي أذكر أن ذلك كان ردًا على الدكتورة «حكمت أبو زيد» عندما قال الرئيس: «أنا يساري .. ويساري متطرف كمان».**

– قال ذلك في عدد من الاجتماعات السياسية عمومًا، إنه أكثر الجالسين «يسارية». هل كان معنى هذا أنه يريد أن يقول إنه «ماركسي» أو «شيوعي»!

- **رغم اختلافنا مع بعض فصائل اليسار، فإن اليسار عمومًا يمكن أن يقيم تنظيمات أو خلايا، أو أن يصدر منشورات، ولكنه أبدًا لا يستخدم السلاح ولا العنف. السؤال هو: لماذا كان اليسار الماركسي معتقلاً؟**

– الاعتقال بالنسبة للعناصر الماركسية كان للحد من نشاطات تؤدي إلى إحداث بلبلة في أوساط عمالية أو طلابية، أو تطغى عليها شكل مطالبات لا يستحقها من يُطالب بها، في حين أن النظام يُعطي من الحقوق ما هو أكثر من المطلوب في حدود الإمكانيات المتاحة.

• هل بمكن أن يعتبر ذلك نوعا من أنواع التوازن السياسي، بمعنى أنك تُلقي القبض على المتطرفين يمينًا، وفي نفس الوقت تُلقي القبض على المتطرفين يسارًا، وهم الإخوان المسلمون من اليمين، والشيوعيون من اليسار، لإحداث التوازن؟

– لم يكن الأمر بهذا الشكل .. ولا أستطيع أن أقول أن «خروشوف» عندما هاجم «جمال عبدالناصر» اتخذ إجراء .. كان هذا الإجراء رسالة لسيد «الكرملين» يقول له: هل تظن أن الخمسمائة شخص الموجودون في مصر يمكن أن يفعلوا شيئًا.

• هل لأن «خروشوف» هاجم «جمال عبدالناصر» يُلقى القبض على الشيوعي المصري؟

– لا .. ولكنها لعبة الشطرنج السياسي، لا تستطيع تفسيرها بهذا الشكل، ويمكن تفسيرها بمعنى أن «خروشوف» لما هاجم «جمال عبدالناصر» هاجمه بناء على نصيحة من «خالد بكداش»، وكان «جمال عبدالناصر»موجودًا في «سوريا»، وكانت رؤية «خالد بكداش» التي قالها لـ«خروشوف» أنه إذا نجح نظام «عبدالناصر» فأخطاره لا تقتصر على المجتمع السوري، فإن العدوى ستنتقل إلى المشرق العربي كله، ولن يكون لنا كشيوعيين كيان. فهاجم «خرشوف» «جمال عبدالناصر»، الذي رد عليه بأنه إذا كان يتصور أنه توجد قوة يمكن أن تُحدث التغيير، فهذه القوة ليست مؤثرة.

• هل توسط «خروشوف» فيما بعد للإفراج عن الشيوعيين؟

– توسط .. ولم يستجب «عبدالناصر»، وقال له إن الإجراء الذي تأخذه القاهرة ينفيه إجراء من القاهرة، وكان ذلك في الجلسة التي كان يحضرها الرئيس «عبدالسلام عارف»، عندما جمعهم لقاء في البحر الأحمر.

• ألم يزر «خروشوف» مصر بعدها؟

– زار مصر بعدها، لكن طلب «خروشوف» بالإفراج عن الشيوعيين كان فقط في ذلك الوقت.

- **ألم يُفرج عن الشيوعيين قبل زيارة «خروشوف»؟**

- لا .. وحتى لا يكون هناك خلط، فقط كان هناك بعض الخلايا الشيوعية محدودة العدد، صدرت ضد أعضائها أحكام من المحاكم، أما العناصر المنظمة التي اعتقلت فبسيطة، وكان يتم الإفراج عنهم بالتدريج، فلم يكن الهدف الانتقام.

- **ولكنهم كانوا يُعذبون في المعتقل؟**

- موضوع التعذيب لابد من الكلام فيه بمنتهى الصراحة والأمانة، وهو أن أي واقعة تعذيب وصلت إلى الرئيس اتخذت فيها إجراءات عنيفة ضد من قاموا بالتعذيب، فـ«عبدالناصر» لم يكن يقبل أن يُهان أي إنسان.

- **هل كان هناك تصور أن الشيوعيين يمكن أن يسيطروا على مصر، لقد قرأت – مثلاً – أنه في إحدى الجلسات المغلقة للمباحثات بين الملك «فيصل» والرئيس «عبدالناصر» .. قال الملك – كما جاء في محضر الاجتماع – أنه واثق أن الشيوعية لا يمكن أن تنتشر في مصر، وأنه لا مستقبل لها، وهم واثقون أن مصر لن تتجه أبدًا إلى الشيوعية، وأن الشعب المصري متدين؟**

- قال الدكتور «فؤاد مرسي» للرئيس «عبدالناصر» إننا نرحب بالمساهمة في الاتحاد الاشتراكي، والمشكلة الرئيسية أن البعض يرى أن يكون لهم وضع خاص.

ومنذ البداية قال الرئيس: تدخلوا كأفراد .. وهذه شروط .. كأفراد، وكل واحد يقدم طلبًا ويأخذ موقعه في محل أفراد سكنه الجغرافي، أو مهنيًا في مكان عمله.

وبدأت بعد ذلك لقاءات مع «علي صبري» حول هذا الأمر، وتدخل الأستاذ «محمد حسنين هيكل» في هذا الموضوع، وكان له دور فَعَّال، وعندما تم الاتفاق أصدروا تعميمًا داخليًا للأعضاء بأن الأمور أصبحت سهلة، أو ميسرة، ويمكنهم أن يمارسوا النشاط داخل الاتحاد الاشتراكي.

وفي اللقاءات مع الدكتور «فؤاد مرسي» اتفق دون أي ضغط أن يُصدر الحزب الشيوعي بيانًا يُعلن فيه حل نفسه، ومن يريد أن يساهم في العمل السياسي، فأبواب «الاتحاد

الاشتراكي» مفتوحة، ويُرفع عنهم العزل السياسي. وأصبح كل واحد منهم مثل أي مواطن عادي، ليس له انتماء حزبي، وليس هناك تسلسل قيادي، ولا تعليمات، وهكذا بدأ أعضاء التنظيمات الشيوعية يدخلون في وحدات الاتحاد الاشتراكي كأفراد.

- **في تلك الفترة كانت هناك قائمة بأسماء الأعضاء في التنظيمات الشيوعية؟**

– نعم كانت هناك قائمة بأسماء الأعضاء، والتنظيمات، وكل القيادات الشيوعية الموجودة في مصر، وكانوا لا يزيدون عن ٩٥٠ شخصًا، دخل أغلبهم «الاتحاد الاشتراكي» بعد أن رُفع عنهم العزل السياسي.

- **سيطروا على «الاتحاد الاشتراكي»؟**

– كيف يسيطرون على «الاتحاد الاشتراكي»؟!

- **كانت لهم مواقع متميزة في الاتحاد الاشتراكي؟**

– لا .. نهائيًا، ربما بعض الأفراد من خلال كفاءتهم وخبرتهم وعلمهم، مثلا «عبدالمعبود الجبيلي» أخذ دورًا في التنظيم السياسي، و«محمود أمين العالم» في مؤسسة صحفية لفترة.

- **من تلك الفترة في سنة ١٩٦٤، هل نستطيع أن نقول أن الشيوعيين كانوا مسيطرين على الإعلام المصري؟**

– كيف يستطيع الشيوعيون أن يسيطروا على الإعلام المصري، وكانت قيادات الإعلام في تلك الفترة كالآتي: رئيس جهاز الإعلام، أي الوزير الدكتور «عبدالقادر حاتم»، أو الأخ «أمين هويدي»، أو الأخ «محمد فائق». و وزير الثقافة: الدكتور «ثروت عكاشة»، و«سليمان حزين»، و«عبدالقادر حاتم»، والمؤسسات الصحفية «محمد حسنين هيكل» من سنة ١٩٥٦ في «الأهرام»، «أخبار اليوم» كان مسئولاً عنها «مصطفى أمين» و«علي أمين»، ورئاسة التحرير الأساتذة «التابعي» و«جلال الحمامصي» و«زكي عبدالقادر» و«كامل الشناوي»، ثم «موسى صبري». «الجمهورية» كان فيها «موسى صبري» و«أنور السادات» و«صلاح سالم»، و«كامل الشناوي»، و«جلال الحمامصي»، و«كمال الحناوي»، و«حلمي سلام»، و«فتحي غانم». «روز اليوسف» كان رئيسها «إحسان

عبدالقدوس» و«أحمد فؤاد» ولا «صبري» صحفيًا، وبعده «كامل زهيري». «الإذاعة والتليفزيون» كان مديرها «محمد أمين حماد». «دار الهلال» و«المصور» كان مسئولاً عنها «فكري أباظة» و«أحمد بهاء الدين». أين هي سيطرة الشيوعيين؟!

- **هل سيطروا على التنظيم الطليعي؟**

– لا .. التنظيم الطليعي كان يقوده «جمال عبدالناصر»، ولجان التنظيم الطليعي بدأت قبل دخول الشيوعيين بشكل خلايا، ثم تحول إلى تنظيم جغرافي في خلايا عليا، حتى تصل إلى لجنة المحافظة، ولم يكن منهم في مستوى قيادي لفترة ما سوى «محمود العالم».

- **قضية التنظيم الطليعي مازالت غامضة لأنه كان سريًا، والكتابات عنه قليلة، كما أن الاختلافات حوله شديدة، فهل يمكن أن نلقي ضوءًا على هذا التنظيم، وكيف بدأ؟**

– كانت اللجنة العامة من خمس أشخاص، ولم يكن به أحد من أعضاء مجلس الثورة، والوحيد منهم الذي يعرف بوجود التنظيم هو المشير «عبدالحكيم عامر»، كان يعرف أن هناك تنظيمًا طليعيًا، ولكنه لا يعرف تفصيلاته، فلم يكن عضوًا به.

- **أعضاء مجلس الثورة لم يكونوا أبدًا أعضاء في هذا التنظيم؟**

– **لا .. لم يكونوا أعضاء في «التنظيم الطليعي».**

- **و«أنور السادات» رئيس مجلس الأمة؟**

– ولا «أنور السادات»، فلم يكن عضوًا به، وإن كان يعرف بوجوده، وكان الرؤساء الذين جاءوا بعده أعضاء: «لبيب شقير»، «حافظ بدوي»، «سيد بدوي»، «رفعت المحجوب»، «فتحي سرور».

- **ما هي الفكرة من إنشاء هذا التنظيم؟**

– لقد جاء شرح الفكرة في الميثاق، من أنه لابد أن يكون في الاتحاد الاشتراكي جهاز يكون بمثابة القلب من الجسم، أي أنه هو الذي يحرك الاتحاد الاشتراكي، وهو التنظيم الكبير الواسع.

بعد الانفصال .. طرحت قضية «الديمقراطية»، ونبعت فكرة الميثاق، ودارت مناقشات حول النظام الحزبي، هل يقام حزب أو حزبان، واستمرت المناقشات على امتداد سنوات. وقد اتجه «عبدالناصر» في البداية إلى إصدار الميثاق، وتكوين الاتحاد الاشتراكي، ليرى ما سوف تسفر عنه التجربة، وبالتالي يمكن إعادة النظر فيها، ولم يكن غائبًا عن فكر «جمال عبدالناصر» تعميق الديمقراطية بشكل عام، وقد تطور في تفكيره سنة ١٩٧٠ إلى تقرير أنه لابد من وجود أكثر من حزب، أي أن نتجه إلى تعدد الأحزاب، وهذا ثابت في محاضر الاجتماعات، وكان قد استقر منذ فترة على أن يكون تنظيم «طليعة الاشتراكيين» حزبًا، وللعلم «عبدالناصر» يكره كلمة «ناصرية» وكان لا يسمح أن يقول أحد أنه «ناصري».

- **قرأت محضرًا لأحد الاجتماعات المغلقة، قال فيه «عبدالناصر» أنه يعترض على كلمة «ناصرية»، وأن هذه التسمية جاءت من الخارج، وأنه قد اعترض عليها، كما قال – في نفس الاجتماع – أنه حزين جدًا على تغيير اسم مصر إلى «الإقليم الجنوبي» بعد قيام الوحدة، ذلك أنه يحب كلمة مصر، ويعتز بهذا الاسم.**

نعم .. وكان يفكر في إنشاء حزب سياسي، والعقبة الأساسية التي واجهته كانت هي كيفية أن يشكل حزبًا وهو في السلطة، و«عبدالناصر» لم يكن في قمة السلطة فحسب، بل هو قمة الزعامة للأمة العربية، والثقة المتبادلة بينه وبين الشعب العربي والشعب المصري عميقة.

- **من حضر بداية تشكيل هذا التنظيم؟**

– الاجتماع الأول عقده الرئيس «جمال عبدالناصر»، حضره السادة «علي صبري»، و«محمد حسنين هيكل»، و«أحمد فؤاد»، و«عباس رضوان»، و«سامي شرف». وكان الاجتماع في الصالون الخاص بمنزل الرئيس، وعرض الرئيس فكرته، وشرح ما ورد في الميثاق، خاصًا بتكوين هذا «الحزب»، وقال: أُحب أن أضع أمامكم عددًا من النقاط الأساسية:

١- تقديري الكامل لصعوبة تكوين حزب من قمة السلطة، أو بواسطتها، وما قد يترتب على ذلك من مصاعب ومشاكل، من بينها محاولات تسلل العناصر الانتهازية.

٢- الإصرار على السرية، سواء في الاتصال بالكوادر، أو في الاجتماعات، أو في تداول المناقشات التي تتم بين الأعضاء.

٣- العمل بقدر الإمكان على مراعاة الطبيعة البشرية، ونوعية العناصر التي تُساهم في هذا العمل، على أن تنطبق على الشخص المرشح الشروط والمواصفات، وعدم مفاتحته إلا بعد وضعه تحت الاختبار فترة كافية تسمح للقيادة السياسية بدراسة موقفه.

٤- الشروط الواجب توافرها في العضو كثيرة، مع الوضع في الاعتبار العوامل الإنسانية والعوامل البشرية، منها أن المرشح لابد أن يكون مؤمنًا بثورة ٢٣ يوليو وقوانينها عن قناعة، مؤمنًا بالنظام الاشتراكي، وقادرًا على الالتزام بالسرية، أو أن يكون عنصرًا حركيًا يستطيع أن يناقش ويُقنع الجماهير، ويقبل النقد، ويمارس النقد الذاتي.

٥- أن تتوافر فيه الطهارة الثورية مع الوضع في الاعتبار العنصر البشري، ونسبة تطبيق هذا الشرط، كما أن يكون المرشح عنصرًا مفيدًا في حركة التنظيم، بمعنى أن يكون جماهيريًا، خاصة في المرحلة الأولى، فترشح العناصر التي لها القدرة على التحرك وسط الجماهير بشكل مقبول ومقنع.

هذه العناصر الأساسية التي وضعها الرئيس «جمال عبدالناصر» أمام المجتمعين، وبدأت المناقشة الواسعة خلال هذه النقاط حتى أُقرت بشكل عام بعد ذلك، وانتقل «عبدالناصر» إلى سؤال .. حول اسم التنظيم، ما هو الاسم؟ وما هو الشعار؟

الاسم والشعار دارت حولهما أيضًا مناقشة. اقترح الحاضرون أكثر من اسم. طُرح اسم «الاشتراكية»، ثم طرح اسم «الطليعة الاشتراكية»، ثم اسم «الطليعة الناصرية»، رفض «عبدالناصر» رفضًا باتًا مناقشة هذه التسمية، طُرحت فكرة رابعة باسم «الطلائع». دارت مناقشة طويلة ثم اتُفِق على تسميته باسم «طليعة الاشتراكيين»، وتمت الموافقة على أن يكون الاسم هو «طليعة الاشتراكيين»، وأن يكون الشعار هو: «حرية - اشتراكية - وحدة».

بعد ذلك انتقل المجتمعون إلى الغداء في مكتب الرئيس، وكان الغداء في ذلك اليوم فريك وبطاطس وأرز وقطعة من اللحم، وجبن أبيض، وعصير ليمون. بعد الغداء استؤنف الاجتماع، وبدأ الرئيس يحدد بعض النقاط بصفة مبدئية، وتتلخص في: أن يعتبر المجتمعون في هذا اللقاء هم اللجنة العليا للتنظيم، وأن يُكلف كل من «علي صبري» و«عباس رضوان»

بالبدء في ترشيح عناصر للانضمام للتنظيم، وعرضها على السيد الرئيس في اجتماع قادم، وأن يُكلف باقي الحاضرين باقتراح أسماء تُطرح للمناقشة في الاجتماع القادم، الذي تُقدم فيه أيضًا اقتراحات أكثر تحديدًا تشمل استراتيجية العمل التنظيمي، أسلوب ومنهج العمل، وأسلوب التدريب، وحجم العضوية ونوعها، في الأشهر الستة الأولى، على أن تُرسل هذه الاقتراحات إلى «سامي شرف» قبل الاجتماع بوقت كاف، حتى يمكن دراستها وتحديد جدول أعمال الاجتماع التالي.

وانتهى الاجتماع حوالي الساعة الرابعة، على أن يكون الاجتماع التالي في نفس التوقيت بعد عشرة أيام. لم يعلم أحد بهذا الاجتماع وما دار فيه، من غير الحاضرين سوى المشير «عبدالحكيم عامر» فقط.

وفي الاجتماع التالي تكلم الرئيس وقال: إحنا عايزين نضع أسس وتقاليد نسير عليها، وحتى نصل إلى ذلك فلابد أن نتعمق في مشاكل البلد، ونتحدث عنها ونناقشها، ولابد أن نتعرف على مشاكل الناس، ولابد أن نتكلم بصراحة في جميع الموضوعات، وأن نسمع إلى كل الكلام عن أي شيء بكل وضوح، وبدون أن نجامل أحدًا، فالمجاملة لا تُجدي. من الممكن أن نختلف في الآراء، وفي وجهات النظر إلى أي مدى، لابد من التعرف على الوسائل الإيجابية التي تمكن من التوصل إلى العمل السياسي، بحيث يكون التنظيم موصلاً جيدًا بين القيادة والقاعدة، وأن يكون مستعدًا للكفاح والنضال من أجل تحقيق الأهداف التي أعلنتها ثورة يوليو ١٩٥٢.

- **كان هذا توجيهًا إلى التنظيم أم إلى الموجودين فقط؟**

- كان توجيهًا للجنة العليا المجتمعة، على أساس أن هذه هي الثوابت التي يقوم عليها عمل تنظيم «طليعة الاشتراكيين»، وقد قال الرئيس: إننا نريد أن نضع سياسة تنظيمية جديدة يكون أهم ما فيها هو العمل، ولا نريد أن نعمل بطريقة الوزارات، ولا نريد أن نغير الوضع ونبتعد عن العمل بالكلام فقط، الناس شبعوا كلام، ونريد مزيدًا من العمل. الناس يريدون معرفة ماذا تم بالنسبة لأهدافنا، بتحقيق المجتمع الاشتراكي، وهي أهداف واسعة، والعملية ليست مرسومة في تقارير، فليس هناك رسم معين للعملية. ما هو في ذهني أن ننطلق

جماهيريا. هذا هو الأساس، ومن خلال المناقشة سوف نصل بالأسلوب الذي نسير فيه لكن أتصور أن أمامنا عمليتين أساسيتين هما:

١- عملية التفسير وتنشيط العمل السياسي القائم.

٢- عملية التنظيم السياسي الداخلي، سوف يستفيد من عملية التنشيط في الاتحاد الاشتراكي على المدى البعيد.

أما عملية استكشاف الناس، والاتحاد الاشتراكي القائم فعلاً، فهي عملية ليست سهلة هدفنا الآن: «أن نحيي الاتحاد الاشتراكي الموجود، ونخلق اتصالات كاملة مستمرة ذات اتجاهين .. من القمة إلى القاعدة .. والعكس .. من القاعدة إلى القمة.

أما الشق الثاني .. فهو عملية اختيار الناس الذين يعملون في التنظيم السياسي. الحركيين القادرين الذين يُعتمد عليهم في الدعوة والفكر، وفي كل المهام السياسية، ويتم ذلك عن طريق: العمل بطريقة غير روتينية، فيجب أن نعمل بسرعة، ولا يكون عملنا مكتبيًا، ولابد أن نتحرك، ويجب أن نتحرك، فإن أصعب عملية هي تنظيم الناس، والتحدث معهم، والتعامل معهم حتى يتفاعلوا معنا، ويجب إذن ألا نُلقي العيب على الناس بينما نحن الذين لم نحركهم.

إذا لم تجمع القوى الاشتراكية، فلن توجد فعالية سياسية قوية للاتحاد الاشتراكي، يجب أن تُنظم العناصر الاشتراكية حتى يكون هناك صمام أمان داخل الاتحاد الاشتراكي. إننا نقاسي من محاولة هدم الناس بعضهم لبعض، فكل شخص يحاول أن يلقي باللوم على الآخرين، والحقيقة أنه توجد نغمة يحاول فيها كل إنسان أن يُثبت أنه ملاك دون الآخرين، وأن الآخرين مخطئون وهو الذي لا يخطئ، وهو نوع من الأنانية موجود، ونحن مسئولون عن ذلك.

العناصر الاشتراكية غير منظمة، في حين أن العناصر المعادية للاشتراكية منظمة، فيجب أن ننظم هذه العناصر، حتى يكون هناك صمام أمان داخل التنظيم السياسي. إنني لا أريد أن نبدأ بعملية سلبية، بل يجب أن ننطلق من ناحية الإيجاب، وأن ننظر إلى مشاكل الناس ومحاولة حلها، والتنظيم هو الذي يجعل القيادة متصلة بمشاكل الناس،

ويعمل على حل مشاكل الناس، والمشاكل لن تنتهي، وهي ليست موجودة في مجتمعنا فقط، فهي موجودة في كل المجتمعات، ولا شك أن التنظيم هو الذي يجعلنا قادرين على التحرك نحو حلها، وأن نرد عليها بصراحة ووضوح وإقناع، وحتى تتم التوعية السليمة في المشاكل التي لا يمكن حلها.

وانتقل الرئيس بعد ذلك إلى «الوحدة الفكرية»، وقال إنها ضرورية جدًا، ولابد أن نبسط الأمور للناس، ولا نقول كلامًا لا يفهمه الناس، ونحن نمشي ونكتشف. وفي مسيرتنا، لا مانع من التغييرإذا اقتضى الأمر، لكن يجب أولاً أن نعرف ما هو الشيء المراد عمله، ومسئوليتنا أن نجمع الناس في جميع القطاعات. نحن نعقد الآن مؤتمراتنا، نجمع الاشتراكيين مع العناصر المضادة للثورة، وقد تكون العناصر المضادة للثورة على درجة من القوة على أساس أن البلد بطبيعتها محافظة، والناس بطبيعتهم محافظون. وعمليتنا الأساسية أن نجمع العناصر الاشتراكية، ويجب أن نكون في عملنا على درجة من المرونة، بحيث لو تركنا التنظيم ووجدنا ما يستدعي إعادة تنظيم أنفسنا، مرة أخرى سوف نغير التنظيم، أي أننا لا نضع تنظيمًا جامدًا أو خامدًا، ولابد أن يفهم الناس أن هناك رقابة، وأن من ينحرف سيفصل، وإذا وجدنا ناسًا صالحين نضمهم فورًا.

هذا تقريبًا محضر اللقاءالثاني. وعلى هذا الأساس بدأ بناء التنظيم على أساس خلايا. السيد «علي صبري» أقام خلية من عشرة أعضاء، وكذلك «عباس رضوان»، وكلف كل واحد من هؤلاء العشرة أن يعمل، أي يشكل خلية من عشرة، لم يكن أحد من الأعضاء الأول له مطلق الحرية في أن يختار فلانًا أو إبقائه إلا بعد تصديق من القيادة على العناصر التي رشحها.

- عندما يُرشح شخص ما .. هل يُعرض اسمه على الرئيس «عبدالناصر»؟

- نعم .. خصوصًا في البداية، ونقترب من الأمر الواقع أكثر. مثلاً «علي صبري» اختار عشرة، من هؤلاء الأعضاء: «عبدالمجيد فريد»، «محمد فايق»، «د. نبوي المهندس»، «د. إبراهيم الشربيني»، «حسني الحديدي»، «د. عبدالمعبود الجبيلي». هؤلاء من أذكرهم، أي واحد من هؤلاء العشرة إذا عُرض اسمه أمام الرئيس فهو يعرفه.

• المرحلة الثانية بعد ذلك .. «سامي شرف» رشح عشرة ..

- أنا فعلاً رشحت عشرة أعضاء، وهؤلاء العشرة تم عرضهم على العشرة الذين يرأسهم «علي صبري» قبل العرض على القيادة السياسية، وإذا اعترض على شخص يُستبعد، والاستبعاد كان لأسباب سياسية، ولم يكن على أسس غير موضوعية، لأن الأمر كان يخضع لمناقشة واسعة من عدد الأعضاء الحاضرين، فكان للاختيار إذن معايير جادة على أسس معايير معينة.

• **والعشرة الذين اخترتهم أنت.. من هم؟**

- العشرة الذين كانوا معي هم: «محمد المصري» الله يرحمه، و«أحمد شهيب»، و«منير حافظ»، و«شوقي عبدالناصر»، «أحمد إبراهيم» أمين اتحاد الاشتراكي بمصر الجديدة، و«عبدالعاطي نافع»، و«أحمد كمال الحديدي» أمين الاتحاد الاشتراكي بالوايلي، و«جمال هدايت» مدير نادي الشمس، و«درويش محمد درويش» مدرس بمدرسة الليسيه، وأمين الاتحاد الاشتراكي بمصر الجديدة من قبل، و«مصطفى المستكاوي»، و«نبيل نجم».

• **والعشرة الذين اختارهم «عباس رضوان»؟**

- «عباس رضوان» اختار حسب ما أذكر: «شعراوي جمعة»، و«حلمي السعيد»، و«سعد زايد»، والشيخ «عبدالحليم محمود» شيخ الأزهر فيما بعد، اختار واحدًا من الصحفيين لا أذكر اسمه.

• **«أحمد فؤاد» اختار من؟**

- «أحمد فؤاد» رشح كثيرين، الرئيس ضم «أحمد فؤاد» معنا لمجموعة «علي صبري»، أي أنه لم يعمل مجموعة وحده، ففي شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣، انضم إلى مجموعة السيد «علي صبري».

• **ثُم قُسم التنظيم إلى «نوعي»، بمعنى أن يكون لكل قطاع تنظيمه؟**

- بعد ستة أشهر، رأى الرئيس أنها ستتعارض مع طريقة عمل الاتحاد الاشتراكي، وقد تكشف طبيعة عمل التنظيم، فطلب دراسة أسلوب عمل التنظيم، وتحويله إلى «نوعي» و«جغرافي» معًا، أي بحسب طبيعة العمل، أو بحسب طبيعة الموقع الذي يشغله العضو.

التنظيم «النوعي» يغطي القطاعات المهنية والعمالية، أما التنظيم «الجغرافي» فكان منسجمًا مع تنظيمات الاتحاد الاشتراكي. أنت تعمل خلال جماهير «الاتحاد الاشتراكي»، والقاعدة قاعدة «الاتحاد الاشتراكي»، من خلالها تحدث مناقشات ولقاءات، والتعرف على مشاكل الجماهير، والعمل على حلها.

- **من كان أمينًا لهذا التنظيم؟**

- في المرحلة الأولى لم يكن هناك أمينًا للتنظيم، وقد أُنشئت أمانة التنظيم بعد أن طور إلى تنظيم جغرافي وتولاها السيد «شعراوي جمعة»، ولم يكن هناك مسئول عن أمانة التنظيم قبل السيد «شعراوي جمعة».

- **عندما بدأ التنظيم كان «شعراوي جمعة» محافظًا للسويس؟**

- لما تحول التنظيم إلى جغرافي، كان قد ترك المحافظة، وعُين وزيرًا للدولة، وأصبح أمينًا للتنظيم.

- **هل كان الوزراء أعضاء في التنظيم؟**

- لم يكن كل الوزراء، ولا كل المحافظين أعضاء في مرحلة التشكيل الأولى.

- **ثم فيما بعـــد؟**

- فيما بعد .. كان يُفضل اختيار المحافظ من التنظيم، و يُفضل أن يكون الوزير من التنظيم، ولكن كان هناك اعتبارات في اختيار الوزير، ليس بمجرد أن يكون عضوًا في التنظيم يكون وزيرًا، أو أن عضوية التنظيم هي جواز المرور إلى الوزارة. هناك وزارة يرأسها وزير فني، لا يُشترط أن يكون عضوًا في التنظيم، فلم يكن جميع الوزراء، ولا كل المحافظين أعضاء في التنظيم، ولكن عضوية التنظيم كانت توضع في الاعتبار عند الاختيار، لكنها لم تكن هي الأساس. لقد كان في التنظيم من الوزراء والمحافظين «عزيز صدقي»، و«مصطفى خليل»، و«عبدالقادر حاتم»، و«حافظ غانم»، و«عبداللطيف بلطية»، و«حلمي مراد» .. ومن الوزراء فيما بعد «عزالدين هلال»، و«أحمد عصمت عبدالمجيد»، و«النبوي إسماعيل»، و«عمرو موسى»، و«ممدوح سالم»، و«إسماعيل صبري عبدالله»، و«راغب دويدار»، و«حسين كامل

بهاء الدين». وكان من أعضائه «أسامة الباز»، و«مصطفى الفقي»، و«أحمد العماوي»، و«علي السمان»، و«مشهور أحمد مشهور»، و«عبدالحميد أبوبكر»، و«عبدالحميد غازي»، وغيرهم كثيرون.

- **هل كان الوزير له مجموعة هو مسئول عنها؟**

– السيد «محمد فايق» كان وزير الإعلام، كان مشرفًا على التنظيم الطليعي في قطاع الإعلام كله، وفي نفس الوقت كان عضوًا في التنظيم الجغرافي لأنه عضوًا في تنظيم رئاسة الجمهورية، فكان يحضر اجتماعات تنظيم الرئاسة، لكن ليس شرطًا أن يكون الوزير مشرفًا على قطاع التنظيم في وزارته، إذا كان مهنيًا فهو يقود قطاعًا ويُشرف عليه، بينما «جغرافيًا» يكون عضوًا عاديًا. أنا كنت مسئولاً عن قطاع شرق القاهرة، وكان في هذا القطاع وزراء، وزراء شرق المنطقة، وربما يكونون في الوزارة برتوكوليًا أقدم مني، ولكن في العمل السياسي أنا الذي أقود القطاع، إذن أرأس الاجتماعات السياسية للمنطقة.

- **ما حجم العضوية في التنظيم الطليعي؟**

سنة ٧٠ – ١٩٧١ وصل حجم عضوية التنظيم الطليعي إلى حوالي ١٥٠ ألف عضو.

- **هل تعتقد أن أمراض «الاتحاد الاشتراكي» تسللت إلى التنظيم الطليعي؟**

– نعـــــم.

- **ولماذا؟ وهل السبب أنه لم تكن هناك دقة في الاختيار؟**

– لا يرجع ذلك إلى عدم دقة الاختيار فقط، وإنما يرجع أيضًا إلى اختلاف أسلوب الثواب والعقاب. بمعنى أن بعض قيادات التنظيم سواء في المواقع المهنية أو الجغرافية، كانت تشغل وضعين: الوضع المهني أو السياسي، و وضع سري في التنظيم الطليعي، والنزعة البشرية كان يغلب عليها ناحية الظهور، ومن هنا كان يتم التغاضي عن أخطاء تنظيمية على حساب العمل العلني، أو يُسمح بالأخطاء لمصلحة هذا العمل، في حين أن المستهدف كان أن تحافظ على الانضباط والثواب والعقاب في العمل الحزبي بصورة أكثر دقة، وأكثر حزمًا.

• هل نستطيع أن نقول أن أعضاء التنظيم الطليعي كانت عناصر اشتراكية فعلاً؟

- هذه مسألة نسبية لا نستطيع أن ندخل في قلوب الناس. لو تلاحظ أنه حتى «جمال عبدالناصر» عندما أعطى التوجيه الاستراتيجي العام لتكوين هذا التنظيم، كان في كل فترة يقول أنه يجب أن نضع في اعتبارنا العامل البشري، وأننا في موقع السلطة، فيه ناس تستطيع أن تمثل وتدعي، ولديها القدرة على الانتهاز.

• **هل كانت مهمة هذا التنظيم هي كتابة التقارير؟**

- كل عمل سياسي ينتهي إلى كتابة رأي، أو إبداء رأي .. فإبداء الرأي إما شفويًا أو مكتوبًا، لكن إذا كُنت تعني كتابة تقرير أخ عن أخيه، أو ابن عن أبيه، والعكس، فهذا لم يكن من واجبات التنظيم، وبالعكس هذه مسألة أخلاقية، ولم تحدث، وبالتالي لا أفترض، ولا أقبل كمسئول في هذا التنظيم، أن أتلقى تقريرًا من هذا النوع، فهذا لم يكن مفروضًا ولا مقبولاً، ولا من ضمن الواجبات المُكلف بها أعضاء التنظيم الطليعي.

• **ما هو مصير هذه التقارير والملاحظات، وأنا أحد الناس الذين كانوا أعضاء في هذا التنظيم، وكان رأينا ناقدًا باستمرار. هل كانت هذه الآراء تلقى استجابة؟**

- نعم .. أذكر دائمًا أن الرئيس كان يهتم بقراءة النقاط ومحاضر الاجتماعات، ومع مرور الزمن كان يستطيع أن يميز هذه المحاضر من نظرة واحدة. هناك محاضر يهتم بها جدًا.

• **هل كانت هذه المحاضر تُعرض على الرئيس وأنت تقول أن عدد الأعضاء كان حوالي ١٥٠ ألفًا؟**

- كانت المحاضر تُجمع وتُصعد حتى أمانة التنظيم، التي تُعد تقريرًا أسبوعيًا، وتقريرًا شهريًا، وتشمل أهم النقاط الواردة في محاضر اجتماعات لجان التنظيم. مع هذا ومتوازيًا معه، كانت تقارير شفوية، وبلاغات في مسائل ذات طبيعة هامة، ومسائل حيوية تمس الجماهير، أو أوضاعًا عامة بالنسبة للعمل ولا تنتظر محضر الاجتماع، فنصعدها فورًا.

• هل كان في مجلس الشعب تنظيم طليعي؟

– نعم .. وكان جغرافيا. وكان هناك مثل الهيئة البرلمانية، هيئة برلمانية للتنظيم الطليعي.

• **من يرأسها؟**

– كل محافظة لها مجموعة، واختلفت الرياسات فيها حسب أعضاء المجلس. فمثلاً «كمال الشاذلي» كان يرأس مجموعة، «فؤاد محيي الدين» كان يرأس مجموعة، وهكذا. من أبرز أعضائه «سيد مرعي». «ضياء الدين داود» يرأس مجموعة، وكان «أحمد فهيم»، و«نزيه أمين»، و«خالد محيي الدين»، و«حمدي عبيد»، و«كمال الحناوي»، و«أحمد فؤاد»، وكان يحضر اجتماعاتهم «شعراوي جمعة» بصفته أمينًا للتنظيم.

• **هل كان يعرفها «أنور السادات»؟**

– لا يعرفها .. ولكنه يعرف أن هناك تنظيمًا طليعيا في المجلس.

• **ثم وقعت أحداث «مايو» التي تمثل من وجهة نظري الردة عن الثورة، وشارك في هذه الأحداث في الجانب المضاد للثورة عدد من أعضاء التنظيم الطليعي، ما هو تفسير ذلك؟**

– لا تستطيع أن تفتح قلوب الناس، هناك أشخاص انتهازيون، وهناك قادرون على التمثيل، وعلى المسايرة، لكن لا أجزم بشيء. الردة حصلت حتى على المستوى الأعلى.

• **اضع السؤال بشكل آخر، هل رؤساء الأحزاب المصرية الآن، بمعنى: «إبراهيم شكري»، و«مصطفى كامل مراد»، وغيرهم .. كانوا أعضاءً في التنظيم الطليعي؟**

– نعم كانوا أعضاءً.

• ما هي من وجهة نظرك أخطاء التنظيم الطليعي؟

١– لم يكن يضم أحيانًا الاشتراكيين الحقيقيين.

٢– كانت بعض قياداته تمثل البيروقراطية من القيادات الإدارية والتنفيذية، وهؤلاء كانوا يقودون العمل الطليعي، في حين أن القواعد ذات المصلحة الحقيقية كانوا محجوبين.

٣- كانت أمانة التنظيم الطليعي في بعض المحافظات توكل إلى المحافظ، الذي كان غريبًا عن الإقليم، ولا يعرف قياداته، ويحيط نفسه بهالة من السكرتارية ورؤساء المدن والمصالح.

٤- البناء كان يتم من موقع السلطة، ولم يتعرض لمواقف نضالية للفرز، وكان الصوت العالي أحيانًا هو جواز المرور للعضوية في بعض القطاعات.

٥- لم يراعِ الانتماء الطبقي بالدرجة الكافية في العضوية.

لكن بالرغم من كل هذا؛ فإن «التنظيم الطليعي» لقى من الهجوم الظالم والتجني الكثير، ولم تُقدم وقائع محددة، كما أن الكثير من قيادات العمل السياسي بعد أحداث مايو كانوا من القيادات البارزة في التنظيم الطليعي

منهم السادة: د. «عاطف صدقي»، د. «أحمد فتحي سرور»، د. «مصطفى كمال حلمي»، «عبدالهادي قنديل»، «د. عمرو موسى»، د. «أحمد عصمت عبدالمجيد»، د.«مراد غالب»، «فؤاد أبو زغلة»، د. «محمود شريف»، د. «حسين كامل بهاء الدين»، د. «فؤاد محيي الدين»، «محمد نبوي إسماعيل»، «ممدوح سالم»، د. «عزيز صدقي»، د.«عبدالعزيز حجازي»، «مشهور أحمد مشهور»، وآخرون كثيرون.

١٠

جمال عبدالناصر

الديمقراطية .. القضاء .. الحريات





هذا الجزء من الحوار، بداية لمناقشة قضية طويلة تتعلق بالديمقراطية، وبالحريات، والصحافة والصحفيين، وموقف «عبدالناصر» من القضاء، وما أطلق عليه البعض عن عمد «مذبحة القضاء». ثم يمتد إلى مسائل أخرى كثيرة فرعية، ولكنها هامة أيضًا على الأقل لأنها تكمل الصورة عن العصر من داخله.

ويقول لنا «سامي شرف» إن «عبدالناصر» كان قد قرر أن تأخذ مصر بنظام التعدد الحزبي بدءًا من عام ١٩٧٥ – على وجه التحديد – حيث نكون قد أزلنا العدوان من الأرض العربية تمامًا، وأزلنا أيضًا آثار العدوان. ذلك كان مخطط «عبدالناصر» الذي كتبه في مفكرته، والذي ناقشه في بعض اجتماعاته المغلقة، وهي اجتماعات مسجلة أحيانًا بالصوت، وفي أحيان أخرى بالصوت والصورة.

ولقد بدأ «سامي شرف» حياته في القسم الخاص التابع لجهاز المخابرات، وكان مقره «وزارة الداخلية»، قبل أن يلتقي بالرئيس «جمال عبدالناصر» في منزله بـ«منشية البكري»، ويُعهد إليه بإنشاء مكتب الرئيس للمعلومات. وعندما قال لي أنه في بداية تنظيمه للمكتب استعان بزملاء أكاديميين في جهاز المخابرات العامة ضمن من استعان بهم من الأساتذة والعلماء والخبراء في التنظيم والإدارة .. سألته:

- **تقصد أنك استعنت بالمخابرات الحربية، حيث أن المخابرات العامة لم تكن قد أُنشئت بعد؟**

– قال: إن المخابرات العامة تأسست عام ١٩٥٥، ولو أن الدراسات التنظيمية والتمهيدية لها بدأت منذ نهاية سنة ١٩٥٣ تقريبًا.

- **هل لهذا التاريخ علاقة بحوادث الإرهاب التي قام بها «الإخوان المسلمون» عام ١٩٥٤؟**

من ناحية الشكل ترتب على حوادث الإخوان، ووقوع قلاقل داخلية الإسراع في إنشاء أجهزة أمنية قادرة على التصدي للأحداث المضادة للثورة، أما من ناحية الموضوع ففكرة تنظيم أعمال الأمن الداخلي على أسس علمية كانت موجودة من قبل.

• **من قبل الثورة ؟**

- قبل الثورة كان في مصر «البوليس السياسي»، و«بوليس السراي الملكيه»، و«الأمن العام»، و«المخابرات الحربية» فقط.

• **من كان يقوم بعمل المخابرات العامة ؟**

- بالنسبة للداخل «البوليس السياسي».

• **الذي يختلف عن «بوليس السراي»؟**

- «بوليس السراي» شيء .. و«البوليس السياسي» شيء آخر.

• **«بوليس السراي» .. هل هو «الحرس الملكي» في ذلك الوقت؟**

- «الحرس الملكي» قوات مسلحة، و«بوليس السراي» شرطة، ولم يكن في الحرس الملكي كله ضابط شرطة واحد.

• **هل كان لـ«بوليس السراي» مهام سياسية، أم أن مهامه كانت كلها أمنية؟**

- بعد الثورة اكتُشِفَ أن «الحرس الملكي» كان ينسق مع «البوليس السياسي» في المسائل السياسية، لكن الشكل المعروف أن مهمته كانت حماية الملك وعائلته، وعندما اطلعنا على الأوراق بعد الثورة اكتشفنا المهام السياسية لـ«بوليس السراي».

• **الأمن الخارجي مسئولية مَنْ قبل الثورة؟**

- عمليًا .. لم تكن هناك مؤسسة متخصصة في حماية أمن مصر خارجيًا.

• **أقصد حماية البلاد من الاختراق الخارجي.**

- الحماية من التآمر الخارجي وغيره، كان محصورًا في وزارة الداخلية، من الذين تحميهم، ومن ماذا تحميهم.

• **والمخابرات الحربية؟**

- كانت واجباتها أمن القوات المسلحة، ولديها بعض الكتب والدراسات المطبوعة عن العدو. أما معلومات بمعنى الكلمة، وما تتطلبه من تتابع واستمرارية ووثائق، فلم تكن موجودة.

• نعود إلى لقائك الأول بالرئيس من أجل إنشاء مكتب المعلومات، هل كانت **أول مرة تدخل بيت الرئيس؟**

- لا . كنت قد دخلته من قبل أكثر من مرة. فكما قلت، كانت توجه لي تكليفات خاصة من الرئيس، وكانت تعليمات السيد «زكريا محيي الدين» أن أقدم تقريري للرئيس، وقد علمت بعد ذلك - سنة ١٩٥٨ - من الرئيس أنني كنت تحت الاختبار بهذه التكليفات الخاصة.

• تابعتَ الرئيس في بيته منذ بداية الثورة، حتى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، فما هي **التغييرات التي وقعت على البيت؟**

- البيت كان سكنًا لناظر المدرسة الثانوية العسكرية قبل الثورة، ثم خُصص لـ«جمال عبدالناصر».

• **عندما خُصص للرئيس .. هل كان يسكنه أحد؟**

- لا .. لم يكن به أحد، وكان يتكون من طابقين، وكل طابق به أربع حجرات،ومنذ سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٧٠، أُضيف إلى البيت على وجه التحديد، بعض الأثاث، وكان مملوكًا للدولة، فيما عدا أشياء بسيطة تخص الرئيس. وأُضيفت بالطابق الأرضي غرفة صالون، حيث كانت تتداخل اللقاءات أحيانًا مما استلزم وجود صالون آخر.

وفي سنة ١٩٦٩ أُضيف مصعد بعد إصابة الرئيس بأول أزمة قلبية، فأمر الأطباء ألا يستخدم الرئيس السلم الداخلي، وكانت غرفة الأسرة، وغرفة نوم الرئيس، وغرفة طعامه بالطابق الثاني. أما الطابق الأول، فهو مخصص للاستقبال، وكان به مكتبه، وغرفة طعام رسمية. وعندما أُريد إنشاء المصعد عارض الرئيس، ولكن الأطباء قالوا: إن صعود السلم في حد ذاته مرفوض، واستمر بعد إنشاء المصعد يستخدم السلم لمدة شهرين أو ثلاثة، وعندما نسأله يقول: أنا مش واخد على الأسانسيرات.

• **هل حدثت إضافات بالحديقة ؟**

- الحديقة كانت موجودة أصلاً، واقتطع حوالي مائة متر من جراج السيارات لتوسيعها، حتى يمارس الرئيس فيها طابور المشي الذي كلفه به الأطباء بعد الأزمة القلبية لتنشيط الدورة الدموية.

• **أول ملف وُضع في مكتب الرئيس للمعلومات .. هل تذكره؟**

- لم يكن ملفًا منفردًا خاصًا بموضوع واحد، لأن خطة إنشاء المكتب وضعت على أساس علمي، بأن يرفع لرئيس الدولة تقرير، بدلاً من ملاحقته كل خمس دقائق أو عشر دقائق أو ساعة بمعلومة. فتُجمع حصيلة نصف يوم، ويوضع تقريران في اليوم: صباحي ومسائي، توضع فيهما كل المعلومات الداخلية أو أهمها، مقسمة على أبواب، تخص كل الأمور الداخلية والخارجية، والمعلومات ذات الطابع السري تُلحق بنفس التقرير، ويُرفع الساعة الثالثة ظهرًا بعد انتهاء يوم العمل، والتقرير المسائي في التاسعة ليلاً أو العاشرة ليلاً حسب الظروف، وفي بعض الأحيان كانت توضع ثلاثة تقارير.

• **كُنت أسأل عن أول تقرير أعده مكتب المعلومات؟**

- تقرير صغير يشتمل على ملخص برقيات رمزية واردة من سفاراتنا بالخارج، بها أهم الاتصالات التي قام بها السفراء، والمفروض أن تُرفع لرئيس الدولة، والجزء الثاني ملخص تقارير وزارة الداخلية عن الأوضاع الداخلية في الوسط العمالي بشبرا الخيمة، حيث كانت المنطقة تشهد أحداثًا في تلك الفترة، وكان هناك نشاط لبعض عناصر «الإخوان المسلمين» و«الشيوعيين». كانت القلاقل في مصانع النسيج للقطاع الخاص، بين العمال وأصحاب العمل، وأخذت الطابع السياسي.

• **هل تذكر آخر تقرير وضعته بيدك في مكتب الرئيس للمعلومات؟**

- **آخر تقرير كان ورقة واحدة مكتوبة بخط يدي .. كتبت:**

«أفندم .. الحمد لله العملية لم تتم».

• نقصد العملية التي كان يريد البعض أن يقوم بها لاغتيال الملك «حسين»؟

- نعم عملية الملك «حسين»، وكان ذلك في الساعة ٣ وعشر دقائق يوم ٢٨ سبتمبر، وقد أبلغت الرئيس كذلك تليفونيًا بها لحظة وصوله عائدًا من المطار بعد توديع الرؤساء والملوك، حيث لم يدخل المكتب كالمعتاد، بل صعد للدور العلوي مباشرة.

• **وحفظت الورقة .. هل كتب الرئيس عليها تعليقًا ؟**

- لا .. رآها فقط.

• **لماذا مخاطبة الرئيس بكلمة «أفندم» .. لاحظت في كثير من الوثائق التي نُشرت أنك باستمرار تكتب «أفندم»، كذا ..؟**

- كلمة «أفندم» لفظ مأخوذ عن العسكرية التركية، وجيشنا القديم كانت الرُتب فيه تركية، فاللفظ العسكري التركي كان يُستخدم في المخاطبة من الأحدث للأقدم.

• **لماذا لم تقل: «سيادة الرئيس» .. كذا؟**

- في بعض الأحيان كنت أقول «سيادة الرئيس»، لكن في أغلب الأحيان كنت أقول: «أفندم»، عسكريًا لها طابع الاحترام والحب والتقدير حسبما تعودنا في مجتمعنا العسكري القديم.

• **الملفات التي وُضِعت في هذا المكتب .. هل يمكن حصر عددها؟**

- يصعب حصرها، فقد كانت مساحة الأرشيف سنة ٧٠ أو ١٩٦٩ سطح مبنى كامل مساحته ٣٠٠ متر مربع.

• **هذا الأرشيف يحوي تقارير من أوراق؟ أم كانت هناك أشرطة مسجلة؟**

- كانت به أوراق، أفلام سينمائية، أشرطة تسجيل، وثائق .. إلخ.

• **نتحدث عن أفلام التصوير؟**

- كان أغلبها وثائقي، من الأجهزة والسفارات، خاصة بأحداث وقعت في مصر، أو بنشاط مؤيد أو معارض، وتُرسل لنا، ويراها الرئيس، وتُحفظ في الأرشيف.

• أفلام سرية؟

- في الغالب لم يكن سرية، أغلبها وثائقي معلن. المسائل السرية لم يكن العلم تقدم بعد لمثل هذه الأمور.

• ما هي الأشياء الأخرى؟ غير الأوراق والأفلام؟

- بعض العينات .. مثلاً حقل تجارب زراعي جديد به نوعية من البذور تُعطي محصولاً معينًا. هذا المحصول يُعرض على رئيس الجمهورية، إذا كانت المادة تصلح للحفظ فتحفظ، مثل المعمل، بحيث نرجع لها في المستقبل، نعرف المادة وتطوراتها. أما إذا كانت غير قابلة للحفظ فتُعدم.

• وأشرطة التسجيل؟

- كقاعدة عامة، بتعليمات دائمة من الرئيس، أن كل لقاء يحضره يُسجل، فجميع اللقاءات باستثناءات نادرة مسجلة، سواء الخاصة في البيت أو في غيره، فجميع جلسات مجلس الوزراء، واجتماعات اللجنة التنفيذية العليا، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، ومجلس الرياسة مسجلة تسجيلاً كاملاً. بعد انتهاء كل جلسة مباشرة، هناك متخصصون يقومون بتفريغ الأشرطة على ورق، وبعضها لا يُفرغ. اللقاءات الخاصة مع الرئيس مثلاً، أنا أكون جالسًا سامعًا وآخذ نقاطها، فليس من المفروض أن يعرف أحد، وهذه النقط توضع مع شريط التسجيل في ملف، وتُحفظ في أرشيف مخصص لأشرطة التسجيل.

• هل هناك تسجيلات خاصة؟ تصنت على الناس؟

- لا .. ليس هذا عملنا .. ولم يدخل في اهتمامنا.

• ألم يكن في مكتب الرئيس – أو في مكتبك – جهاز تستطيع أنت أن تتصنت به على المكالمات التليفونية الخاصة ؟

- هذا من عمل الأجهزة، وقد تجده في أجهزة أخرى، وليس في مكتب الرئيس.

• وهل كانت هناك أوراق يحتفظ بها الرئيس في مكتبه؟

- طبعًا .. كان يكتب أحيانًا ملاحظات بعد لقاءاته مع الشخصيات المختلفة، أو يكتب بعض أفكاره وآرائه أو مشاريع، وبعض التقارير المقدمة من سكرتارية

المعلومات، يضعها عنده داخل المكتب، وفق ما يرى هو، ربما تظل ورقة بالداخل أسبوع أسبوعين، أو أكثر أو أقل، وبعد ذلك يتخذ فيها قرارًا، فإذا ما اتخذ القرار في موضوع ما يعطيه لي للحفظ أو التنفيذ.

- **كان لديه أرشيف خاص به؟**

– كانت غرفة المكتب لها ترتيب خاص، المكتب من ورائه أرفف يوضع عليها «البريد» اليومي بشكل معين، القرارات الجمهورية التي يوقعها، والتقارير الاقتصادية، والتقارير الداخلية، والتقارير الخارجية بجوارها، وهكذا .. دراسات وأبحاث .. و .. و .. وخلافه. كل له مكان، وفي خانة أو خانتين أو ثلاثة خاصة به، ولا أحد يقترب منها لأنه يضع فيها أوراقًا بخط يده، أو أوراقًا أخرى مقدمة من جهة ما، أو مسائل معلقة تحتاج لمزيد من تفكيره يضعها في مكان معروف. لا أحد يقترب منه. وكان المكتب منظمًا. الأوراق التي يطلع عليها توضع في مكان متفق عليه، والتي لم يطلع عليها في مكان آخر، لو دخلت المكتب في أية لحظة دون أن يقول لي، أعرف المسائل التي انتهى منها لأنه يضعها في مكان معين، متعارف عليه بيننا.

- **ضمن هذا الأرشيف للمعلومات .. هل كان هناك أرشيف لأشخاص؟**

– عندما يكتب جهاز ما تقريرًا عن نشاط «س» من الناس، يُفتح ملف للشخص بهذه الورقة، وليس من الضروري أن يكون له نشاط مُعاد، قد يكون نشاطه إيجابيًا، ويوضع في الملف ما يتعلق بالشخص، وإذا كانت هناك متابعة تُضاف عليه.

- **من بينها التصرفات الشخصية؟**

– القاعدة العامة أن التصرفات الشخصية كانت تُتابع في حيز ضيق جدًا، ما لم تكن تمس أوضاعًا عامة. بمعنى أن من يُباشر مسئولية ما؛ إذا باشر نشاطه في إطار الجلسات الخاصة، تُكلف الجهات المعنية بمتابعة هذا النشاط الخاص.

- **من أين عرفت هذه الجلسات وما فيها؟**

– المعلومات تصل من الأجهزة المختصة. مثلاً تقول: إن فلان الفلاني يجلس في «كباريه»، ويلتقي بفلان وفلان وفلان، والأحاديث التي تدور بينهم ليست جلسة

«كباريه» – أو حلقة «دردشة» – إنها تمس موضوعات سياسية أو نشاطًا ما، فالأجهزة تأخذ تعليمات أن تتابع أو يُصرف نظر عن هذا الموضوع حسب التقييم، والتقييم لم يكن مني، الموضوع يُعرض في تقرير مبدئي على الرئيس، وهو يقرر أن يتابع أو لا يُتابع. وهناك إضافة صغيرة، كان الرئيس دائمًا يقول لي إن أي تقرير أو أية ورقة تأتي إليك من أية جهة مبنية على «نمى لعلمنا» لا تنظر فيها.

- **ممكن أن أسهر في «كباريه» – وفقًا للمثل الذي ضربته – وأجلس مع مجموعة من الأصدقاء ونتناول رأيًا سياسيًا معينًا، أساسًا من الذي يبلغ أنني كنت في هذا «الكباريه»؟**

– الأجهزة .. هذا اختصاصها، وواجبها، وهي لا تكتب عن أي شخص. إن واجبها أن تتابع، هذا ما يقوم به أي نظام، فالأجهزة العين والأذن لأي نظام.

- **إذن الناس كلهم كانوا مُتابعين؟**

– لا .. ربما كنت غير واضح. هذه العمليات تبدأ بالنسبة للذين لهم نشاط، والمتابعة تكشف ما إذا كان هذا النشاط ضارًا أم لا، فإذا كان نشاطًا غير ضار، ولو من قبيل المعارضة .. لا نرفضه. ربما أسير في طريق، فيأتي من يقول لي إن هذا الطريق خطأ، ليس معنى ذلك أنه مُعادٍ. ربما يقول ذلك لكي أصحح الخطأ، أما إذا جاءت المتابعة بأن هناك أموالاً تُجمع، وشراء سلاح ومنشورات، فهذا أمر آخر مُعادٍ للنظام.

- **إذا أُبديّ رأيٌ معارض – ولا أكتمك أنه كانت هناك آراء معارضة – حتى من أبناء الثورة أنفسهم، كان بعضهم يعترض على تصرفات معينة، هل هذا معناه أنه تتخذ إجراءات ضدهم، أو يُتابعوا؟**

– إذا كان الرأي يصحبه عمل من شأنه أن يضر بالنظام، أو بمصلحة عامة، فيُتابع إلى أن يثبت هل نشاطه مجرد إبداء رأي، فإبداء الرأي لم يكن عليه اعتراض، بالعكس، لو اطلعت على محاضر جلسات مجلس الوزراء، ومحاضر اجتماعات مجلس الرياسة، واللجان، والاتحادالاشتراكي، مجلس الأمة، وهي موجودة ومسجلة، ستجد أن نسبة كبيرة جدًا من الآراء آراء معارضة وليست مؤيدة.

- لقد كُنت عضوًا في الاتحاد الاشتراكي، أنوب عن المؤسسة الصحفية في لجنة القسم، وكنت أحضر اجتماعات لجنة القسم، وكان باستمرار يغمرني انطباع، أن هذا اجتماع للمعارضة، وليس اجتماعًا للتأييد، لأن أغلب الآراء التي تُبدى فيه كانت آراءً جريئة وصريحة ومعارضة، وهذا يقودنا إلى كلام الرئيس في إحدى خطبه عن أعداء الثورة الذين يتكلمون ضدها في النوادي،وضرب مثلاً بـ«نادي الجزيرة». هل كانت للرياسة عيون داخل «نادي الجزيرة» على سبيل المثال؟

الرياسة لم يكن لها جهاز متخصص للمتابعة، أو لأعمال المراقبة إطلاقًا. سكرتارية المعلومات تتلقى، ولم يكن لها دور إيجابي في المتابعة، أو في المراقبة، وقد قلت من قبل أنه لا يوجد عندي جهاز، وأعود لأتحدى أي واحد في مصر كلها يقول أنه كان يعمل في جهاز متابعة عندي في سكرتارية الرئيس للمعلومات. لم يحدث منذ إنشاء المكتب إلى ١٣ مايو سنة ١٩٧١.

- **في واقعة «نادي الجزيرة» .. على سبيل المثال؟**

- واقعة «نادي الجزيرة» تقرير يرسله جهاز معني بالمتابعة. و«نادي الجزيرة» كان يضم بقايا المجتمع القديمة و.. و.. وخلافه، وهو تجمع طبقي، وأنت نظام ثوري. فهذا التجمع بطبيعته معادٍ لك، فلابد «كأجهزة» أن تتابعه، وأن تكون لك عيون فيه لتعرف، ولحماية نفسك .. وهذا من واجب الأجهزة.

- **إذا جلس بعض الأشخاص، وسبوا «جمال عبدالناصر» .. هل كان يصله هذا السباب؟**

- كان يصله طبعًا .. حسب الأشخاص ووفقًا لما ذكرناه.

- **هل توجد نماذج .. عن انطباعاته وردوده عليها؟**

- هناك أشياء كان يضحك لها، فكان يقول دائمًا أنه يتوقع من الذين أُضيروا من الثورة أن يشتموا، فهذا أمر طبيعي،ومن هنا كنا يرمي الموضوع وراء ظهره، لكن لو تعدى الموضوع الكلام إلى الفعل، في هذه الحالة كان يتابع لإثبات ما إذا كان هناك فعل ضار أم لا.

- **ألا توجد وقائع للسياسيين السابقين الذين كانوا يشتمون في الثورة وصلت إلى «جمال عبدالناصر» وكان له رد فعل؟**

- كثير جدًا .. جدًا .. كانت هناك عناصر وفدية، وعناصر من العائلة المالكة، وممن فُرضت عليهم الحراسات يتحدثون .. ويسبون، كان يرى هذا أمرًا طبيعيًا، ولا أذكر أن إجراء اتُخذ مع أحد من هؤلاء في النوادي، إجراء وحيد اتخذ مع مدير لأحد النوادي لأنه من رجال النظام، ويسايرهم في نشاطهم المعادي للنظام، وبالرغم من هذا فإنه لم يُفصل لرأي سياسي أبداه، بل فُصل لتصرف أخلاقي، ويمس الآداب العامة.

- **ونحن نتكلم عن مجتمع النوادي، وعن هذه الطبقة .. نذكر أن كثيرًا من النُكت خرجت منها على الرئيس نفسه، هل كانت النكتة في رحلتها تصل إلى الرئيس؟**

- كانت تصل إلى الرئيس، سواء مِنَّا نحن المعاونين أو المحيطين به، وفي أحيان أخرى كان هو يقول لنا: سمعتوا آخر نكتة .. كذا .. كذا .. كذا، وكانت له مصادره، لأن «عبدالناصر» لم يكن أُحادي المصدر في معلوماته. لم أكن أنا مصدر المعلومات الوحيد، ولم تكن الأجهزة مصدر معلوماته الوحيد، ولم يكن «محمد حسنين هيكل» هو مصدر المعلومات الوحيد. كثيرون يتصلون به، فالرئيس كانت له اتصالاته الخاصة، وأية لحظة يتصل تليفونيًا بفلان، يأخذ ويُعطي معه كأي مواطن عادي. باختصار كانت له مصادره وبعضها لا نعرفه، بحيث أنه كان على علم ودراية بأحدث ما يدور من تعليقات ونُكت عليه شخصيًا، أو على النظام، بما فيها النُكت «المكشوفة» بألفاظها التي كانت تُقال بها.

- **هل كان يتخذ موقفًا من أحد .. قال نكتة؟**

- لا أذكر أن أحدًا اتُخِذَ معه إجراء، إلا مدرس واحد. قال نكتة في وسط التلاميذ، وكانت نكتة «مكشوفة»، نكتة بذيئة خارجة، وثبت أن له تصرفات أخلاقية مشينة، وتساءل الرئيس كيف نأمن على أولادنا مع هذا المدرس بسبب فضائحه الأخلاقية التي ثبتت.

- **كيف وصلت لكم النكتة التي قالها المدرس في الفصل؟**

- أحد أولياء الأمور كان على صلة بواحد من الرياسة فأبلغه، أي أن أحد الأبناء قال لأبيه: «النهارده المدرس قال لنا .. كذا وكذا»، فالأب أبلغ صديقًا له في دردشة عادية، وهذا الصديق أبلغنا، وأنا أبلغت الرئيس.

- **هل كانت هذه النكت تخضع لتحليل أم أنها مسألة ضحك وتسلية فقط؟**

- بعض النكت كانت تخضع للتحليل، فعلى مدار السنة — ٣٦٥ يوم — تُقام حفلات استقبال في السفارات الأجنبية، وفيها يلتقي جميع السفراء، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وتدور أحاديث، وأحدهم أو مجموعة منهم يقولون نكتة، أو تعليقًا على شكل «مسمعتش آخر نكتة»، هنا التحليل .. من هم أفراد المجموعة؟ ومن الشخص الذي أطلق هذه النكتة، فذلك يبين الاتجاه، وأيضًا ما تحمله النكتة ذاتها من معان، وأسباب خروجها وترديدها، ومضمونها، وكانت تُجمع شهريًا، وفي بعض الأحيان عندما تكون كثيرة تجمع أسبوعيًا، وتقوم مجموعات من خبراء علم النفس، ومن أجهزة الأمن، وأساتذة الاجتماع بعمل تقرير عنها.

- **من الذي يقوم بعمل مثل هذا التقرير؟**

- الخبراء كانوا مطلعين بعملية التحليل، أساسًا مصلحة الاستعلامات كان لها دور في هذا الموضوع.

- **ألم يكن هناك شك بأن بعض هذه النكت واردة عن طريق العدو، أي أنها نكات مصنوعة؟**

- طبعًا .. هناك نُكت أول لما تسمعها تحس أنها ليست مصرية، فهناك فرق كبير بين النكتة المصرية وأية نكتة أخرى، سواء كانت عربية أو أجنبية شرقية أو غربية. النكتة المصرية بالفطرة، وأنت تستطيع أن تحكم إذا كانت مستوردة أو محلية، ومعروف عن الشعب المصري أنه يحب النكتة، ويعبر عن فرحته بنكتة، وعند نقده بنكتة، وعن رضاه أو عدم رضاه بنكتة، وهذه طبيعة الشعب المصري.

• بعد هزيمة ١٩٦٧، في خطاب رسمي للرئيس طالب الناس أن تكف عن النكت؟
لم يكن من أجل تكميم الأفواه، فقد خرجت موجة من النُكت المركزة على القوات المسلحة، أخذت بطابع معادٍ جزء كبير منها مستورد، ووجدت صدى نتيجة الهزيمة، و وجه الرئيس نداء في المؤتمر القومي العام في ٢٣ يوليو لأنه قد تحمل المسئولية، وهي بالدرجة الأولى إعادة بناء القوات المسلحة، وصولاً إلى التحرير، ولو استمرت هذه الموجة ستكون عملية البناء صعبة لزعزعة معنويات الجنود، إذ تنال من روح القتال. الهدف من النداء معنوي، وهو أن تعاونه الجماهير في إعادة بناء القوات المسلحة برفع معنويات الجندي، بدلاً من تحطيمها أو تدميرها عن طريق النكتة، وتكون سلاحًا مدمرًا بقدر ما فيها من مرح.

• **هل حدثت استجابـــة ؟**

- فعلا انحسرت الموجة، وامتنع الكثيرون عن ترديد النكات، وبالتالي انتشارها.

• **هل قامت الأجهزة بإجراء قياس لمدى الاستجابة؟**

نعم حدثت دراسة، وكما قلت إن كل النكت كانت خاضعة للتحليل.

• **أنا أتحدث عن النكت بعد خطاب الرئيس الذي طالب فيه الناس أن تكف عن ترديد النكات ضد القوات المسلحة؟**

- حصل قياس بطريقة عملية، وعن طريق التنظيم السياسي، نزلت مجموعات من الشباب، ومن النقابات المهنية، لجس النبض بالنسبة لمدى انتشار النكتة،ومدى قبول وتلقي النكتة المعادية للقوات المسلحة. كانت هناك استجابة، وكان هناك تقرير يومي يُرفع للرئيس حول هذا الموضوع حتى أصبحت الأمور طبيعية.

• من الجانب الآخر .. ألم تكن الأجهزة تطلق النُكت؟

- ليس بتوجيهات .. لم يقل الرئيس في يوم من الأيام «نزلوا نكتة»، طوال خدمتي معه لم أسمع بهذا الأمر.

- هناك موضوع آخر لابد من التعرض له بصراحة، مثل الحديث عن النكت، **وهو موضوع الإشاعات؟**

- الإشاعة كان لها قياس، وقياسها لا يخرج كثيرًا عن نطاق النكتة. نسبة كبيرة منها كانت مستوردة، وقد زادت الإشاعات في ثلاث فترات: «أزمة ١٩٥٦» و«القرارات الاشتراكية» و«١٩٦٧». وكان القياس يؤكد أنها مستوردة.

وكانت الإشاعات تمس أشخاصًا وتصرفاتهم حتى تهدهم أمام الرأي العام، أو تمس تصرفات أقارب أو محيطين بشخصية مسئولة عامة مثلاً، لكي تتزعزع الثقة بينها وبين رؤسائها، أو تأخذ شكل الهزة الاقتصادية التي تمس المجتمع وتجعله غير واثق من نفسه.وفي علم المخابرات مادة تُدرس اسمها «سيكولوجية الإشاعة»، وهو علم درسناه. هذا العلم يقول إن الإشاعة الغير مبنية على حقيقة لا تستمر، كلما كانت الإشاعة كاذبة يكون عمرها قصيرًا، لأن الأعمال التي يقوم بها النظام تنفي تلقائيًا مثل هذه الإشاعة. وفي علم الإشاعات، أنه من الخطأ أن تنفي إشاعة كاذبة. اترك الإشاعة الكاذبة تموت وحدها، فهي كاذبة، ولو نفيتها فأنت تدلل على أنها موجودة.

- **لقد تعرض المرحوم «صلاح نصر» في كتابه «الحرب النفسية» باستفاضة لموضوع الإشاعات.**

- هو علم واسع .. وقد درسناه.

- **من الجانب الآخر .. ألم يكن النظام يُطلق إشاعات معينة؟**

- قد يطلق إشاعات كنوع من «بالون الاختبار». مثلاً أنت تريد رفع الأسعار، فتطلق إشاعة ثم ترقب النتيجة.

- **وهل حدث ذلك ؟**

- يحدث في كل الأنظمة،وليس في العالم الثالث فقط. وعلم الإشاعات واسع جدًا،ونحن درسناه عن الأمريكان، فهو علم أمريكي أساسًا، وهم الذين قاموا بتدريسه للأجهزة في أول الثورة. فكل نظام يضطر في بعض الظروف أن يُعلن عن شيء ليرى مدى التقبل المحلي أو العالمي، فإذا وجدت معارضة يتم التراجع عنه أو تأجيله.

• هل كان يمكن إطلاق إشاعات لتلويث سمعة شخص ما؟

الإشاعات التي نُطلق هي إشاعات في إطار مصلحة عامة، وليست شخصية، أو لتصفية حسابات.

• ربما يرى البعض أن المصلحة العامة تقتضي تشويه صورة فلان الفلاني؟

- هذا لا يحدث أبدًا .. ففي العالم الثالث؛ أي شخص تزول عنه السلطة ينتهي، وأنت يمكنك أن تعفيه من السلطة، فلماذا تطلق إشاعة لهدف شخصي أو لتلويث السمعة.

• وفي تلك الفترة - ومازال يتردد حتى الآن - من أن الناس كانت تخاف الكلام؟

- هذا ما يردده الناس، ولكنني أنفي ذلك واقعيًا، لأن النظام عندما يكون قويًا يكون إحساس المواطن أنه تحت المجهر، وبالتالي تكون تصرفاته ذات طابع حذر، أو لديه خشية أنه في لحظة من اللحظات سيكون موضع سؤال، ومن هنا ترددت هذه المقولة. إن الإنسان السوي لا يخشى شيئًا، ولكن الإنسان الملتوي هو الذي يخشى أن يُكشف فيبدأ في ترويج مثل هذه الأقاويل. ولو رجعنا إلى أحداث الثورة حتى رحيل «جمال عبدالناصر»، فكلها معلنة، وكل من أراد أن يجاهر برأي قاله، وكل من أراد أن يقوم بعمل مضاد قام به. وطالما تقوم بعمل إيجابي وبنّاء، ولا يوجد به إضرار بالغير، لن يعترضك أحد، أما أن تقوم بعمل ضد القانون أو ضد الشرعية، فلابد أن تخضع للقانون وتؤاخذ.

• أنا لا أسأل عن الأعمال، أنا أتحدث فقط عن الكلام؟

- عندما أكوّن تنظيمًا سريًا فهذا مخالف للقانون، بصرف النظر عما إذا كان القانون صح أم خطأ، ولكن عندما أجلس مع صديقي على القهوة وأتكلم فلا شيء. وجميع التنظيمات السياسية التي قامت في مصر من أول هيئة التحرير إلى الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي؛ لو نعود إلى محاضرها - وهي موجودة - أغلب ما تردد في اجتماعاتها كان نقدًا، ولم يكن تسليمًا بما يدور كما هو، بل على العكس كانت الأمور تناقش، ومعهد الدراسات الاشتراكية كان في نقده من أعنف ما يمكن من الدارسين والأساتذة، فهل حوسب شخص ما على ما قاله؟

• أنت تكلمني عن «معهد الدراسات الاشتراكية»، وقد درست فيه، وشاركت في حملة النقد، وكانت حملة النقد كبيرة داخل الاتحاد الاشتراكي، وداخل التنظيم الطليعي. وفي مرحلة تالية سوف أسأل عن مدى الاستجابة لهذا النقد، لكنني الآن أتكلم عن رجل الشارع الذي ليس عضوًا في هذا التنظيم، الذي يُقال إنه إذا جلس إثنان على القهوة وتكلما يُقبض عليهما. هذه هي المقولة، ألم تسمعها يرددها البعض؟

– الحقيقة أنا سمعت هذا الكلام وأنا مندهش، لأنه لم يحدث أبدًا أن جلس اثنان على القهوة وتكلما أي كلام وقبض عليهما. لم يحدث أبدًا، وإذا كان ذلك قد حدث كما يقول البعض، فلماذا لم يذكروا الأسماء والوقائع حتى نصدقهم.

• **إن ذلك يحدث إذا تكلما في نادي أو في غيره؟**

– ولا في نادي ولا في غيره .. ربما كانت هناك شخصية ما .. لا أعني أحدًا معينًا بالاسم؛ مثلاً نقيب نقابة مهنية تكلم، وقال أنا كذا، وهو عضو في الاتحاد الاشتراكي، وحوسب من الاتحاد الاشتراكي، التنظيم الذي ينتمي إليه.

• **لقد فقد وظيفته، ودعني أحدده، لقد كان نقيب الأطباء.**

– **نعم .. كان نقيب الأطباء .. كيف يمثل النظام ثم يهاجمه.**

• **هو لم يكن يمثل النظام، ولكنه كان يمثل الأطباء، فقد كان نقيبًا لهم؟**

– كان في قيادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي أيضًا، وواقعة هذا النقيب بالذات كانت مرتبطة بنشاط آخر في تلك الفترة، عندما شارك في هذا النشاط أُكتُفي بأن يُنحَّى عن منصبه، ولم يكن من أجل ما قاله، فالعملية أكبر من هذا بكثير.

• **كانت العملية مؤامرة مثلاً؟**

– كانت ستؤدي إلى مؤامرة إذا لم تُتخذ إجراءات إجهاضها. هناك نقطة بالنسبة لـ«جمال عبدالناصر» لا أريد إغفالها، ليس دفاعًا عنه، وهي أحد عيوبه أن قلبه كان كبيرًا. يُقال له إن فلانًا ارتبط مع فلان وفلان في أعمال معينة لإحداث شيء مضاد، يقول إن العملية ستمس أُسرًا وأولادًا وبناتًا، أنا أجهضها، وتكون قاصرة على واحد

واثنين وثلاثة. هذا النقيب كان مهذبا، أي طبيبا، لذلك ترك وظيفته، وسأقول لك مثلا آخر .. تذكر في سنة من السنوات أثناء امتحانات الثانوية العامة حدث نوع من إضراب المدرسين، هل اتُّخِذَ ضدهم إجراء؟

- **أظن أن بعض المديرين أُبعِدُوا؟**

– إلى أين أبعِدوا، لم يتركوا وظائفهم، تركوا فقط مواقع التصحيح في امتحانات الثانوية العامة حتى لا يتواجدوا مع آلاف المدرسين، وربما نُقل بعضهم إلى مواقع إدارية لأن سلوكهم لم يكن تربويًا ولا نقابيًا.

- لكن تظل القضية بالنسبة للجماهير – وهي طرف ثالث – أنهم الناس الذين كان الرئيس بيتكلم عنهم دائمًا، هذا الطرف الثالث كان غائبًا.

– هذه العملية أُجهضت وهي في مهدها.

- هل ووجه هذا النقيب .. نقيب الأطباء بأنه حدث كذا وكذا؟

– نعم .. ووجه هو والذين كانوا معه.



١١

جمال عبدالناصر

الحريـــات





نستأنف الحوار الذي بدأناه مع «سامي شرف» الحلقة السابقة، حول عدد من الأمور التي تتعلق بالحريات.

ونحن في حديثنا لا ننطلق من قضايا نظرية أو فكرية، ولكننا نتعرض لمواضيع كَثُر اللغط حولها، وتعرضت كثيرًا من المناقشات لها .. لذلك آثرنا الابتعاد عن قضية الديمقراطية بشكلها الذي طرحه «عبدالناصر» من ربط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية، وعدم الفصل بين «رغيف الخبز» و«تذكرة الانتخاب» على حد تعبير «عبدالناصر». كما ابتعدنا أيضًا عن قضية التنظيم السياسي الواحد، وهي الصيغة التي كانت الطابع لكل تنظيمات «عبدالناصر» السياسية. ولجأت إلى مناقشة قضايا عاشها الناس، وفي وقائع محددة قلت للسيد «سامي شرف» ونحن نتحدث حول قضية الديمقراطية والحريات وحق الناس في أن تعرف ..

• **نحن نلاحظ - على سبيل المثال - أن مسئولاً قد أُبعِد، قد لا يكون النظام مطالبًا دائمًا بأن يفسر أو يبرر، لكن أن تستيقظ فتجد أن وزيرًا قد أُبعد، وليكن مثلاً وزير الأوقاف .. هذا مجرد مثل، وتظل البلد تموج بالإشاعات، ثم بعد ذلك قد يجيء هذا الوزير نفسه بعد خمس سنوات أو أكثر أو أقل يعود، ثم يكتب مذكرات يشرح كيف أنه كان بطلاً، وأنه خرج لأنه واجه التسيب، وهكذا. هذه مسائل تبدو للناس غريبة لأنهم لم يكونوا في الصورة، فكانوا طرفًا غائبًا.**

- أنا لا أستطيع أن أفسرها هكذا مثلك .. فأنا أختلف معك.

• **قد أكون شخصيًا لدي صورة كاملة لماذا أُبعد وزير أو أكثر، وربما أكون شخصيًا أيضًا قد اطلعت على بعض التحقيقات، هذا إذا كان هذا المثل صحيحًا، ولكني لم أعرف لماذا عاد مثل هذا الوزير إلى موقع المسئولية في الدولة بعد ذلك.**

- إذا كان الشخص أخطأ في يوم ما ونُحيّ عن منصبه لفترة، فلا يعني ذلك أن يُنفى من بلده، ولعل الفترة التي أمضاها بعيدًا عن المناصب العامة تكون كافية لإعطائه العبرة، ولا يكون الإبعاد أبديًا. لماذا أُبعد؟ قد لا يكون من المصلحة أن تُعلن ذلك.

- **مصلحة من؟**

- المصلحة العامة.

- **من الذي يقدر المصلحة العامة؟**

- صاحب القرار.

- **أنا كمواطن .. لماذا لا أقدر هذه المصلحة؟**

- هل لديك الصورة الكاملة .. كما هي عند رئيس الجمهورية ؟

- **لا بالتأكيد .. لكن من حقي أن أعرف.**

- من حقك أن تعرف ما يخصك كمواطن.

- الذي يخصني كمواطن أن ينحرف وزير أو لا ينحرف .. هذه المسألة تخص الناس جميعًا.

- أنا معك.

- ليست قضية شخصية.

- نعم .. هي ليست قضية شخصية، وأنا لا أبرر مثلاً موقف شخص معين بالذات، أو واقعة معينة بحد ذاتها، وإنما أتكلم بصفة عامة. اليوم رئيس الدولة لديه الصورة، مخروط رؤيته أوسع من رئيس الوزارة، ورئيس الوزارة مخروط رؤيته أوسع من الوزير، وهو يقدر ما يُعْلَن وما لا يُعلن، مما يمس مصلحة عامة ، أو مصلحة خاصة. وهذا من حق صاحب القرار. لماذا مثلاً النائب العام يقبض على فلان، ويفرج عن فلان، وربما تكون الجريمة واحدة، بموجب وقائع من القانون. رئيس الدولة حكمه هنا مثل حكم ا لنائب العام تقريبًا أو يكاد. النائب العام من حقه أن يحفظ أية قضية، فما بالك برئيس الدولة.

- هذا حق يتعلق بالمجتمع كله، وبحق الناس في المعرفة، وأن يكون لديها معلومات؟

- لا تستطيع أن تقول أن المسئول الفلاني منحرف أخلاقيًا، فتفضحه أمام الناس وأمام أسرته.

- **هل أعيده إلى عمله .. فترة مثلاً؟**

– مسألة إعادة الإنسان بعد أن يصلح حاله .. أمر طبيعي، فإذا كان ربنا الخالق سبحانه وتعالى غفور رحيم .. طيب انت يا بشر ماذا تكون، عندما أخطأ أبعدته، وعندما انصلح حاله هل تظل على موقفك منه.

- **هل هذا عمل سياسي؟**

– «سيد مرعي» مثلاً كان عضوًا بمجلس النواب أيام الملك، وأيام الثورة، وهذا عمل سياسي.. وهذا أحد الأخطاء .. ولابد أن نعترف بها.

- **ما هي العناصر التي بُني عليها أنه أحد الأخطاء؟**

– في حالة «سيد مرعي» .. ليس معقولاً أن أستعين بإقطاعي يشرف على تنفيذ قانون ثوري لتصفية الإقطاع، لا يمكن، حتى قلبه لا يكون معي،

- **لكنه نفذ .. أم لم ينفذ؟**

ولقد كان «جمال عبدالناصر» يؤيده، رجل فني ومن أهل الخبرة، كما أنه لم يكن صاحب قرار.

- **نفذ .. ولكن بلا قلب...**

ليس لي علاقة بقلبه...وضحت كثير من الثغرات في تنفيذه، حتى أنه قبل وفاة الرئيس في اجتماع اللجنة المركزية فوجئنا بأنه يعيد بعض الأراضي لعدد من الإقطاعيين، وأمر الرئيس بتشكيل لجنة من أعضاء اللجنة المركزية بعد مناقشة المشكلة مناقشة واسعة، وكانت مهمة اللجنة دراسة الموضوع.

- **هل ثبتت هذه الوقائع؟**

– طبعًــــــا ..

- **بعد سنة ١٩٧١؟**

لا .. قبل سنة ١٩٧١ .. في سنة ١٩٦٩ في اجتماع اللجنة المركزية، عندما أعاد أرضًا للإقطاعيين، و«جمال عبدالناصر» قال بضرورة إجراء تحقيق، ثم في ٦٥ و ١٩٦٦ لجنة تصفية الإقطاع، كانت نتيجة تهريب أرض من الإصلاح الزراعي، وثغرات في تطبيق

قانون الإصلاح الزراعي. لابد أن أعترف أنه كانت هناك من الأخطاء ما سمح بتسلل عناصر معادية للثورة، وذلك هو الذي أدى فيما بعد إلى سهولة الانقلاب على الثورة. هؤلاء هم كانوا أول من انقلبوا على الثورة، أو كانوا أدوات الانقلاب، وهذه وجهة نظري على كل حال، لكن الذي أحب أن أقوله لك إن «سيد مرعي» اختير في هذا المكان لكونه فلاحًا قبل أي شيء. وثانيًا لأنه من أهل الخبرة، وهذا عمل سياسي، ولقد احترنا .. عندما نستعين بأهل الخبرة لا ترضون، وتهاجمون الاستعانة بأهلالثقة، مع أنهم كانوا خبراء أيضًا.

• **هل عجزت الثورة عن أن تجد الشخصية الثورية؟**

– لم تعجز .. «عبدالمحسن أبو النور» مثلاً تكفل بهذا العمل مرحلة طويلة بعده، أي لم تعجز الثورة، كما أنها لم تقصر في التنفيذ على «سيد مرعي». فقط ولقد تولى وزارة الزراعة «عبدالرازق صدقي»، و«أحمد المروقي»، و«بكر أحمد» وغيرهم، ولم تقتصر العملية على «سيد مرعي» وحده.

على أي حال فقد تفرغنا إلى بعض الموضوعات التي أبعدتنا عن القضية الجوهرية – وهي الديمقراطية – لأن كل هذا الحوار يصب في قضية الديمقراطية، ومدى حرية المواطن، وحقه في المعرفة. وأنا أستطيع أن أستوعب مفهوم الديمقراطية في ظل النظام الذي كان قائمًا، وأن أي تقييم لتجربة الديمقراطية يجب أن تنطلق من نوعية النظام، وهي ربط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية، أو ما عبر عنه «جمال عبدالناصر» بربط «تذكرة الانتخاب» بـ«رغيف الخبز»، وذلك منذ صدور القوانين الاشتراكية، وهي ما أعتبره الفترة الناصرية الحقيقية.

• **لكن مفهوم الديمقراطية ليس حرية التعبير، وليس حرية النقد الذي كُنّا نمارسه داخل لجان الاتحاد الاشتراكي. مفهوم الديمقراطية ينطلق إلى أبعد من ذلك، بأن يكون هناك رأي آخر منظم، وأن تكون هناك مشاركة في اتخاذ القرار وفي صنعه.**

– منذ بداية ١٩٥٦ تستطيع أن تقول أنه كانت هناك خطوات لمشاركة الجماهير، بتطبيق الأبعاد الاجتماعية لحرية المواطن، بمعنى توسيع التعليم، ثم مجانيته الكاملة، ومجانية العلاج، وحق الانتخاب للمرأة، وتخفيض سن الإدلاء بالصوت إلى ١٨ سنة.

[illegible] «عبدالناصر»، بدأت منذ ١٩٥٦ [illegible]
الاجتماعي، الذي يتسق مع فلسفته، في حرية التعبير وربطها بالبعد الاجتماعي، وهو
ما تبلور نهائيًا في سنة ١٩٦١، حيث انتقل إلى خطوة متقدمة أكثر، وهي العمل على منع
الاستغلال، وغير ذلك، وقال إن الطريق أمامي طويل لن ينتهي إلا عند القضاء على
استغلال الإنسان للإنسان. ومن هنا بدأ «جمال عبدالناصر» يفكر في إبراز الرأي الآخر
في إطار تحالف قوى الشعب العاملة، ونص الميثاق على إنشاء التنظيم الطليعي، وكانت
فكرته أن تكون النواة الأولى للحزب الاشتراكي، تمهيدًا للفكر الذي تطور بعد ١٩٦٧
إلى ما أعلنه «عبدالناصر» من ضرورة قيام حزبين أو ثلاثة أحزاب سياسية، وهذا ما
كتبه «جمال عبدالناصر» بخط يده في ملفه الشخصي، وما ناقشه مع المسئولين معه،
وكان يرى مع عام ١٩٧٥ أن تقوم في مصر تعددية حزبية. ولقد كان بيان ٣٠
مارس١٩٦٨ **هو المقدمة الطبيعية لهذا التطور في المستقبل.**

- **لماذا في سنة ١٩٧٥ بالذات؟**

– في تقديره لم نكن نستطيع أن نمارس المجتمع المفتوح بمعنى الكلمة إلا بعد إزالة آثار العدوان وتحرير الأرض العربية المحتلة كلها، وإعادة البناء، وأي منصف يرى أنه لابد أن نعطي الأولوية من واحد إلى مائة لإعادة بناء القوات المسلحة، وتحرير **الأرض، ثم نأتي إلى مرحلة جديدة من تنظيم الداخل.**

- **هذا فيما بعد ١٩٦٧، ولكن الحديث يشمل أيضًا ما قبلها؟**

– قبل سنة ١٩٦٧ كُنَّا نمر بظروف التوازن كان فيها مختلاً في المجتمع المصري، بمعنى أن المؤسسة العسكرية كان دورها في الداخل أكبر من حجمها الذي كان المفروض أن تكون عليه، وبُذلت محاولات لخلق هذا التوازن، وحدث تفكير في الاتحاد الاشتراكي، وإعادة بنائه، ومن خلاله يقوم الحزب، وعندما يقوم الحزب يُحدث نوعًا **من التوازن مع المؤسسة العسكرية.**

الكلام الآن سهل جدًا، ولكنه في أيامها كان التطبيق والتنفيذ وعملية البناء تأخذ كثيرًا من الوقت، لأن لها طابعًا حساسًا جدًا، خصوصًا بالنسبة لدول العالم الثالث لإحداث مثل هذا التوازن السياسي. ولكن لكي نكون منصفين فإنه بالرغم من هذا التقييم، فإن المؤسسة

العسكرية لم تكن أقوى من «جمال عبدالناصر»، ولم تستطع أن تؤثر على قراراته في خطه العام، ومسيرته الرئيسية، لأنها كانت تعلم أنه قوي بفكره، وتأثيره على الجماهير أما أنهم حافظوا على كيانهم لأشخاص معينين .. فهذا صحيح.

إن الظروف التي مرت بها مصر من سنة ١٩٦١ إلى ١٩٦٧ غير طبيعية. الانفصال، اليمن، القوانين الاشتراكية الثانية، مشاكل التنمية، الحصار الاقتصادي، مؤامرة الإخوان الثانية سنة ١٩٦٥، لجنة تصفية الإقطاع، حرب ١٩٦٧. هناك إذن معوقات ضخمة حالت دون أن نطبق ما نسعى إليه ونتمناه. لا أحد كان ضده، والذي تشهد بذلك محاضر المناقشات الواسعة جدًا في مجلس الرياسة حول المجتمع المفتوح، بطريقة بنائه، وتوقيتاته، والدراسات العميقة التي تمت في مجلس الرياسة، ومجلس الوزراء. لكني أكلمك من موقع عملي، وقد كنت في المطبخ .. «اللي إيده في النار غير اللي إيده في الميه» .. أنت مثلاً يمكن تضع توقيتات معينة، إنه في شهر كذا سنة كذا ستُعلن كذا، وقبل الموعد بخمسة عشر يومًا مثلاً تظهر مشكلة من تحت الأرض لم تكن في الحسبان، تأخذ جهدك، وتُلغي البرنامج، وتضطر إلى تأجيله وفق أولويات تفرض نفسها على المسرح السياسي.

بعد ما حدث سنة ١٩٦٧، الأولوية الأولى كانت لإعادة بناء القوات المسلحة، فهل نسير في التنمية أيضًا.

وتمت مناقشات طويلة وعميقة حول هذا الموضوع، وبعض الوزراء طالبوا حتى بإغلاق دور السينما، ورد الرئيس عليهم بأن لندن عندما كانت تُضرب كل ٢٤ ساعة بالقنابل الألمانية .. هل أغلقوا دور السينما؟ وحدثت مناقشات في إعادة بناء القوات المسلحة، والتنمية، واستقر الرأي على استمرار التنمية.

• هل نعتبر أن المؤسسة العسكرية – ولا نريد أن ندخل في تفصيلاتها الآن لأننا سنتعرض لها بشكل أوسع فيما بعد – كانت تقيد الحركة. هل كانت تقاوم الديمقراطية .. بطبيعتها؟

– نعم .. كانت تقيد الحركة لأنها لم تكن مسيسة، فمن الصعب أن تقبل الديمقراطية، لأن العسكري بطبيعته يأمر فيُطاع.

• عندما نتحدث عن المؤسسة العسكرية نتحدث عن قيادات هذه المؤسسة، ولا أستطيع أن أقول إن قيادات المؤسسة العسكرية، وبعضهم من كبار ضباط الثورة، سواء من الصف الأول أو الثاني أو الثالث، لم يكونوا سياسيين. هذا الكلام يكون ظالمًا من وجهة نظري؟

– أنا أقول إن المؤسسة العسكرية بصفة عامة لم تكن مُسيَّسة، بمعنى أن القيادة المساندة لـ«عبدالحكيم عامر» كانت بعيدة عن السياسية، ولها مطالب أو احتياجات وتطلعات. هذه التطلعات لا تتمشى مع التوجهات السياسية العامة، لكنها -- كما سبق أن قلت -- لم تستطع أن تؤثر على قرارات «عبدالناصر»، ربما تكون قد تجاوزت سلطاتها في الحفاظ على مكاسب معينة.

• كانت تقاوم أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية؟

– هناك أكثر من قصة لذلك .. مثلاً حاولنا ندخل – مثلاً – طلابًا من منظمة الشباب الاشتراكي الكلية الحربية – كما حدث في وزارة الخارجية ومؤسسات أخرى – لكن «عبدالحكيم عامر» رفض.

• لمـــــاذا؟

– كانت الحجة أمنية، وعلى أساس ادعاء الحفاظ على وحدة القوات المسلحة، أو تسلل عناصر لها انتماءات غير معروفة إليها. وقد تصادف أن طُرح هذا الموضوع في أعقاب مؤامرة ١٩٦٥ للإخوان المسلمين، فرؤي تأجيل البت فيه، والموافقة على رأي «عبدالحكيم عامر».

• كان ذلك في محاولة تسييس القوات المسلحة؟

– نعم .. ولذلك كان العكس تمامًا بعد ١٩٦٧، فقد مورست سياسة جديدة في القوات المسلحة، بأن دخلها الجندي المتعلم، الذي اختصر مدة التدريب لاستيعابه السريع، واستطاع التعامل مع المعدات والأجهزة الحديثة بخسائر قليلة، وأيضًا تلقى الفكر السياسي، وعمل وفقًا لهذا المنظور.

• لا أريد أن تبدو حواراتنا في شكل أننا نبرر ما حدث.

– أنا لا أبرر، أنا فقط أُفسر ما حدث.

• نحن نتكلم عن قضية مشاركة الجماهير في الحكم، ومشاركة الجماهير بإبداء الرأي؟

هل الجماهير – حتى غير المصرية ، أي الجماهير العربية لم تشارك الحكم في مصر؟! هناك أكثر من دليل .. بداية من سنة ١٩٥٢ بعد أزمة مارس ٥٤، لم يكن للثورة أنياب، ولا أجهزة، ولا وسائل أمن، ولا إعلام، وقامت الجماهير – الجزء الأكبر منها – وساندت بقاء الثورة واستمرارها.

• **هل هذه الجماهير شاركت؟**

– أنا أعتبر هذا نوعًا من المشاركة. المثل الآخر «٩و١٠ يوليو»، والمثل الثالث «٢٨ سبتمبر ١٩٧٠» .. «عبدالناصر» كان يخيف الناس، كان مكمم الأفواه، كان كل من يتكلم على قهوة يُخرب بيته – كما يقولون – عندما مات الرجل خرج مليون يبكونه بالدم. بعد أن مات.. ماذا يخيفهم؟ لقد كانت هذه مشاركة.

• **جزء من هذه الأحداث مشاركة وثقة في «عبدالناصر»، جزء أيضًا عاطفي، وأسأل أيضًا: أين كانت مظاهر الرفض؟**

– كانت موجودة «مارس ٦٨ و١٩٦٩» في صورة مظاهرات اعترضت على بعض الأمور.

• **سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٦٩، في ظل أزمة وضعف النظام بعد الهزيمة، قامت المظاهرات؟**

– اختلف معك، أعود لحديثك عندما قلت إن هناك أشخاصًا مخلصين يحبون النظام .. ينتقدونه، لأنهم يريدون أن يصحح نفسه من الداخل، وتقويم نفسه. هذا تحليلي الشخصي لما حدث في سنة ١٩٦٨ و١٩٦٩، فقد جلست مع شباب كثيرين من هؤلاء بعد انتهاء المظاهرات، وتكلمنا. عبروا كلهم –سواء كانوا من قيادات المظاهرات أو ممن انساقوا معهم – بعضهم قال إنه لم يكن لتتاح له فرصة التعليم والوصول إلى ما وصل إليه لولا ثورة ٢٣ يوليو، وقالوا إنهم يحافظون على الثورة، لذلك يقولون لها «لا»، حتى تسير في الطريق الصحيح. ومن هنا كانت استجابة «جمال عبدالناصر» لهذه المظاهرات، وأصدر «بيان ٣٠ مارس».

• نحن تقريبًا غير متفقين .. بمعنى؟ أنا لا أختلف على أن مجموعة الشباب —حتى العمال— كان لهم موقف وطني في مظاهرات ١٩٦٨. ولا أختلف على أن هؤلاء هم أبناء الثورة الذين عملتهم، وربما يكونون أعضاء من منظمة الشباب، ومن تنظيمات الثورة، هؤلاء خرجوا يقولون «لا» .. ورافضين الأحكام الهزيلة التي صدرت ضد المسئولين عن الهزيمة العسكرية، وخاصة قادة سلاح الطيران .. إلخ .. لكنني أقول إن هذا الخروج نفسه —بصرف النظر عن دوافعه، ومن الذي قام به— كان في ظرف الثورة فيه في منحنى .. بمعنى أن النظام نفسه كان ضعيفًا وجريحًا نتيجة الهزيمة العسكرية.

– لكن القائد موجود .. الذي كان رمزا النظام.

• لا نستطيع أن نعتبر أن خروج مظاهرات تؤيد أي رئيس أو أي زعيم هي رمز للديمقراطية.

– ولا الذي يعارض هو الذي يعطيني مؤشرًا.

• أنا أقول إن أحداث ١٩٥٤، وأحداث ٩ و١٠ يونيو .. إلخ .. مع تقديرنا إلى دوافع الجماهير، وهذه المظاهرات التلقائية تعكس حب الجماهير لـ «جمال عبدالناصر»، وأن الناس يثقون في «جمال عبدالناصر»، ومازالت حتى اليوم تحلم بـ«جمال عبدالناصر»،هذه حقائق لا مجال لإنكارها .. لكن هل نعتبر أن الناس لأنها خرجت .. هذه هي الديمقراطية .. أو أن ذلك بديل عن الديمقراطية. أنا أعتقد أن الإجابة هي «لا».

– نعود لاستكمال الجملة .. هل كان المطلوب في مصر الديمقراطية .. الليبرالية الغربية؟ هذا سؤال. إن السوفيت كانوا يقولون إن عندهم ديمقراطية .. في ظل النظام الشيوعي ما هي صورة الديمقراطية التي تسير معنا وتلائمنا؟

• لنحدد الديمقراطية التي أقصدها .. بأنها المشاركة في اتخاذ القرار.

– المشاركة في اتخاذ القرار .. هل لم يفكر الرجل في هذا؟ أقول إن ذلك كان موجودًا، ولكنه فكر في توسيع نطاقه إلى أبعد مدى.

• فكر ولم يُنفـــذ.

– لا .. فكر .. وحاول التنفيذ. دخلنا في المعوقات التي حالت دون تمكينه من التنفيذ.

• هل تعتبر أنه كانت هناك ديمقراطية .. في تلك الفترة؟

- الديمقراطية كلمة مطاطة جدًا بالنسبة للديمقراطية المفروض أن تُطبق في مصر ذات المضمون الاجتماعي وفقًا لرؤية «عبدالناصر».

• هل الرأي الآخر كان واضحًا وصريحًا وقويًا ومعبرًا عن الناس؟

- نعم .. الصحافة كانت تتكلم، وكان يُضرب المثل بـ«روز اليوسف» في تلك الفترة، لأنها كانت المنبر الجريء الذي لم يسكت عن المعارضة. التيارات السياسية الأخرى كان صوتها طالع، فالإخوان المسلمين كانوا مضروبين وفي السجن، وكانت لهم كُتب ومنشورات ونشاط فردي، ولجان تجمع التبرعات. النقابات المهنية كان فيها تيارات متعددة، ما بين وفد، وشيوعيين، وإخوان مسلمين، وغيرها. وكان الجميع يبدون رأيهم، ونعود لمحاضر اجتماعات هذه النقابات المهنية لنرى ما قِيل في هذه المرحلة.

• هل أدى هذا الذي قيل إلى أي نوع من التغيير؟

- أقول إن الرغبة في التغيير كانت موجودة، إنما القدرة على إحداث هذا التغيير تحتاج لظروف معينة، ومعايير معينة، وتوقيتات معينة. ومع ذلك فقد أدى إلى تغييرات كثيرة، ولم يصدر شيء بالنسبة لفئة ما إلا إذا وافقت عليه، وإذا ما اعترضت عليه لا يصدر.

• أنا لا أستطيع أن أخرج إلى الناس وأقول لهم إن «جمال عبدالناصر» – هذا العملاق – كان يريد التغيير الكامل لكنه كان غير قادر؟

- هل كانت عند «عبدالناصر» أزرارًا يضغط عليها فيحدث التغيير.

• لا .. كانت لديه رؤية، وكان قادرًا على تنفيذ هذه الرؤية، وكانت كل الجماهير معه.

- عَبَّرَ «عبدالناصر» عن رؤيته، وأحدث فعلاً تغييرات بناء على مطالب الجماهير، واستجاب لطلب النقابات والهيئات، وما أتحدث عنه هو التنفيذ الكامل لكل ما كان يريده، لكنه لم ينفذه كله.

• ولماذا لم ينفـــذه؟

- لأنه كانت توجد معوقات أكبر بكثير جدًا من أن ينفذ هذا التغيير الكامل في تلك الظروف. أنا أحدثك من واقع عملي. نظريًا يمكن أن أتكلم من هنا حتى السنة

الناس في نظريات وسياسات وجمهورية «أفلاطون» وخلافه، فالكلام سهل، لكن تعال إلى العمل، تجد العملية صعبه جدا جدًا. أنا لا أصعب الموضوع سأعطيك المثل الذي يحضرني: في نهاية سنة ١٩٦٧ وبداية سنة ١٩٦٨، بدأنا نقوم بعمليات عسكرية وفدائية داخل الأرض المحتلة. تعبر قناة السويس بفصيلة عسكرية، ثم سرية، وبعد ذلك كتيبة، في صمت. لو كانت لديك أحزاب في تلك الفترة فإنها سوف تزايد وتكشف الأمر.

- **لا تضعني في مأزق!**

- **ليس هذا مأزقًا .. أنا أتكلم حول واقع.**

- **بالعكس صحيح، فالمجتمع وبيان ٣٠ مارس، بدأ بعد سنة ١٩٦٧، ولكنني أتحدث عن قبل ١٩٦٧.**

- قبل سنة ١٩٦٧ .. هل وصلت التنمية إلى درجة أن تحرر رغيف الخبز؟ كانت ستقام أحزاب، وحدثت مناقشات في هذا الموضوع في مجلس الأمة في ١٩٥٦، ومناقشات في مجلس الوزراء حول نفس الموضوع، كان الرأي الغالب أنه طالما أنك لم تحرر رغيف الخبز، فلن تتحرر التذكرة الانتخابية للمواطن. فإن الرأي سيكون في أغلب الأحيان يملى على المواطن بما يريده الآخرون. بمعنى أنه عندما تقوم تعددية حزبية، أو حزبان، سيكون حزب ممول من الشرق، وحزب ممول من الغرب، وأنت يا مصري، يا وطني، يا عربي، يا قومي .. تضيع. كانت هذه حصيلة المناقشات التي دارت في تلك المرحلة المبكرة في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧. كانت هناك فكرة أنه طالما أن التنمية لم تصل إلى الدرجة التي تستطيع بها أن تقول للغير «نعم» على ما تريد، وتقول «لا» على ما لا تريد، لن تستطيع أن تُقيم تعددية حزبية سليمة. ذلك كان هو الرأي في تلك الفترة، أيًا كان حكمك عليها.

- **هذا يطرح قضية الصحافة كأداة رئيسية من أدوات التعبير. فقد «نظمنا الصحافة»، أو في بعض الأقوال «أممنا الصحافة»، لم نترك فرصة لصحيفة خاصة، بل كل الصحف تُعبر عن اتجاه واحد.**

- إن هذا أيضًا يرتبط بطبيعة المرحلة، وبطبيعة وجود تنظيم سياسي واحد، وليس حزبًا واحدًا. والتنظيم السياسي الواحد يضم جميع فئات الشعب، ويعبر عنها، وبالتالي

فواجب الصحافة هو التعبير عن كل الفئات، أي كل الشعب، ومع ذلك، فلو أنك تركت صحافة خاصة قوية في ذلك الوقت كنت ستجد نفسك مثل «ماكسويل»، هذا ما كان سيحدث. أريد أن أسأل وأنت أقدر مني على الإجابة .. ما هي حكاية «ليلة القدر» هذه التي كانت ومازال ينشرها البعض. لقد كنت ستجد كل جريدة عندها ليلة مش عارف إيه من جهة ما. هل هناك مواطن مصري أو مواطنة مصرية تتبرع بمليون دولار، ولا تقول اسمها حتى نذهب لنشكرها. العيادة الشاملة، وقوافل الإعلام والدعاية .. من أين .. ومن الذي يمولها؟ كنت ستجد مصر «بوتيك» .. ما لم نحرر الإنسان المصري تحريرًا كاملاً مهما طال الزمن.

• لا نريد أيضًا أن نأخذ موقف المبرر لما حدث، فلا شك أنها تجربة إنسانية، وكل تجربة إنسانية معرضة للصواب، ومعرضة للخطأ.

- أنا أروي لك ما حدث .. حتى التفكير أو المناقشات أو الحوار الذي دار حول القضية التي طرحتها، وأنا لا أقوم أبدًا بالتبرير .. فقط أقوم برصد الواقع الذي أنا شاهد عليه.

• نعود إلى قضية أُثيرت؛ وهي إبعاد عدد من الصحفيين، ونقلهم إلى وظائف غير صحفية، ورغم أن ذلك قد حدث في فترة السادات على نطاق واسع جدًا، ولم يكتف بإبعادهم، وكنت واحدًا منهم، فأبعدت مرتين عن العمل الصحفي، ومُنعت لفترات طويلة من الكتابة، ولقد اعتقل أيضًا عدد كبير من الصحفيين، كل ذلك في ظل حديث السادات عن الديمقراطية. أُبعد أكثر من مائتي صحفي، وإنما يتحدثون عن مذبحة الصحفيين بنقل ٣٠ صحفيًا من جريدة «الجمهورية» في ظل ما يقولون عليه الديكتاتورية. فهل نتحدث عما حدث للصحفيين في عهد «عبدالناصر» من نقل، ولا نريد أن نتحدث عن مذابح الصحفيين بالجملة في زمن «السادات»، لأنك كنت في السجن؟

- كان الدكتور «عبدالقادر حاتم» على وجه التحديد وراء هذه العملية، وهو كمسئول عن قطاع الإعلام، وفكر تفكيرًا أمنيًا، وساعده على هذا العمل أن مؤسسة دار التحرير التي تُصدر «الجمهورية» بالذات كانت تمر بأزمة مالية، وبصعوبات ضخمة جدًا، سواء إدارية أو لوجود متصارعون في داخلها.

• أنا اوافق على هذا التفسير، لأن عندي فيه معلومات. هذا عن المسألة الجماعية، ولكن ماذا عن الأفراد الصحفيين الذين مُنعوا من الكتابة، أو نقلوا من صحفهم؟

- أنت كمسئول أو كرئيس دولة لا تتخذ إجراء مع إنسان لأن شكله لا يعجبك، وإلا كانت العملية مزاجية، ولا يكون هذا «جمال عبدالناصر» القائد الزعيم، هذا تقلل منه جدًا لو فكَّر بهذا الأسلوب، لكن إذا كانت هناك حالات فردية اتُخِذت إزاءها إجراءات، من منع من الكتابة، أو إبعاد، أو نقل لجهة ما، فهذه حالات فردية، ولابد من سبب. وكل مواقف لها أسبابها، ولم تكن نتيجة مزاج شخصي.

• **لم يقل أحد أنها مِزاج شخصي، ولكنهم قالوا إنهم عوقبوا بسبب ما كتبوه، وبسبب الرأي الآخر.**

- أنت ككاتب وصحفي ستفهم أكثر ما أريد قوله. يُمكن أن تكتب مقالة تؤيد اتجاهًا ما، وأنت تعمل على هدمه، عندما يخرج مانشيت في جريدة – مفروض أنها داخلة في تنظيم الصحافة – تقول موت أو اغتيال مش عارف مين! وتحتها صورة لـ«جمال عبدالناصر» في زيارته للهند.

• **السفاح...**

- أنت عندك خلفية ومعلومات كثيرة، ماذا وراء هذا المانشيت وقصته، وماذا تفعل؟

• **لا نتكلم في المطلق، إنما نتكلم عن وقائع؟**

- أنت تتحدث عن أخطاء.

• **نحن نتكلم حول هذه الأخطاء بالوقائع المحددة. مثلاً «أنيس منصور» يقول إنه أُبعد لأنه كتب مقالاً عن الصوفي «العز بن عبد السلام»، و«موسى صبري» أُبعد لأنه كتب مقالاً ضد «همت مصطفى»، و«مفيد فوزي» يقول أنه أُبعد وهو لا يعرف لماذا؟، «مصطفى محمود» مُنع من الكتابة لأنه كتب مقالاً – على ما يقول – حول محاكمة النازي. هذه هي وقائع الإبعاد المحددة، ولا أذكر أسماءً أخرى، لكن هؤلاء بما لهم من نفوذ وسطوة إعلامية فيما بعد، استطاعوا أن يقيموا الدنيا وكأنها قضية أساسية. وهي طبعًا قضية فيما يتعلق بالديمقراطية، وحرية التعبير. عندما يكتب صحفي مقالاً ويُفصل، صحيح أنني**

شخصيا فُصلت، ومُنعت من الكتابة سنوات في ظل مجتمع صدعنا بالحديث عن الديمقراطية وحرية الصحافة كما قلت، ولكن ذلك يحتاج إلى تفسير منك.

– مرة أخرى؟ موضوع «موسى صبري» مثبت في أوراق رسمية، و«عبدالقادر حاتم» قدم اقتراحًا بفصله، فالرئيس حتى لم يوافق على الفصل، اكتفى بشيء أقل. موضوع «مصطفى محمود» لم يكن مفهومًا ماذا يريد بالضبط؟ شيوعي .. ملحد .. إخواني .. أم ماذا؟ لا أحد يعرف. ولقد كتب مقالاً عن محاكمات «نورمبرج» عرّض فيه بالنظام، وأذكر أن «إحسان عبدالقدوس» كتب رسالة لـ«جمال عبدالناصر» يدافع فيها عن نفسه، وعن «مصطفى محمود». ولقد ناقش الرئيس هذه الرسالة مع «إحسان» الذي برر السماح لـ«مصطفى محمود» بالكتابة في موضوعات تدعو للإلحاد بأن يسمح لجميع الآراء بممارسة حقها في الكتابة، فوافقه «عبدالناصر»، ولكنه أقنع «إحسان» بعدم الموافقة أو السماح للترويج للإلحاد.

- **هل أنا أحاسبه على عقائده؟**

– لا .. هو حر .. يعتنق ما يريد أن يعتنقه، لكن إذا كتب شخص ليوحي بأشياء معينة، وينشر الإلحاد لا نعطيه منبرًا يخاطب من خلاله الناس، إذا لم يكن ملتزمًا من الناحية الأخلاقية على الأقل، وأيضًا من ناحية شرف المهنة لا يوجد له مكان، بالرغم من ذلك لم ينقطع عيشهم. بمعنى آخر هناك فرق بين قطع الرزق، وبين أن أضعه في مجال آخر لا يخاطب فيه الجماهير، ولا يؤثر عليها، أو تمنعه من الكتابة ويصرف له مرتبه.

- **هم يقولون أنهم فُصلوا من أعمالهم، ولم يكونوا يحصلون على أية نقود؟**

– الأوراق الموجودة بالصحف التي كانوا يعملون فيها، تُثبت أنه لم تُقطع أرزاقهم. «مفيد فوزي» جاء لي وقابلني من سنتين تقريبًا، وسألني نفس السؤال الذي طرحته الآن. قال: أنا مش عارف ليه أنا اتشالت؟ وأنا قلت له، أنا كمان مش عارف، ربما كُنَّا جادين أزيد من اللازم. موضوع «أنيس منصور» لم ينقطع عمله بالجامعة الأمريكية، ولا أحد قطع رزقه. «أنيس منصور» حصل كلام معه بدل المرة عشرة، من أيام كان يكتب عن الفنجان والسلة وغير السلة، ثم دخلنا في الوجودية، ثم كذا وأشياء كثيرة، حدث كلام معه ليكون جادًا وإيجابيًا أكثر من مرة، لكن لم يُقطع رزقه. وأعتقد أن من حق النظام أن يُحاسب حسابًا أخلاقيًا، ومن أجل الأخلاق. ما أريد أن أؤكده أن أحدًا لم يُقطع رزقه نتيجة رأي أبداه.

لقد عُرض فيلم سينمائي عن قصة لـ«ثروت أباظة» هو «شيء من الخوف» وكله هجوم، ومع أن «ثروت» في ذلك الوقت نبر أسنه، إلا أنه لم يحاسبه أحد، وكان «ثروت» كما تعلم مغمورًا، وليس كاتبًا ولا يحزنون.

• في هذا الجانب لابد أن نطرح قضية الانتخابات، وما يتردد حول تزوير الانتخابات؟

– ماذا تعني بالتزوير؟

• أولاً منع غير أعضاء «الاتحاد الاشتراكي» أو أعضاء «الاتحاد القومي» أن يرشحوا أنفسهم؟

– كان هذا في مرحلة سابقة.

• ثم ما يُقال حول تزوير الانتخابات لأشخاص معينين، ليكونوا أعضاء في مجلس الأمة؟

– لا يوجد تزوير، ومن لديه تزوير يثبته. يقول إنه في هذا المكان حدث تزوير، وهذه هي العلامات. لم يحصل.. لا النائب العام قال أن هناك تزويرًا، ولا قاضي من رؤساء اللجان الانتخابية تحدث عن تزوير، ولا تفرير من الأجهزة تحدث عن ذلك. إنه كلام على علاته أُطلق في مرحلة ما حول الانتخابات، وفي اعتقادي أن الغرض كان تشويه الصورة. ثم إذا افترضنا جدلاً أن هناك تزويرًا .. فلمصلحة من يتم؟ وقد كُنَّا .. ومازلنا رجال «عبدالناصر».

• **إذا لم يكن هناك تزوير .. فهل كانت هناك معارضة داخل مجلس الأمة؟**

– كانت هناك معارضة، وجلسات المجلس كلها مسجلة وموجودة ولها محاضر. أبلغ دليل على وجود المعارضة الذي أذكره الآن. عندما تحدث «علوي حافظ» وهاجم «علي صبري» و«الاتحاد الاشتراكي» في مجلس الأمة، وقد نشرت كل الصحف هذا الهجوم.

• أُبعد «علوي حافظ» بعد ذلك عن مجلس الأمة؟

– هل أُبعد «علوي حافظ»؟

• **قيل أنه فصل من مجلس الأمة.**

– من الذي فصله؟ وكيف؟ ومتى؟ .. ففي أيامنا لم يفصل واحد من مجلس الأمة. الفصل من المجلس حدث بعد ذلك في عهد السادات.

- أنا أذكر في هذا الأمر مقولة لـ «جمال عبدالناصر» في اجتماع الهيئة البرلمانية، أي مجمع أعضاء مجلس الأمة - وقد كنت حاضرًا تلك الجلسة - قال لهم: أنا شايف إنكم ٣٦٠ حزبًا وليس ٣٦٠ عضوا، كل واحد منكم حزب لوحده. لكن ما يُقال عن التزوير شقان: أولاً أن الانتخابات زورت، حتى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا، وانتخابات الاتحاد الاشتراكي، إلى حد أن «جمال عبدالناصر» نفسه كان يريد إحداث تغيير بهدف القضاء على هذا التزوير قبل أن يتوفى، وأنه كتب كل ذلك في الأجندة الخاصة، وهذا ما أعلنه السادات فيما بعد.

- لم يحدث ذلك.

- **بمعنى ماذا أنه لم يحدث؟**

لم يحدث، لا تزوير، ولا الرئيس «جمال عبدالناصر» كتب في أوراقه أن هناك تزويرًا.

- ربما كتب .. فنحن لا نعرف ما إذا كان كتب أو لم يكتب!

- أنا أعرف .. أنا أعرف أنه لم يكتب.

- إذا كنت أنت أحد الناس المتهمين بالتزوير، كيف تعرف؟

- أنا مُتهم بالتزوير؟ زورت لحساب من؟ أنا عندما أزوّر يكون ذلك لحساب شخص أو جهة محددة؟ أنا عندما أزوِّر كـ«سامي شرف» المفروض أن أزوِّر لحساب من؟

- **أنت و«شعراوي جمعة» متهمان !!**

- لو أننا نزور يكون ذلك لحساب من؟ طبعًا لحساب «جمال عبدالناصر». هل كان «جمال عبدالناصر» محتاجًا لتزوير؟ سؤال أظن أنه لا يحتاج لإجابة. أنا ظل وعين وأذن الرجل، علاقتي به لصيقة، إخلاص و وفاء وحب واحترام وتقدير لا يوصف. أزوِّر لحساب من؟ كيف يحدث هذا؟

- **عندما طُرحت هذه المقولة قيل أن التزوير تم في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، لكي يكون «أنور السادات» الرابع في الأصوات، وأن يكون الأول هو «علي صبري».**

- لم يكن واردًا إطلاقًا أي تخطيط مسبق لانتخابات اللجنة التنفيذية العليا، بل إن «جمال عبدالناصر» قال إن كل واحد لازم يأخذ مسئوليته، وأنه لا يستطيع أن يُزكي أحدًا إلا من عمل معه لمدة طويلة، وأنه يفضل الانتخاب لسببين: الأول يتعلق بالناحية النفسية للجماهير -

وفي طرف ... والثاني هناك ثورة مضادة تصيد كل شيء حتى ولو بحسن نية. واستطلع رأي أمناء المحافظات في القصر الجمهوري بالقبة، كل منهم على انفراد، وبحضور «شعراوي جمعة»، والجلسات مسجلة.

ولقد أبدى أكثر الأمناء تحفظهم بالنسبة لترشيح «أنور السادات»، وبدرجة أقل نحو «حسين الشافعي». لكن الرئيس كان حريصًا على وجودهما باعتبارهما الباقين من أعضاء مجلس الثورة.

وقد تمت الانتخابات بطريقة علنية، وبحضور أعضاء اللجنة المركزية، والإعلام، و وكالات الأنباء العالمية، وكل عضو أدلى برأيه كتابة. كما تمت عملية الفرز بطريقة علنية، وكانت تُعلن بواسطة مكبر الصوت، وأسفرت النتيجة النهائية عن الآتي: «علي صبري» ١٣٤ صوتًا، و«حسين الشافعي» ١٣٠ صوتًا، و«محمود فوزي» ١٢٩ صوتًا، و«أنور السادات» ١١٩ صوتًا، و«كمال رمزي استينو» ١١٢ صوتًا، و«عبدالمحسن أبو النور» ١٠٤ صوتًا، و«ضياء الدين داود» ١٠٤ صوتًا، وأعلن انتخابهم أعضاءً في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي.

• **من كان مسئولاً عن الانتخابات؟**

– كان مسئولاً عنها الدكتور «محمد فوزي»، و«محمد عبدالسلام الزيات»، وهو عين «أنور السادات» وصديقه الحميم في تلك الفترة، أتحدى من يقول أن هناك تعليمات أو تخطيط لترتيب أولويات الانتخابات، أو أن يكون حدث تدخل في إجراء العملية الانتخابية للجنة التنفيذية العليا. فقد تمت بحرية كاملة لجميع الأعضاء، ولم يكن هناك أي تأثير على أي عضو، والأصوات التي حصل عليها أعضاء اللجنة لم يحدث فيها أي نوع من أنواع التزوير.

• **ألم تكن هناك محاولة لإبعاد «ثروت عكاشة» مثلاً؟**

– إبعـــاد!

• **نعـــم ..**

– لا .. هل هناك أكثر من «عزيز صدقي»، كان وزير الصناعة وأول وزير صناعة، من باب أولى، أن تكون له حظوة، ومع ذلك لم يفُز. لقد كان من حق الوزراء أن يُرشحوا أنفسهم، إلا وزير الداخلية بحكم كونه أمينًا للتنظيم في نفس الوقت.

• و«خالد محيي الدين».

ولا «خالد محيي الدين» .. ولا أي واحد .. ولم تكن هناك توجيهات بالنسبة لأي إنسان. كانت العملية متروكة لتقييم الأعضاء، والتصويت الحر، وأعتقد أن البعض أراد أن يغطي موقفه بأنه تخيل، أو أراد أن يوحي بأنه حدث تدخل. وهذا ما أستطيع أن أنفيه نفيًا قاطعًا.

• الشق الثاني من السؤال عن تزوير الانتخابات، وهو حول نسبة ٩٩٫٩٪. هل كانت هذه النسبة حقيقية ومعبرة عن رأي الشعب، أم كان فيها نوع من التدخل، لأن هذه النسبة بدأت منذ تلك الفترة؟

– النتائج كانت تُشرف عليها لجان قضائية، و وزارة الداخلية، وأعتقد أنه ليس هناك مصلحة للجان القضائية ولا وزارة الداخلية بأن تزور إرادة الجماهير، ولا أن تزور رغبة الجماهير. لماذا تزورها، ولمصلحة من؟! وفي نفس الوقت .. كان «جمال عبدالناصر» – علاوة على كونه في قمة السلطة – كان في قمة حب الناس له، ولا يحتاج أن يُقال له ٩٩٪ أو ٩٥٪ أو ١٠٠٪.

• هل كان سيقلل من قيمة «جمال عبدالناصر» أن يفوز بنسبة ٧٠٪ أو ٦٠٪؟

– بعد كل استفتاء كان يطلب نسبة الحضور، وعدد الأصوات الباطلة، وعدد الأصوات الصحيحة، و... و... وكانت هناك تقارير رسمية معتمدة من الجهات المعنية. هذه الأوراق موجودة ولم تكن شفوية.

• ألم يتسرب شك بأن هذه الأوراق يمكن أن تكون مزيفة. الأوراق موجودة .. أنا أعرف ذلك.

– أنا أشك في عملية التزييف. لماذا تُزيف؟ وما الغرض منه؟!

• أن يكون هناك إجماع، ويظهر أن هناك إجماعًا.

– كان يوجد إجماع .. هذا طبيعي، يعرفه الناس جميعًا.

• لا نستطيع أن نقول أن هناك إجماعًا، لأنه كان هناك أشخاصًا أضيروا من الثورة، وكان هناك إخوان مسلمين، وأشخاص معادون .. إلخ.

– كان البيان يقول نسبة المعارضين كذا .. ونسبة المؤيدين كذا.

• **لكن هذه النسب تصل إلى ٩٩٪.**

– الذين ذهبوا وأدلوا بأصواتهم، نفرز أوراقهم، والنماذج الانتخابية في صورة تقرير عن الذين ذهبوا.

• **ألم يكن واردًا ملء الاستمارات للناس .. وملء هذه الأوراق؟**

– لا أعرف .. لم يصل إلى علمي واقعة مثل ذلك. أنا في موقعي لم أكن جهة تحقيق، ولا جهة مساءلة، بحيث أعرف إذا كان هذا الكلام صحيحًا أو خطأ. يأتي لي تقرير معتمد من جهة رسمية كبيرة تقول النتيجة كذا. أنا لا أملك السلطة أو الصلاحيات أن أراجع هذه الجهة المسئولة، فهذه مسألة ضمير.

• **يمكن هذه الجهة تريد أن تتزيد، وتتقرب من الرئيس؟**

– **هذا الموضوع يتعلق بضمائر الناس.**

• **قرأت على هذه النسبة، وتساءل أحد المحاضر أن «جمال عبدالناصر» اعترض، وقال بنفسه لماذا ٩٩٪؟ هو نفسه تساءل، ولفتت نظره هذه النسبة غير العادية؟**

– أنا أقول أنه كان يسأل ويبحث عن نسبة الحضور، ونسبة المعترضين، هل هذا صحيح ٩٩٪، هو نفسه كان يود أن يعرف الحقيقة. ثم توضع أمامه النتيجة، ماذا يفعل؟! هل تأتي لجنة من الخارج أو من الأمم المتحدة تراجع جهة رسمية معنية وقضائية تشرف على الانتخابات، وتكتب تقريرًا، وهذا التقرير يُرفع إلى اللجنة العامة، واللجنة العامة للانتخابات ترفعه إلى كذا .. و.. حتى يصل إلى رئيس الجمهورية.

• **هل هذه الواقعة التي رويتها – وأظن أنني قرأتها – صحيحة؟ أن «جمال عبدالناصر» تساءل لماذا ٩٩٪؟!**

– في كل الاستفتاءات كان يبحث عن الحقيقة. نعم الواقعة التي رويتها أنت صحيحة.

• **هل كان يعترض على وجود مثل هذه النسبة؟**

– لا .. لم يكن يعترض، لكنه كان يريد أن يتأكد، هل هذا الكلام صحيح يعكس الواقع فعلاً.

• هل كانت هناك ثمة توجيهات لمجلس الأمة في مناقشاته؟

- لا .. إلا التنظيم الطليعي، فالأعضاء يتفقون على رأي موحد مثل أي عمل حزبي.

• **في مجلس الأمة هناك واقعة نائب منع من دخول المجلس؟**

- مـــــن؟

• **«محمد عبدالشافي» نائب من محافظة «البحيرة».**

- مُنِعَ من دخول مبنى مجلس الأمة؟

• **نعم .. مُنع من الدخول.**

- لا أذكر التفاصيل .. كان في مجلس ١٩٦٤؟

• **نعم .. كان ضد «وجيه أباظة» محافظ البحيرة.**

- أذكر شيئًا يتعلق بـ«محمد عبدالشافي»، وإذا كان نائب يُمنع من دخول المجلس؛ فيكون بأمر من رياسة المجلس .. هي التي تمنع .. ولا يكون ذلك من رياسة الجمهورية. لا يمكن أن «جمال عبدالناصر» يقول لمجلس الأمة: لا يدخل هذا النائب.

• **كنت أنا نفسي حاضرًا جلسة مجلس الأمة، واعترض «محمد عبدالشافي» على رئيس المجلس قائلاً أنه يحجب استجواباته، ويحجز أسئلته، وأن رئيس المجلس رد عليه بعنف، وقال له بالنص: أنا نصحتك فلم ترتدع .. إلخ، وخرج «عبدالشافي» من قاعة الجلسة. والمعلومات التي لدي بعد ذلك أن رئيس المجلس أصدر أمره إلى حرس المجلس بعدم دخوله، وفيما بعد سمعت أن «جمال عبدالناصر» ثار ضد (أنور السادات رئيس المجلس الأمة في ذلك الوقت) على هذه الواقعة، وقال له: إذا كان نائب لا يستطيع أن يقول رأيه في مجلس الأمة .. فهو أمر خطير.**

- تذكرت .. هذه الواقعة، لأن الرئيس عاتب «أنور السادات»، وعاتب «وجيه أباظة»، وقال لـ«وجيه أباظة» إن الخلافات داخل المحافظة مطلوقة، ولا يكون رد الفعل أن تؤثر على العملية النيابية. عليك أن تقبل النقد، وتقبل الأوضاع، وتحترم رغبة الذين انتخبهم الشعب. والذي أذكره أيضًا أن محافظ البحيرة كان قد أصدر تعليمات لرؤساء المصالح في البحيرة بعدم استقبال «محمد عبدالشافي»، لكن الرئيس «عبدالناصر» عندما علم بهذا الأمر عنف «وجيه أباظة» ورفض هذا الأسلوب.

• ونحن نتكلم في هذا المجال، أنا أذكر كلمة للرئيس «عبدالناصر» في اجتماع اللجنة المركزية، وكانت المناقشة حول حرية الصحافة، وصف الرئيس الشعب المصري بأنه شعب ناقد، وقال: نحن هوايتنا النقد، وأن الشعب ينتقد، أنا لما أصحى أجد «الفانلة» بعشرين قرشًا لابد أن أنتقد، ولابد أن نقول إن هؤلاء ليسوا معارضين للثورة، لكن مع الثورة، ولا توجد رقابة على الصحف .. إلخ. إلى أي حد كانت عملية الرقابة، وكنتم تعرفون ما تقوله الصحف قبل نشره.

- في فترات كانت الرقابة على الصحف، وكان ذلك معلنًا ومعروفًا للعامة والخاصة، لأنه صدر بقرار منشور، وفي فترات رُفعت الرقابة، والمادة التي تمنع من النشر في الصحف كان الرقيب يبلغ بها وزارة الإعلام، وفي بعض الأحيان عندما يحدث خلاف بين كاتب المقال أو رئيس التحرير وبين الرقيب، يحتكم إلى الوزير، الذي يلجأ إلى الرئيس. وفي كثير من الأحيان الرئيس أجاز مقالات كان الرقيب معترضًا عليها، وبعض المقالات حذفها الرقيب، أو طلب حذفها وصلت الرئيس .. الرئيس يتصل بالرقيب العام، يقول له المقالة الفلانية تُنشر. فعملية الحذف كانت لها قواعد حول المسائل الأخلاقية والأعراض، وما يمس أمن الدولة، والقوات المسلحة، أو العمليات العسكرية بصفة عامة، أو يمس قضايا ذات طابع حساس مازالت منظورة أمام المحاكم مثلاً ولم يُبت فيها.



المحتويات

رقم الإيـــــداع
٢٠١٧/٢٧٢٨٤

الترقيم الدولي I.S.B.N. 978-977-209-298-7

عبد الناصر كيف حكم مصر

سامي شرف يتحدث

مرة أخــرى ..

نلتقي مع سامي شرف ..

سكرتير المعلومات للرئيس جمال عبد الناصر ..

الذي كان ولا يزال يحتفظ بأدق المعلومات التي تصل الرئيس جمال عبد الناصر، وبكل التفاصيل والملابسات، كما كانت جميع قرارات وتعليمات وأسرار الرئيس تودع خزانة أسرار سامي شرف طيلة ثمانية عشر عاما فعرف ما لم يعرفه أقرب المقربون من جمال عبدالناصر، وكان السادات دائما يقول له : " You know Too much "

في هذه السلسلة "سامي شرف يتحدث.." يروي لنا كيف كانت تصل المعلومات للرئيس ، وكيف كانت تُعد التقارير ساعة بساعة عن جميع الجهات بالدولة لتوضع على مكتب الرئيس، وكيف كان عبدالناصر يصدر القرارات الهامة والخاصة بشئون البلاد وكيف كان يتم اختيار الوزراء ، و كيفية صنع القرار في المطبخ السياسي للدولة ، وكيف تعاملت أجهزة عبدالناصر مع القضايا الهامة بالدولة مثل: تأميم قناة السويس ، والوحدة مع سوريا ، وحرب اليمن ، وحرب ٦٧ ، و قضية الحريات والديمقراطية والأحزاب، وما هي حقيقة علاقة الاخوان المسلمين بالثورة وبجمال عبد الناصر ولماذا انقلبوا عليه؟ وكيف كانت علاقة جمال عبدالناصر بالمشير عبدالحكيم عامر وتفاصيل المؤامرة على عبد الناصر؟ و تناول الحديث حقيقة التنظيم السري الذي أنشأه جمال عبد الناصر.. لماذا ؟ هل كان الرئيس لا يثق في أعضاء و دوائر الاتحاد الاشتراكي ؟

قضايا شائكة ومعقدة وحائرة ربما لم يُفصح عنها من قبل نضعها أمام الأجيال والتي تشتاق لروح الزعيم جمال عبدالناصر ، الذي كان ينبض قلبه ودمه وعقله بهموم المواطن المصري والعربي والافريقي ، وكل الشعوب التي تشتاق للحرية والعزة والكرامة ..

في هذا السلسلة يتم تناول كل ذلك من زاوية جديدة.. ربما تكون أدق وأوضح وأشمل؛ وهي زاوية الحوار والحديث الذي يدلي به سامي شرف "أمد الله في عمره" - وربما لأول مرة يتحدث – بعد إلحاح إلى الكاتب الصحفي عبدالله إمام رحمه الله - نضع هذه الصفحات بين أيدينا.. ربما تشرق علينا شمس جديدة ..

مهندس

ماجد أحمد يحيى

المكتب المصري الحديث
www.almaktabalmasry.com
القاهـــرة : ٢٠٢/٢٢٩٢٤١٢٧
الإسكندرية : ٢٠٣/٤٨٤٦٦٠٢